اختيارات الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في الربع الأول من القرآن جمعًا ودراسة

د. محمود بن كابر بن عيسى

أستاذ القراءات المشارك - بقسم الدراسات القرآنية - كلية التربية - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

Miaber@ksu.edu.sa

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٨/٣١م

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٩/١٤م

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٠/٣١م

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى جمع ودراسة المواضع القراءات المقدَّمة على نظائرها بناءً على الحكم بأنها الأفصح، مع بيان المعاني المستفادة من هذه القراءات الواردة في الرُّبع الأول من القرآن الكريم.

وقد وقع الاختيار على تفسير الطبري؛ لِما امتاز به من إمامة مُؤلِّفه رحمه الله، وطولِ باعِه في القراءات والتفسير واللغة، التي تُشكِّل أركانَ إيضاح المعنى القرآني واكتمال أهليَّة تفسيره.

وكان من أبرز نتائج البحث: أن تعدُّد القراءات القرآنية لا يلزم منه كونُها متساويةً في شُهْرةِ وشيوعِ الاستعمال عند العرب، فمع القطع بقرآنيَّةِ كلِّ ما تواتر منها، إلَّا أن بينها تفاوتًا في الحكم على بعضها بأنه أفصحُ من بعضٍ نظرًا لاعتباراتٍ يُقرِّرها العلماء بالعربية.

كما كشفت الدراسة عن سَعة معاني ودلالات القراءات، وسَعة الكيفيات الصوتية في الألفاظ التي تغايرت قراءاتُها واتَّحدت معانيها وتفاوتت في شُهْرةِ الاستعمال.

الكلمات المفتاحية: القراءات، الأفصح، تفسير الطبري.

الإحالة: عيسى ، د. محمود بن كابر ، ٢٠٢٥، اختيارات الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في الربع الأول من القرآن جمعًا ودراسة، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علميَّة - دوريَّة – محكَّمة) ١٢-٥١، ص ص ٢١-٨٦.

Al-Tabari's selections in Qur'anic linguistic eloquence Readings in the first quarter of the Holy Qur'an: A compilation and study

Dr. Mahmoud bin Kaber bin Issa
Associate Professor of Qur'anic Readings, Department of Qur'anic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

Received (date): 31/08/2025
Accepted (date): 14/09/2025
Published (date): 31/10/2025

Abstract:

This article aims to collect and analyze the Qur'anic readings that were given preference over their counterparts based on the judgment of being linguistically more eloquent, while clarifying the meanings derived from these Readings mentioned in the first quarter of the Holy Qur'an. Findings reveal that the multiplicity of Qur'anic Readings does not necessarily imply their equal frequency or commonness of usage among the Arabs. Although all the Readings that are mutawātir (frequent) are unquestionably Qur'anic, they differ in their degree of eloquence, as judged by scholars of Arabic based on linguistic considerations. The study also revealed the richness of meanings and nuances conveyed through the various readings, as well as the diversity of phonetic realizations in words whose readings differ while their meanings remain unified, though varying in usage and prevalence.

Keywords: Qur'anic Readings, linguistic eloquence, Al-Ṭabarī's exegesis.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأَتَمَّانِ الأكملانِ على سيدنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله، وصَحْبِه الكرام، ومَن سار على نهجهم القويم إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ؛ فإن الرابط الوثيق بين القراءات والتفاسير هو أوثقُ صور الارتباط بين العلوم؛ وتفسيرُ الطبري منها خصوصًا، له صلة راسخة ووشيجة عميقة بالقراءات؛ لأنها أكثرُ مصادره في بيان المعاني، ومُؤَلِّفُه مقرئ ومُفسِّر وصاحب اختيار في القراءات.

أهداف البحث:

لَمَّا كانت ألفاظُ القراءات متفاوتةً الرتبة في الفصاحة نظَرًا لجريَانِ بعضِها على الأفشَى والأقيَس في لغة العرب، وبعضُها دونَ ذلك، وكانَ الطبريُّ رحمه الله مكتمِلَ الأهليَّة للحكم لبعضِها بأنه أفصح من بعضٍ؛ وأورد كثيرًا جدًّا من القراءات، وفاوت بين مراتبها في الفصاحة مُعلِّلًا هذه الأحكامَ، فجاءت فكرةُ هذا البحث لإفراد اختياراته القرائية التي بناها على الفصاحة المتفاوتة بين قراءات اللفظ الواحد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الإحاطة بهذه القراءات، وجمعها في موضع واحد، ونقل كلام العلماء فيها.

منهج البحث:

وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي للرُّبع الأول من القرآن.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع، لم أقف على دراسة بنفس هذا العنوان، ومما وقفت عليه قريبًا من هذا الموضوع رسالة بعنوان:

- منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها في تفسيرها، إعداد زيد بن علي بن مهدي بن أحمد مهارش، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٢١هـ).

تناول الباحث في هذا الموضوع علم القراءات، وعلم التفسير، والعلوم تشرف بشرف موضوعاتها، وتتفاضل بمدى فضل بحوثها، ومسائلها، وتناول أيضًا شهادة العلماء للإمام الطبري -رحمه الله- بطول الباع في علوم الشريعة واللسان على السواء، وثناءهم عليه. ويشتمل الباب الأول من هذه الرسالة على منهج ابن جرير الطبري في القراءات. والفصل الأول يأتي بالقراءات وضوابط الاختيار، والفصل الثاني يأتي بمنهج الطبري في عرض القراءات. والباب الثاني يتناول ضوابط اختيار القراءات عند الطبري في تفسيره. والفصل الأول يأتي بضابط اختيار القراءة بالإجماع. والفصل

الثاني يتناول ضابط الاختيار برسم المصحف. والفصل الثالث يأتي بضابط الاختيار بدلالة اللغة. والفصل الرابع ذكر ضابط اختيار القراءة لقوة المعنى. والفصل الخامس ذكر ضابط الاختيار بدلالة السياق، وجاء الفصل السادس بضابط الاختيار بالقرائن.

وتتفق هذه الرسالة مع بحثي في: ارتباطها بالطبري وتفسيره، وكذلك تناولها منهجه في القراءات وضوابط اختيارها. وتختلف عنه في: أن دراستي اقتصرت على اختيارات الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في الربع الأول من القرآن.

خطة البحث:

وقد اقتضى البحث أن يُقسَّم إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة.

تناولتُ في التمهيد التعريفَ المختصر بتفسير الطبري.

أمَّا المبحث الأول فتناولتُ فيه: (اختيارات الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في سورتي البقرة وآل عمران).

والمبحث الثاني كان بعنوان: (اختيارات الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في سور النساء والمائدة والأنعام).

ثم جاءت الخاتمة مُلخِّصةً أهمَّ نتائج البحث.

وختامًا، أسأل المولى سبحانه أن يُكلِّل هذا العملَ بالقبول، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: تعريف مختصر بتفسير الطبري

أجمع العلماء على القيمة العظيمة لتفسير الطبري، وضرورته لكل طالب علم، خاصَّةً المتخصِّصين في التفسير، وقد قال عنه النووي: (أجمعت الأُمَّةُ على أنه لم يُصنَّف مثلُ تفسير الطبري)، كما أكَّد ابن تيميَّة أن تفسير الطبري هو أصحُّ التفاسير المتوفرة.

ويُعَدُّ تفسيرُ ابن جرير الطبري، المعروف بـ "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، من أبرز وأهم كتب التفسير، وقد ذكر المؤلِّف أنه اختاره من بين عشرة أعمالٍ مشابهةٍ، عندما سأله تلاميذُه عن حجمه، فأجابهم: ثلاثون ألف ورقة، فاستصعبوا ذلك، واعتبروا أن العمر قد يفنى قبل إتمامه؛ لذا اختصره الطبريُّ إلى نحو ثلاثة آلاف ورقة، وقد عبَّر عن حزنه على ضياع هِمَّة تلاميذه قائلًا: (إنَّا لله! ماتتِ الهِمَم).

وحَظِيَ تفسيرُ الطبري بتقدير كبير من العلماء في العصور المتقدمة والمتأخرة، واعتبروه المرجعَ الأساسي في مجال التفسير، وتميَّز هذا التفسير بكونه الأولَ من نوعه من حيث الشمول والتنوُّع، فلم يقتصر على منهج واحد، بل جمع بين عدَّة جوانب علمية رفعت من مكانته؛ فقد اعتمد الطبري على التفسير بالمأثور بشكل رئيس، ولكنه أضاف إليه الاستدلالَ بالرأي، كما أَوْلى اهتمامًا كبيرًا

بالقراءات القرآنية، واستعرض الأوجهَ المختلفة للغة، بالإضافة إلى آرائه واجتهاداته الفقهية.

ولقي هذا التفسيرُ قبولًا واسعًا من العلماء الذين أشادوا به، ورفعوا من منزلته، واعتبروه مرجعًا لا يُضاهَى، وتناقلوا الأحاديثَ عنه بالثناء والمدح.

وقد روى أبو بكر بن كامل -أحدُ تلاميذ ابن جرير- أنه أملى عليهم في البداية مائةً وخمسين آيةً من الكتاب، ثم أكمل بقيَّةَ القرآن بعد ذلك.

وقد ذاع صِيتُ الكتاب وانتشر، وقرأه جميعُ علماء عصره، وأقرُّوا بفضله وأقدميَّته.

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة، بعد أن قرأ التفسيرَ كاملًا: (نظرتُ فيه من أوَّله إلى آخِره، وما أعلم على وجه الأرض مَن هو أعلمُ من ابن جرير). وهذا يدل على مدى اتِّساع علم ابن جرير وغزارته، الذي يظهر بوضوحٍ في تفسيره.

لكن السِّمة الأبرز التي تميَّز بها الطبريُّ في "جامعه" هي المنهجية العلمية الدقيقة التي اتَّبعها، ويمكن تلخيصُ منهجه في النقاط التالية:

- **الاعتماد على التفسير بالمأثور:** اعتمد الطبري بشكل أساسي على ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، ورفض التفسيرَ الذي يعتمد على الرأي المجرَّد. ومع ذلك، لم يُهمِل الرأيَ تمامًا، بل كان يُرجِّح ويُصوِّب بعضَ الأقوال بناءً على أدلَّة مُعتبَرة.
- **تدقيق السَّند:** كان الطبري ناقدًا بصيرًا للأسانيد، فلم يكن يقبل أيَّ روايةٍ إلا بعد التحقُّق من صحَّتها.
- **اعتبار الإجماع:** أعطى إجماعَ الأُمَّة أهميةً كبيرةً، واعتبره مرجعًا أساسيًّا في اختياراته.
- **التعامل مع القراءات:** كان يرفض القراءاتِ غيرَ الموثَّقة عن أئمَّة القراءات. أمَّا القراءات الصحيحة، فكان يتعامل معها بأكثرَ من طريقة؛ فكان يرفض بعضَها لمخالفتها الإجماعَ، ويُفضِّل بعضَها الآخرَ لأسبابٍ يراها، وفي بعض الأحيان كان يقبلها جميعًا دون تفضيل.
- **تجنُّب التفاصيل غير الضرورية:** لم يكن يهتمُّ بتفسير ما لا يترتَّب عليه فائدة عملية؛ مثل: أسماء أهل الكهف، أو نوع الطعام الذي نزل على مائدة عيسى عليه السلام.
- **الاستناد إلى اللغة العربية:** كان الطبري يعتمد بشكل كبير على اللغة العربية الفصيحة، مُستشهِدًا بالشِّعر العربي ومذاهب أهل النحو واللغة لترجيح وتأكيد تفسيره(١).

المبحث الثاني: اختيارات الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في سورتي البقرة وآل عمران.

١- قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَا﴾ [البقرة:٨٣]:

قال الطبري رحمه الله: (اختلف القُرَّاء في قوله تعالى: ﴿حُسْنَا﴾؛ فقرأته عامَّةُ قُرَّاءِ الكوفة غيرَ

عاصم: «وقولوا للناس حَسَنًا» بفتح الحاء والسين، وقرأته عامَّةُ قُرَّاءِ المدينة: «حُسْنًا» بضم الحاء وتسكين السين، وقد رُوي عن بعض القراء أنه كان يقرأ: «وقولوا للناس حُسْنَى» على مثال «فُعْلَى»(٢).

فالصواب من القراءة في قوله: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾: «حَسَنًا»؛ لأن القوم إنما أُمِروا -في هذا العهد الذي قيل لهم: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾- باستعمال الحَسَن من القول دون سائر معاني الحُسْن، الذي يكون بغير القول، وذلك نعتٌ لخاصٍّ من معاني الحُسْن وهو القول؛ فلذلك اخترتُ قراءتَه بفتح الحاء والسين، على قراءته بضم الحاء وسكون السين.

وأمَّا الذي قرأ ذلك: «وقولوا للناس حُسْنَى»؛ فإنه خالَف بقراءته إيَّاه كذلك قراءةَ أهلِ الإسلام، وكفى شاهدًا على خطأ القراءة بها كذلك خروجُها من قراءة أهل الإسلام لو لم يكن على خطئِها شاهدٌ غيرُه، فكيف وهي مع ذلك **خارجة من المعروف من كلام العرب**؟! وذلك أن العرب لا تكاد أن تتكلَّم بـ«فُعْلَى» و«أَفْعَلَ» إلَّا بالألف واللام، أو بالإضافة)(٣).

وقال الزجَّاج: («حُسْنًا» بالتنوين وإسكان السين، و«حَسَنًا» بالتنوين وفتح السين، وروى الأخفش: «حُسْنَى» غير مُنوَّن.

فأمَّا الوجهان الأوَّلان؛ فقرأهما الناسُ، وهما جيِّدانِ بالغانِ في اللغة.

وأمَّا «حُسْنَى»؛ فكان لا ينبغي أن يُقرَأ به؛ لأنه بابُ «الأَفْعَلِ» و«الفُعْلَى»، نحو: «الأَحْسَنِ» و«الحُسْنَى»، و«الأَفْضَلِ» و«الفُضْلَى»، لا يُستعمَل إلا بالألف واللام، كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ [يونس: ٢٦])(٤).

وقال ابن عطية: (قرأ حمزة والكِسائي: «حَسَنًا» بفتح الحاء والسين. قال الأخفش: هما بمعنًى واحدٍ، كـ«البُخْل» و«البَخَل». قال الزجَّاج وغيرُه: بل المعنى في القراءتين: وقولوا قولًا حَسَنًا، بفتح السين، أو: قولًا ذا حُسْنٍ، بضم الحاء.

وقرأ قومٌ: «حُسْنَى»، مثل «فُعْلَى»، وردَّه سيبويه؛ لأن «أَفْعَلَ» و«فُعْلَى» لا تجيءُ إلا مُعرَّفةً، إلَّا أن يُزال عنها معنى التفضيل وتبقى مصدرًا كـ«العُقْبَى»، فذلك جائزٌ، وهو وجهُ القراءة بها، وقرأ عيسى بن عمر وعطاء بن أبي رباح: «حُسُنًا» بضم الحاء والسين)(٥).

وحاصلُ ردِّ القراءة لعدَم فصاحتها: أنَّ هذا اللفظَ «حُسْنَى» وزنُهُ «فُعْلَى» وهي صيغةٌ لا تجيءُ في المبالغةِ إلا مُعرَّفةً في غالب كلامِ العرَب، واستعمالُها في التفضيل منكَّرَةً موجودٌ لكنَّه قليلٌ غير شائعٍ، وهذا ما جعل الطبَريَّ يصفُه بالخُروجِ عن المعروف من كلام العرب، ومن استعمالها للتَّفضِيل وهي نكرةٌ قولُ بشامة بن حزن النهشلي:

وَإِنْ دَعَوْت إِلَى جُلَّى وَمُكَرُمَةٍ يَوْمًا كِرَامَ سَرَاةِ النَّاسِ فَادْعِينَا(٦)

وهي محتملَةٌ وجهًا آخَر ذكره المفسِّرون، لا إشكالَ فيه، ويمتنعُ معه التفاوت بين القراءات في رتبة الفصاحة لأنَّ المَحْمَل فيها واحدٌ، وهو حَملُها على أنها صفة لمحذوفٍ، والتقدير: وقولوا للنَّاس مقالةً حُسْنَى، وهذا يوافقُ حملَ القراءة الأخرى على معنى: وقولوا قولًا حَسَنًا، أو: قولًا ذا حُسْنٍ، فكما ساغَ تقديرُ القراءتين على أنهما صفة لمحذوفٍ، يسوغُ تقدير هذه على معنى: وقولوا للنَّاس مقالةً أو كلمةً حُسنى(٧)، فتستوي بذلك مع نظائرها.

٢- **قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]:**

اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ﴾؛ فقرأه بعضهم: «أَسْرَى تَفْدُوهم»، وبعضهم: ﴿أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ﴾، وبعضهم: «أُسارَى تَفْدُوهم»، وبعضهم: «أَسْرَى تُفادُوهم»(٨).

وقال الطبري رحمه الله: **وأَوْلَى بالصواب في ذلك** قراءةُ مَن قرأ: «وإن يأتوكم أَسْرَى»؛ لأنَّ «فُعَالَى» في جمع «فَعِيل» **غيرُ مُستفيضٍ في كلام العرب**.

قال الزجَّاج: (قوله ﷻ: ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ﴾، القراءة في هذا على وجوهٍ: «أَسْرَى تَفْدُوهم»، و«أَسْرَى تُفَادُوهم»، و«أُسَارَى تُفادُوهم»، ويجوز «أَسَارَى»، ولا أعلم أحدًا قرأ بها، وأصلُ الجمع: «فُعَالَى»)(٩).

وقال الأزهري: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: «أُسَارَى» بألفٍ «تَفْدُوهم» بغير ألفٍ، وقرأ نافع وعاصم والكِسائي ويعقوب الحضرمي: «أُسَارَى تُفادُوهم» بألف فيهما، وقرأ حمزة: «أَسْرَى تَفْدُوهم» بغير ألفٍ، وأخبرني المنذري عن أبي الهيثم عن نُصَيرٍ الرازي: يُقال: «فَادَيْتُ الأسيرَ»، و«فَادَيْتُ الأُسَارَى»، هكذا تقول العرب)(١٠).

وحاصلُ كونِ قراءة «أَسْرَى» أصوبُ من «أُسَارَى»: أنَّ جمعَ «فَعِيل» على «فُعَالَى» أقلُّ وأندَر استعمالًا في كلام العربِ من جمعهِ على «فَعْلَى»، وذلك لأنَّ الجَمع على «فَعْلَى» هو الأصلُ، وغيرُه خارجٌ عنه فكان أندرَ استعمالًا، قال الصفدي: («فَعْلَى» أصلٌ في جمع «فَعِيل»؛ إذا كان بمعنى مَفعول، كجَرِيحٍ وجَرْحَى وقَتِيل وقَتْلَى) (١١).

لكنَّ هذا الأصلَ ليسَ مطَّرِدًا على كلِّ حالٍ، ففي أوزانِ «فَعِيل» ما لا يصحُّ جمعُه إلا على «فُعَالَى»، قال الأزهري: (والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فُعالَى، بالضم ثلاثة أقسام:

أحدها :ما فُعالَى بالضم أرجح فيه من فَعالى بالفتح وهو شيئان: فَعلان وفَعلى، وَصفَين.

والثاني :ما فعالى، بالضم فيه لازم وهو :قديم وأسير.

والثالث :ما فعالى فيه ممتنع، وهو :يتيم وحبط وأيم وطار ومهرى، ورئيس بمعنى مرءوس) (١٢).

٣- قوله تعالى: ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ [البقرة: ١٧٨]:

قال الطبري رحمه الله: (لو كان التنزيل جاء بالنصب، وكان: «فاتِّباعًا بالمعروف وأداءً إليه بإحسان»؛ كان جائزًا في العربية صحيحًا على وجه الأمر ... غير أنه جاء رفعًا، **وهو أفصح في كلام العرب** من نصبه)(١٣).

قال الفرَّاء: (أمَّا قوله: ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ فإنه رفعٌ، وهو بمنزلة الأمر في الظاهر، كما تقول: «مَن لَقِيَ العَدُوَّ فصبرًا واحتسابًا»، فهذا نصبٌ، ورفعُه جائز.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ رفعٌ، ونصبُه جائز. وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام لأنها عامَّةٌ فيمن فعل ويُراد بها مَن لم يفعل، فكأنَّه قال: فالأمر فيها على هذا، فيُرفَع. ويُنصَب الفعلُ إذا كان أمرًا عند الشيء يقع ليس بدائم، مثل قولك للرجل: «إذا أخذتَ في عملك فجِدًّا جِدًّا وسَيْرًا سَيْرًا»، نصبتَ لأنك لم تَنْوِ به العمومَ، فيصير كالشيء الواجب على مَن أتاه وفعله، ومثلُه قوله: {وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ} [المائدة: ٩٥]، ومثلُه: {فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ} [البقرة: ٢٢٩]، ومثلُه في القرآن كثيرٌ، رفعٌ كلُّه؛ لأنها عامَّةٌ، فكأنَّه قال: مَن فعل هذا فعليه هذا)(١٤).

وقال الزجَّاج: (رُفع ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ على معنى: فعليه اتِّباعٌ، ولو كان في غير القرآن لَجاز: «فاتِّباعًا بالمعروف وأداءً»، على معنى: فَلْيُتَّبَعِ اتِّباعًا ويُؤَدَّ أداءً. ولكن الرفع أجودُ في العربية، وهو على ما في المصحف وإجماع القُرَّاء، فلا سبيل إلى غيره)(١٥).

وقال ابن عطية: (قوله تعالى: ﴿فَٱتِّبَاعُۢ﴾ رفع على خبرِ ابتداءٍ مُضمَرٍ، تقديرُه: فالواجبُ والحكمُ اتِّباعٌ، وهذا سبيل الواجبات، كقوله تعالى: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وأمَّا المندوب إليه فيأتي منصوبًا، كقوله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وهذه الآية حَضٌّ من الله تعالى على حُسْنِ الاقتضاء من الطالب وحُسْنِ القضاء من المؤدِّي. وقرأ ابن أبي عبلة: «فاتِّباعًا» بالنصب)(١٦).

وحاصلُ كونِ قراءة ﴿فَٱتِّبَاعُۢ﴾ أفصحَ من قراءة (فاتِّبَاعًا) أنَّ من قواعد التفسير المبنيَّة على الاستقراء: أنَّ المأموراتِ الواجبَة - التي لا سبيلَ للمكلَّف إلا التزامُها – تأتي أسماءُ الأمر بها مرفوعةً مقدَّرَةً بـ: فالواجبُ كذا وكذا، بخلاف المأموراتِ المُستحَبَّة التي يكونُ للمكلَّفِ فسحةٌ في امتثال الأمر بها أو عدم ذلك، فيأتي اسمُ الأمر بها منصوبًا، والحُكمُ هنا واجبٌ متحتَّمٌ لا خيار فيه للطرفين كما

نصَّ على ذلك الأئمة، فوليُّ الدمِ المتنازِل عن القصاص يطالب بالدية من غير زيادةٍ على ذلك، والقاتل يدفعها إليه مِن غير تأخير ولا نقص(١٧).

٤- قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾؛ فقرأ عامَّةُ قُرَّاءِ الحجاز، وقُرَّاء الحرمينِ، وأكثرُ قُرَّاء الكوفيين: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ نصبًا، وقرأه بعضُ قُرَّاء البصريين: «قل العفوُ» رفعًا(١٨). فمَن قرأه نصبًا جعل {ماذا} حرفًا واحدًا، ونصَبه بقوله: ﴿يُنفِقُونَ﴾، ثم نصَب ﴿ٱلْعَفْوَ﴾ على ذلك. ومَن قرأه رفعًا جعل «ما» مِن صِلَةِ «ذا»، ورفعوا «العفو»، فيكون معنى الكلام حينئذٍ: ما الذي يُنفِقون؟ قل: الذي يُنفِقون العفوُ.

ولو نصَب «العفو»، ثم جعل «ماذا» حرفينِ بمعنى: يسألونك ماذا يُنفِقون؟ قل: يُنفِقون العفوَ، ورفع الذين جعلوا «ماذا» حرفًا واحدًا بمعنى: ما يُنفِقون؟ قل: الذي يُنفِقون، خبرًا؛ **كان صوابًا صحيحًا في العربية**.

وقال الطبري رحمه الله: وبأيِّ القراءتين قُرئ ذلك فهو عندي صوابٌ؛ لتَقارُبِ معنيَيْهما، مع استفاضة القراءة بكل واحدة منهما، غيرَ أن أعجبَ القراءتينِ إليَّ -وإن كان الأمر كذلك- قراءةُ مَن قرأه بالنصب؛ لأن مَن قرأ به من القُرَّاء أكثرُ، **وهو أَعْرَفُ وأَشْهَرُ**(١٩).

قال الفرَّاء: («قُلِ الْعَفْوَ» النصب على الفعل: يُنفِقون العفوَ، والرفعُ على: الذي يُنفِقون عفوُ الأموال)(٢٠).

وقال الأزهري: (قال الفرَّاء في قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، قال: وجهُ الكلام فيه النصبُ، يريد: قل: يُنفِقون العفوَ، وهو فضلُ المال. قال أبو العباس: ومَن رفع أراد: الذي يُنفِقون العفوُ. قال: وإنما اختار الفرَّاءُ النصبَ لأن «ماذا» عندنا حرفٌ واحدٌ كثُر في كلام العرب؛ فكأنَّه قال: ما يُنفِقون؛ ولذلك اختِيرَ النصبُ. قال: ومَن جعل «ذا» بمعنى: «الذي» رفَع. وقد يجوز أن يكون «ماذا» حرفًا، ويرفع بالائتناف.

وقال أبو الهيثم: يُقال: «عَفَوْتُ الرجلَ»؛ إذا طلبتَ فضلَه. والعفوُ: الفضلُ)(٢١).

وقال ابن عطية: (قرأ جمهور الناس: «العفوَ» بالنصب، وقرأ أبو عمرٍو وحدَه: «العفوُ» بالرفع، واختُلف عن ابن كثير، وهذا مُتركِّب على «ماذا»، فمَن جعل «ما» ابتداءً، و«ذا» خبرَه بمعنى: «الذي»، وقدَّر الضميرَ في «يُنفِقون» عائدًا، قرأ: «العفوُ» بالرفع؛ لتصحَّ مناسبةُ الجمل، ورفَعه على الابتداء، تقديرُه: العفوُ إنفاقُكم، أو: الذي تُنفِقون العفوُ.

ومَن جعل «ماذا» اسمًا واحدًا مفعولًا بـ«يُنفِقون»، قرأ: «قل العفوَ» بالنصب بإضمار فعلٍ،

وصحَّ له التناسبُ، ورفعُ «العفو» مع نصبِ «ما» جائزٌ ضعيفٌ، وكذلك نصبُه مع رفعها)[٢٢].

ووجه كون قراءة النصب أشهر: أن (ما) إذا ركبت مع (ذا) صارا اسمًا واحدًا، فكان له معنيان؛ أحدهما -وهو الأشهر-: أن يكونا اسم استفهام كقول الشاعر:

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم   لا يستفقن إلى الديرين تحنانا

فهذا لا يصح فيه الموصولية، وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو {قل العفو} بالنصب؛ أي: ينفقون العفوَ.

والثاني: أن يكونا اسمًا واحدًا موصولًا، كقول الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتقيه   ولكن بالمغيب نبئيني

أي دعي الذي علمت. واستعمالها على هذا الوجه قليل، وقيل: خاصٌّ بالشِّعر[٢٣].

٥- قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله: «فيُضاعِفُه» بالألف ورفعِه؛ فقرأه قومٌ: «فيُضَعِّفُه» بتشديد العين وإسقاط الألف، وقرأه آخرون: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ بإثبات الألف ونصبِه، بمعنى الاستفهام[٢٤].

وقال الطبري رحمه الله: وأَوْلى هذه القراءات عندنا بالصواب قراءةُ مَن قرأ: «فيُضاعِفُه له»، بإثبات الألف، ورفعِ «يُضاعِفُ» ... وإنما اخترنا الألفَ في «يُضاعِفُ» مِن حذفِها وتشديدِ العين؛ **<u>لأن ذلك أفصحُ اللغتين، و أكثرُهما على ألسنة العرب</u>**[٢٥].

قال الفرَّاء: (تُقرَأ بالرفع والنصب، فمَن رفع جعل الفاءَ منسوقةً على صِلَةِ «الذي»، ومَن نصب أخرجها من الصِّلة وجعلها جوابًا لـ«مَن» لأنها استفهامٌ، والذي في الحديد مِثلُها)[٢٦].

وقال الزجَّاج: (يُقرأ: «فيُضاعِفَه له» بالنصب، فمَن نصَب فعلى جواب الاستفهام بالفاء، ومَن رفع فعلى العطف على «يُقرِض»، ويكون على الاستئناف على معنى: فهو يُضاعِفه له)[٢٧].

قال ابن عطية: (اختلف القُرَّاء في تشديد العين وتخفيفها، ورفعِ الفاء ونصبِها، وإسقاط الألف وإثباتها، مِن قوله تعالى: {فَيُضاعِفَهُ}:

فقرأ ابن كثير: «فيُضَعِّفُه» برفع الفاء من غير ألفٍ، وتشديد العين، في جميع القرآن.

وقرأ ابن عامر كذلك، إلا أنه نصَب الفاءَ في جميع القرآن.

ووافقه عاصمٌ على نصب الفاء، إلا أنه أثبت الألفَ في: «فيُضاعِفَه» في جميع القرآن.

وكان أبو عمرو لا يُسقِط الألفَ مِن ذلك كُلِّه، إلا مِن سورة الأحزاب، قوله تعالى: «يُضعَّفْ لها العذاب»، فإنه بغير ألفٍ كان يقرؤه.

وقرأ حمزة والكسائي ونافع ذلك كلَّه بالألف ورفعِ الفاء.

فالرفع في الفاء يتخرَّج على وجهين؛ أحدُهما العطف على الصلة، وهو «يُقرِضُ»، والآخرُ أن يستأنف الفعل ويقطعه.

قال أبو علي: والرفع في هذا الفعل أحسن.

قال القاضي أبو محمد: لأن النصب إنما هو بالفاء في جواب الاستفهام، وذلك إنما يترتَّب إذا كان الاستفهام عن نفس الفعل الأول ثم يجيء الثاني مخالفًا له، تقول: «أتُقرِضُني فأشكرَك»، وها هنا إنما الاستفهام عن الذي يُقرِض، لا عن الإقراض، ولكن تُحمَل قراءةُ ابن عامر وعاصم في النصب على المعنى؛ لأنه لم يستفهم عن فاعل الإقراض إلا مِن أجل الإقراض، فكأنَّ الكلامَ: أيُقرِضُ أحدٌ اللهَ فيُضاعِفَه له؟)[٢٨].

ووجه تقديم الرفع على النصب في (فيضاعفه): العطف على (يقرض)، ولأن فيه معنى الجزاء، وجواب الجزاء بالفاء لا يكون إلا رفعًا[٢٩].

وقيل: على الانقطاع من الأول، كأنه: فهو يضاعف، ولا يكون النصب في هذا كما كان في قولك: أتقوم فأحدِّثَك؟ لأن القيام غير متيقَّن، فالمعنى: أيكون منك قيامٌ فحديثٌ منِّي؟ وليس ما في الآية كذلك، ألا ترى أنه من قال: {من ذا الذي يقرض الله}؛ فالقرض ليس مسؤولًا عنه، وإنما المسؤول عنه الفاعل، وأما النصب فهو مما يجوز في الشعر في نحو قوله:

وألحق بالحجاز فأستريحا

فيُحمَل قول الذي نصب، فقال: (يضاعفَه) على المعنى؛ لأنه إذا قال أحد: من ذا الذي يقرض؟ فكأنه قد قال: أيقرض اللهَ أحدٌ قرضًا فيضاعفه له؟ وإن لم يحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم، فالوجه في قراءة: (فيضاعفه) ما عليه الأكثر من الرفع[٣٠].

٦- قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩]:

اختلف القُرَّاء في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾؛ فقرأها قومٌ: «لم يَتَسَنَّ» بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف، وقرأها آخرون بإثبات الهاء في الوصل والوقف[٣١].

وقال الطبري رحمه الله: والصوابُ مِن القراءة عندي في ذلك إثباتُ الهاء في الوصل والوقف؛ لأنها مُثبَتةٌ في مصحف المسلمين، ولإثباتها وجهٌ صحيحٌ في كلتا الحالتين في ذلك، ولأن جعلَ الهاء في «السَّنَةِ» أصلًا **هي اللغة الفصحى**[٣٢].

قال الخليل: (قال الله ﷻ: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾، ومَن جعل حذفَ السَّنَةِ واوًا قرأ: «لم يَتَسَنَّ»، ومنه: «سَانَيْتُه مُساناةً»، وإثباتُ الهاء أَصْوَبُ)[٣٣].

وقال الزجَّاج: (﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾، يجوز بإثبات الهاء وبإسقاط الهاء في الكلام، ومعناه: لم تُغيِّره السِّنون)(٣٤).

وقال الأزهري: (قال الفرَّاء في قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾: يُقال في التفسير: لم يَتغيَّرْ، وتكون الهاء مِن أصلِه، وتكون زائدةً صِلةً بمنزلة قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فمَن جعل الهاءَ زائدةً جعل «فَعَلْتُ» منه: «تَسَنَّيْتُ»، أَلَا ترى أنك تجمع «السَّنَةَ»: «سَنَواتٍ»، فتكون «تَفَعَّلْتُ» على صِحَّةٍ.

ومَن قال في تصغير «السَّنَةِ»: «سُنَيْنَةٌ» وإن كان ذلك قليلًا، جاز أن يقول: «تَسَنَّيْتُ»: «تَفَعَّلْتُ»؛ أُبدِلَتِ النونُ ياءً لَمَّا كثُرتِ النُّوناتُ، كما قالوا: «تَظَنَّيْتُ»، وأصلُه الظَّنُّ، وقد قالوا: هو مأخوذٌ مِن قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾ [الحِجْر: ٢٦]، يريدون: مُتغيِّر، فإن يكن كذلك فهو أيضًا ممَّا أُبدِلَتْ نونُه ياءً، ونرى -والله أعلم- أن معناه مأخوذٌ مِن «السَّنَةِ»؛ أي: لم تُغيِّره السِّنون.

وأخبرني المنذري عن أبي العباس أحمد بن يحيى، في قوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: قرأها أبو جعفر وشَيْبة ونافع وعاصم بإثبات الهاء إن وصَلوا أو قطَعوا، وكذلك قولُه: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ووافقهم أبو عمرو في: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾، وخالفهم في: ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾، فكان يحذف الهاءَ منه في الوصل، ويُثبِتُها في الوقف، وكان الكسائي يحذف الهاءَ منهما في الوصل، ويُثبِتُهما في الوقف.

قلتُ: وأجودُ ما قيل في تصغير «السَّنَةِ»: «سُنَيْهَةٌ»، على أن الأصل: «سَنْهَةٌ»، كما قالوا: «الشَّفَةُ» أصلُها: «شَفْهَةٌ»، فحُذفت الهاءُ منهما في الوصل)(٣٥).

وقال ابن عطية: (قال أبو علي: واختلفوا في إثبات الهاء في الفعل مِن قوله عز وجل: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾، و﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠]، وإسقاطها في الوصل، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروفَ كلَّها بإثبات الهاء في الوصل، وكان حمزة يحذفهن في الوصل، وكان الكسائي يحذفها في: ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾، و﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾، ويُثبِتها في الباقي، ولم يختلفوا في: ﴿حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٠] و﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩] أنهما بالهاء في الوقف والوصل.

و﴿يَتَسَنَّهۡ﴾ يحتمل أن يكون مِن: «تَسنَّى الشيءُ»؛ إذا تغيَّر وفسد، ومنه: «الحَمَأُ المسنونُ» في

قول بعضهم. وقال الزجَّاج: ليس منه، وإنما «المسنون»: المصبوب على سنة الأرض.

فإذا كان مِن: «تَسنَّنَ» فهو: «لم يَتَسَنَّنْ»، قُلبت النونُ ياءً كما فُعل في: «تَظَنَّنتُ» حتى قلتُ: «لم أَتَظَنَّ»، فيجيء «تَسَنَّنَ»: «تَسَنَّى»، ثم تُحذَف الياءُ للجزم، فيجيء المضارع: «لم يَتَسَنَّ».

ومَن قرأها بالهاء على هذا القول فهي هاءُ السكت، وعلى هذا يَحسُن حذفُها في الوصل.

ويحتمل «يَتَسَنَّهْ» أن يكون مِن «السَّنَةِ»، وهو الجَدْب والقحط وما أشبهه، يُسَمُّونه بذلك، وقد اشتُقَّ منه فعلٌ فقيل: «أَسْنَتُوا».

وإذا كان هذا، أو مِن «السَّنَةِ» التي هي «العامُ»، على قولِ مَن يجمعها: «سَنَوَاتٍ»؛ فعلى هذا أيضًا الهاءُ هاءُ السكت، والمعنى: لم تُغيِّر طعامَك القُحُوطُ والجُدُوبُ ونحوه، أو: لم تُغيِّره السِّنون والأعوام.

وأمَّا مَن قال في تصغير «السَّنَةِ»: «سُنَيْهَة»، وفي الجمع: «سَنَهات»، وقال: «أَسْنَهْتُ عند بني فلان»، وهي لغة الحجاز، ومنها قول الشاعر:

وَلَيْسَتْ بِسَنْهَاءَ وَلَا رَجَبِيَّةٍ ... وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السِّنِينَ الْجَوَائِحِ(٣٦)

فإن القراءة على هذه اللغة هي بإثبات الهاء ولا بد، وهي لام الفعل، وفيها ظهر الجزمُ بـ«لم»، وعلى هذا هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقد ذُكر.

وقرأ طلحة بن مُصرِّف: «لم يَسَّنَّهْ» على الإدغام(٣٧).

ووجه إثبات الهاء في قوله: {يتسنه} أنها من إجراء الوصل مجرى الوقف، كما قال ابن مالك:

وربما أُعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرًا وفشا منتظما

ومثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرًا قراءة غير حمزة والكسائي: {لَمْ يَتَسَنَّهْ} [البقرة: ٢٥٩]، {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ} [الأنعام: ٩٠]، ومنه أيضًا: {مَالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ} [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، {مَا هِيَهْ، نَارٌ حَامِيَةٌ} [القارعة: ١٠، ١١]، ومنه قول بعض طيئ: "هذه حبلو يا فتى"؛ لأنه يبدل هذه الألف واوًا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه(٣٨).

٧- قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]:

اختلف في قراءة قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾؛ فقرأ جماعة من أهل الكوفة: «فصِرْهُنَّ إليك» بالكسر، بمعنى: قَطِّعْهُنَّ(٣٩). وقد زعم جماعةٌ من نحويِّي الكوفة أنهم لا يعرفون: «فصِرْهُنَّ» ولا «فصُرْهُنَّ» بمعنى: «قَطِّعْهُنَّ» في كلام العرب، وأنهم لا يعرفون كسرَ الصادِ وضمَّها في ذلك إلا بمعنًى واحدٍ، وأنهما جميعًا لغتانِ بمعنى الإمالة، وأن كسرَ الصاد منها لغةٌ في هُذَيل وسُلَيم.

وزعم بعضُ نحويِّي الكوفة أنه لا يعرف لقوله: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾، ولا لقراءةِ مَن قرأ: «فصِرْهُنَّ» بضمِّ الصاد أو كسرِها وجهًا في التقطيع، إلَّا أن يكون «فصِرْهُنَّ إليك» -في قراءةِ مَن قرأه بكسر الصاد-

مِن المقلوب.

أمَّا نحويُّو البصرة فإنهم قالوا: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ سواءٌ معناه إذا قُرئ بالضَّمِّ من الصاد وبالكسر، في أنه مَعْنِيٌّ به في هذا الموضع التقطيعُ، قالوا: وهما لغتانِ؛ إحداهما: «صارَ يَصُورُ»، والأخرى: «صارَ يَصِيرُ».

قال الطبري رحمه الله: وهذا القول الذي ذكرناه عن البصريين -مِن أن معنى الضَّمِّ في الصاد مِن قوله: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ والكسرِ سواءٌ بمعنًى واحدٍ، وأنهما لغتانِ معناهما في هذا الموضع: «فقَطِّعْهُنَّ»، وأن معنى ﴿إِلَيْكَ﴾ تقديمُها قبل ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ مِن أجلِ أنها صِلَةُ قوله: {فَخُذْ}- أَوْلَى بالصواب مِن قولِ الذين حَكَيْنا قولَهم مِن نحويِّي الكوفيين، الذين أنكروا أن يكون للتقطيع في ذلك وجهٌ مفهومٌ، إلَّا على معنى القلب الذي ذكرتُ؛ لإجماع أهل التأويل على أن معنى قوله: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ غيرُ خارجٍ مِن أحدِ معنيينِ: إمَّا «قَطِّعْهُنَّ»، وإمَّا «اضْمُمْهُنَّ إليك»، بالكسر قُرئ ذلك أو بالضَّمِّ.

ففي إجماع جميعهم على ذلك -على غيرِ مُراعاةٍ منهم كسرَ الصادِ وضمَّها، ولا تفريقٍ منهم بين معنيَيِ القراءتينِ؛ أعني الكسرَ والضَّمَّ- أَوْضَحُ الدليلِ على صحَّة قول القائلين مِن نحويِّي أهل البصرة في ذلك، ما حَكَيْنا عنهم من القول، وخطأِ قولِ نحويِّي الكوفيين؛ لأنهم لو كانوا إنما تأوَّلوا قولَه: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ بمعنى: «فقَطِّعْهُنَّ»، على أن أصلَ الكلام: «فَاصْرِهُنَّ»، ثم قُلبت فقيل: «فصِرْهُنَّ» بكسر الصاد؛ لِتَحَوُّلِ ياءِ «فَاصْرِهُنَّ» مكانَ رائِه، وانتقالِ رائِه مكانَ يائِه؛ لكان لا شكَّ -مع معرفتهم بلغتهم، وعلمِهم بمنطقهم- قد فصَلوا بين معنى ذلك إذا قُرئ بكسر صاده، وبينه إذا قُرئ بضمِّها؛ إذ كان غيرَ جائزٍ لمن قلَب «فَاصْرِهُنَّ» إلى «فصِرْهُنَّ» أن يقرأه: «فصُرْهُنَّ» بضمِّ الصاد، وهم -مع اختلاف قراءتهم ذلك كذلك- قد تأوَّلوه تأويلًا واحدًا على أحد الوجهين اللذين ذَكَرْنا.

ففي ذلك أوضحُ الدليلِ على خطأِ قولِ مَن قال: إن ذلك إذا قُرئ بكسر الصاد بتأويل التقطيع مقلوبٌ مِن: «صرَى يَصْرِي» إلى: «صارَ يَصِيرُ»، وجَهْلِ مَن زعَم أن قول القائل: «صارَ يَصُورُ» و«صارَ يَصِيرُ» **غيرُ معروفٍ في كلام العرب بمعنى: «قطَّع»**[٤٠].

قال الفرَّاء: (قولُه: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾، ضَمَّ الصادَ العامَّةُ، وكان أصحابُ عبد الله يكسرون الصادَ، وهما لغتانِ؛ فأمَّا الضَّمُّ فكثيرٌ، وأمَّا الكسرُ ففي هُذَيل وسُلَيم. وأنشدني الكسائيُّ عن بعض بني سُلَيم:

وَفَرْعٍ يَصِيرُ الْجِيدَ وَحْفٍ كَأَنَّهُ ... عَلَى اللِّيتِ قِنْوَانُ الْكُرُومِ الدَّوَالِحُ[٤١]

ويُفسَّر معناه: «قَطِّعْهُنَّ»، ويُقال: «وَجِّهْهُنَّ». ولم نجد «قَطِّعْهُنَّ» معروفةً من هذين الوجهين، ولكني أرى -والله أعلم- أنها إن كانت من ذلك أنها مِن: «صَرَيْتَ تَصْرِي»، قُدِّمَتْ ياؤها كما قالوا: «عِثْتُ

وعَثَيْتُ»، وقال الشاعر:

صَرَتْ نَظْرَةً لَوْ صَادَفَتْ جَوْزَ دَارِعٍ ... غَدَا وَالْعَوَاصِي مِنْ دَمِ الْجَوْفِ تَنْعَرُ[٤٢]

والعرب تقول: «باتَ يَصْرِي في حَوْضِه»؛ إذا استقى ثم قطع واستقى، فلعلَّه مِن ذلك.

وقال الشاعر:

يَقُولُونَ إِنَّ الشَّأْمَ يَقْتُلُ أَهْلَهُ ... فَمَنْ لِيَ إِنْ لَمْ آتِهِ بِخُلُودِ

تَعَرَّبَ آبَائِي فَهَلَّا صَرَاهُمُ ... مِنَ الْمَوْتِ أَنْ لَمْ يَذْهَبُوا وَجُدُودِي)[٤٣].

وقال الزجَّاج: (قوله ﷻ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾، وتُقرأ: «فصِرْهُنَّ إليك»، بالضم والكسر. قال أهل اللغة: معنى «صُرْهُنَّ»: أَمِلْهُنَّ إليك، واجْمَعْهُنَّ إليك. قال ذلك أكثرُهم. وقال بعضهم: «صُرْهُنَّ إليك»: اقْطَعْهُنَّ.

فأمَّا نظيرُ «صُرْهُنَّ: أَمِلْهُنَّ واجْمَعْهُنَّ»؛ فقول الشاعر:

وَجَاءَتْ خُلْعَةٌ دُهْسٌ صَفَايَا ... يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمُ[٤٤]

المعنى: أن هذه الغنم يعطف عنوقَها هذا الكبشُ الأحوى.

ومَن قال: «صُرْتُ: قطعتُ»؛ فالمعنى: فخُذْ أربعةً من الطير فصُرْهُنَّ؛ أي: قَطِّعْهُنَّ، {ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا}، المعنى: اجعل على كلِّ جبلٍ من كلِّ واحدٍ منهن جزءًا)[٤٥].

وقال ابن عطية: (وقرأ حمزة وحده: «فصِرْهُنَّ إليكَ» بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمِّها. ويُقال: «صُرْتُ الشيءَ أَصُورُه» بمعنى: قطعتُه، ومنه قول ذي الرُّمَّة:

.... صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَأَعْيَا الْحُكَّمَا[٤٦]

ومنه قول الخنساء:

فَلَوْ يُلَاقِي الَّذِي لَاقَيْتَهُ حَضَنٌ ... لَظَلَّتِ الشُّمُّ مِنْهُ وَهْيَ تَنْصَارُ[٤٧]

أي: تنقطَّع.

ويُقال أيضًا: «صُرْتُ الشيءَ» بمعنى: أَمَلْتُه, ومنه قول الشاعر:

يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمُ ... لَهُ صَخَبٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمُ[٤٨]

ومنه قول الأعرابي في صفة نساءٍ: «هُنَّ إلى الصِّبا صُور، وعن الخَنا نُور»، فهذا كلُّه في ضمِّ الصاد.

ويُقال أيضًا في هذين المعنيين -القطع والإمالة-: «صِرتُ الشيءَ -بكسر الصاد- أَصِيرُه»، ومنه قول الشاعر:

وَفَرْعٍ يَصِيرُ الْجِيدَ وَحْفٌ كَأَنَّهُ ... عَلَى اللِّيتِ قِنْوَانُ الْكُرُومِ الدَّوَالِحُ

ففي اللفظة لغتانِ قُرئ بهما)[٤٩].

وعليه، فوجه كون قوله تعالى: {فصرهن} بكسر الصاد أو ضمها، معناه فقطِّعهن: أن ضم الصاد وكسرها قراءتان يحتمل أن تكونا بمعنى واحد، وذلك أنه يقال: صاره يصوره ويصيره، بمعنى قطعه أو أماله، فاللغتان لفظ مشترك بين هذين المعنيين، والقراءتان تحتملهما معًا، والجمهور على أنها عربية وليست معرَّبة(٥٠).

٨- قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]:

جاء في «الرَّبْوة» لغاتٌ ثلاثٌ؛ فقرأ (رُبْوة) بضمِّ الراء عامَّةُ قُرَّاء أهل المدينة والحجاز والعراق، وقرأ (رَبْوة) بفتح الراء بعضُ أهل الشام وبعضُ أهل الكوفة، ويُقال: إنها لغة لتميم، وقرأ (رِبْوة) بكسر الراء ابنُ عباس -فيما ذُكر(٥١).

وقال الطبري رحمه الله: وغيرُ جائزٍ عندي أن يُقرأ ذلك إلا بإحدى اللغتين: إمَّا بفتح الراء، وإمَّا بضمِّها؛ لأن قراءة الناس في أمصارهم بإحداهما، وأنا لقراءتها بضمِّها أشدُّ إيثارًا مِنِّي بفتحها؛ لأنها <u>**أشهرُ اللُّغتين في العرب**</u>(٥٢).

قال الزجَّاج: (﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ بفتح الراء، و«برُبْوة» بالضَّمِّ، و«برِبْوة» بالكسر، و«بِرِباوة»، وهذا وجهٌ رابعٌ)(٥٣).

وقال الأزهري: (قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، قال أبو العباس: فيها ثلاثُ لغاتٍ: «رَبْوة»، و«رِبْوة»، و«رُبْوة»؛ الاختيار: «رُبْوة»؛ لأنها أكثرُ اللغات، والفتح لغة تميم)(٥٤).

وقال الزمخشري: (قُرئ: «كمثل حبَّة»، و«بربوة» بالحركات الثلاث)(٥٥).

وقال ابن عطية: (يُقال: «رَبْوة» بفتح الراء، وبها قرأ عاصم وابن عامر، وكذلك خلافهم في سورة المؤمنين.

ويُقال: «رِبوة» بكسر الراء، وبها قرأ ابن عباس فيما حُكي عنه.

ويُقال: «رَباوة» بفتح الراء والباء وألفٍ بعدها، وبها قرأ أبو جعفر وأبو عبد الرحمن.

ويُقال: «رِباوة» بكسر الراء، وبها قرأ الأشهبُ العُقَيلي)(٥٦).

ووجه كون الراء بالضم في (بربوة) أشهر من الفتح في لغة العرب، أنها لغة قريش، وهي أفصح اللغات، فقد كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون جميع لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ(٥٧).

٩- قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾؛ فقرأ عامَّةُ قُرَّاء أهل المدينة وبعضُ أهل الكوفة والبصرة: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ على التأنيث بالتاء، يُراد بها جمعُ الملائكة، وكذلك تفعل العربُ في جماعة الذكور إذا تقدَّمت أفعالُها، أَنَّثَتْ أفعالَها، ولا سِيَّما الأسماء التي في ألفاظها التأنيثُ؛ كقولهم: «جاءت الطَّلْحاتُ».

وقد قرأ ذلك جماعةٌ من أهل الكوفة بالياء، بمعنى: «فناداه جبريلُ»، فذكَّروه للتأويل، كما قد ذَكَرْنا آنفًا أنهم يُؤنِّثون فعلَ الذَّكَر لِلَّفظ، فكذلك يُذكِّرون فعلَ المؤنَّث أيضًا لِلَّفظ، واعتبروا ذلك بقراءةٍ يُذكَر أنها قراءةُ عبد الله بن مسعود(٥٨).

وقال الطبري رحمه الله: الصواب من القول عندي في قراءة ذلك أنهما قراءتانِ معروفتانِ؛ أعني التاء والياء، فبأيِّهما قرأ القارئُ فمُصِيبٌ؛ وذلك أنه لا اختلاف في معنى ذلك باختلاف القراءتين، <u>وهما جميعًا فصيحتانِ عند العرب</u>(٥٩).

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ يُقرَأ بالتذكير والتأنيث. وكذلك فعلُ الملائكة وما أشبههم من الجمع، يُؤنَّث ويُذكَّر)(٦٠).

وقال الزجَّاج: (﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، و«فناداه الملائكةُ»، الوجهانِ جميعًا جائزانِ؛ لأن الجماعة يلحقها اسمُ التأنيث؛ لأن معناها معنى جماعة، ويجوز أن يُعبَّر عنها بلفظ التذكير، كما يُقال: جمع الملائكة. ويجوز أن تقول: «نادته الملائكة»، وإنما ناداه جبرائيلُ وحده؛ لأن المعنى: أتاه النداءُ من هذا الجنس، كما نقول: «ركِب فلانٌ في السُّفُن»، وإنما ركِب سفينةً واحدةً؛ تريد بذلك جعلَ ركوبه في هذا الجنس)(٦١).

وقال ابن عطية: (في مصحف عبد الله بن مسعود وقراءتِه: «فناداه جبريلُ وهو قائمٌ يُصلِّي».

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو: «فنادته» بالتاء «الملائكةُ».

وقرأ حمزة والكسائي: «فناداه الملائكةُ» بالألف وإمالة الدال.

قال أبو علي: مَن قرأ بالتاء فلموضع الجماعة، والجماعةُ ممَّن يعقل في جمع التكسير تجري مجرى ما لا يعقل، أَلَا ترى أنك تقول: «هي الرجال»، كما تقول: «هي الجذوع، وهي الجِمال»، ومثلُه: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

قال الفقيه الإمام: ففسَّر أبو علي على أن المنادِيَ ملائكةٌ كثيرةٌ، والقراءة بالتاء على قولِ مَن يقول: المنادِي جبريلُ وحدَه، مُتَّجِهةٌ على مراعاة لفظ الملائكة، وعبَّر عن جبريل بالملائكة إذ هو منهم،

فذكر اسمَ الجنس كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

قال أبو علي: ومَن قرأ: «فناداه الملائكةُ»، فهو كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٌ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

قال القاضي: وهذا على أن المناديَ كثيرٌ، ومَن قال: إنه جبريلُ وحدَه، كالسُّدِّي وغيره، فأفرد الفعلَ مراعاةً للمعنى، وعبَّر عن جبريل عليه السلام بالملائكة إذ هو اسمُ جنسِه)(٦٢).

والوجه في كون القراءتين التذكير والتأنيث في قوله تعالى: {فنادته الملائكة}، أن الملائكة جمع تكسير، ويجوز في فعله التذكير، والتأنيث وهو أحسن، فتقول: قام الرجال وقامت الرجال. قال ابن مالك رحمه الله:

والتاء مع جمع سوى السالم من　　مذكر كالتاء مع إحدى اللَّبِن

فقوله: "سوى السالم من مذكر" يشمل جمع التكسير، ومنه لفظ (الملائكة)، فمن قرأ بالتاء؛ فلأجل تأنيث لفظ الملائكة، والجمع، والذكور إذا تقدم فِعلُهم وهو جماعة كان التأنيث فيه أحسن وأفصح، كقوله تعالى: {قالت الأعراب آمنا} [الحجرات: ١٤](٦٣).

١٠- قوله تعالى: ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩]:

واختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ﴾؛ فقرأ عامَّةُ القُرَّاء: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ﴾ بفتح الألف مِن «أنَّ»، بوقوع النداء عليها، بمعنى: فنادته الملائكةُ بذلك. وقرأ بعضُ قُرَّاء أهل الكوفة: «إنَّ اللهَ يُبشِّرُكَ» بكسر الألف، بمعنى: قالت الملائكة: إنَّ اللهَ يُبشِّرُكَ؛ لأن النداء قولٌ؛ وذكَروا أنها في قراءة عبد الله: «فنادته الملائكةُ وهو قائمٌ يُصلِّي في المحراب: يا زكريا إن الله يُبشِّرُك»(٦٤).

وقال الطبري: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، بفتح «أنَّ»، بوقوع النداء عليه، بمعنى: فنادته الملائكةُ بذلك.

وليست العِلَّة التي اعتلَّ بها القارئون بكسر «إنَّ»، مِن أن عبد الله كان يقرؤها كذلك، فقرؤوها كذلك؛ وذلك أن عبد الله إن كان قرأ ذلك كذلك، فإنما قرأها –بزعمهم- وقد اعتَرَضَ بـ «يا زكريا» بين «إنَّ» وبين قوله: {فَنَادَتْهُ}، وإذا اعتُرِضَ به بينهما، فإن العرب تُعمِلُ حينئذٍ النداءَ في «أنَّ»، وتُبطِلُه عنها. أمَّا الإبطال؛ فإنه بطَل عن العمل في المنادى قبله، فأَسْلَكوا الذي بعده مَسْلَكَه في بُطُولِ عملِه. وأمَّا الإعمال؛ فلأن النداء فعلٌ واقعٌ كسائر الأفعال.

وأمَّا قراءتُنا؛ فليس نداءُ زكريا بـ «يا زكريا» مُعترَضًا به بين «أنَّ» وبين قوله: {فَنَادَتْهُ}، وإذْ لم يكن ذلك بينهما، <u>**فالكلامُ الفصيحُ من كلام العرب**</u> إذا نَصبَتْ بقولِ: «نادَيت» اسمَ المنادى، وأوقعوه

عليه، أن يُوقِعوه كذلك على «أن» بعدَه، وإن كان جائزًا إبطالُ عملِه.

فقولُه: {فَنَادَتْهُ} قد وقع على مَكْنِيِّ «زكريا»، فكذلك الصوابُ أن يكون واقعًا على «أنَّ» وعاملًا فيها، مع أن ذلك هو القراءة المستفيضة في قَرَأَةِ أمصارِ الإسلام، ولا يُعترَض بالشَّاذِّ على الجماعة التي تجيء مجيءَ الحُجَّة(٦٥).

واختُلف في قراءة قوله تعالى: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٣٩]:

فقرأ عامَّةُ قُرَّاء أهل المدينة والبصرة: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بتشديد الشين وضمِّ الياء، على وجهِ تبشيرِ اللهِ زكريا بالولد.

وقرأ جماعة من قُرَّاء الكوفة وغيرهم: «إنَّ اللهَ يَبشُرُك» بفتح الياء وضمِّ الشين وتخفيفها، بمعنى: أن الله يَسُرُّك بولدٍ يَهَبُه لك. وقد قيل: إنَّ «بَشَرْتُ» لغةُ أهلِ تِهَامة من كِنانةَ وغيرِهم من قريش.

ورُوي عن حُمَيد بن قيس أنه كان يقرأ: «يُبْشِرُكَ» بضمِّ الياء وكسرِ الشين وتخفيفها.

وعن مُعاذٍ الكوفيِّ، قال: مَن قرأ: «يُبشِّرُهم» مُثقَّلةً، فإنه مِن البِشارة، ومَن قرأ: «يَبشُرُهم» مُخفَّفةً بنصب الياء، فإنه مِن السُّرور يَسُرُّهم(٦٦).

وقال الطبري رحمه الله: والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك: ضمُّ الياء وتشديدُ الشين، بمعنى: التبشير؛ لأن ذلك **هي اللغة السائرة، والكلام المستفيض المعروف في الناس**، مع أن جميع قُرَّاء الأمصار مُجْمِعون في قراءة: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحِجْر: ٥٤] على التشديد. والصوابُ في سائر ما في القرآن من نظائره أن يكون مِثلَه في التشديد وضمِّ الياء.

وأمَّا ما رُوي عن معاذٍ الكوفيِّ مِن الفرق بين معنى التخفيف والتشديد في ذلك؛ **فلم نجد أهلَ العلم بكلام العرب يعرفونه من وجهٍ صحيحٍ**(٦٧).

الموضع الأول «أنَّ اللهَ»:

قال الفرَّاء: («أنَّ اللهَ» تُقرَأ بالكسرِ، والنصبُ فيها أجودُ في العربية، فمَن فتح «أنَّ» أوقع النداءَ عليها؛ كأنَّه قال: «نادَوْه بذلك أنَّ اللهَ يُبشِّرك»، ومَن كسَر قال: النداء في مذهب القول، والقول حكاية، فاكسِرْ «إنَّ» بمعنى الحكاية. وفي قراءة عبد الله: «فناداه الملائكةُ وهو قائمٌ يُصلِّي في المحراب: يا زكريا إن الله يُبشِّرك»، فإذا أُوقِعَ النداءُ على مُنادًى ظاهرٍ -مِثل: «يا زكريا» وأشباهه- كُسرت «إنَّ»؛ لأن الحكاية تخلص، إذا كان ما فيه «يا» يُنادَى بها، لا يخلص إليها رفعٌ ولا نصبٌ؛ أَلَا ترى أنك تقول: «يا زيدُ إنَّك قائمٌ»، ولا يجوز: «يا زيدُ أنَّك قائمٌ». وإذا قلتَ: «ناديتُ زيدًا أنَّه قائمٌ»، فنصبتَ «زيدًا» بالنداء، جاز أن تُوقِعَ النداءَ على «أنَّ» كما أوقعتَه على «زيد»، ولم يَجُزْ أن تجعل «إنَّ» مفتوحةً إذا قلتَ: «يا زيدُ»؛ لأن «زيدًا» لم يقع عليه نصبٌ معروفٌ ...

ومما يُقوِّي مذهبَ مَن أجاز: «إنَّ اللهَ يُبشِّرُك» -بالكسر على الحكاية- قولُه: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ولم يَقُلْ: «أن ليقضِ علينا ربُّك». فهذا مذهب الحكاية. وقال في موضعٍ آخر: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ولم يَقُلْ: «أَفِيضوا»، وهذا أمرٌ وذلك أمرٌ؛ لتعلم أن الوجهين صوابٌ)(٦٨).

وقال الزجَّاج: (يجوز ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، و«إنَّ اللهَ يُبشِّرُك»، بفتح «إنَّ» وكسرها، فمَن فتح فالمعنى: نادته بأنَّ اللهَ يُبشِّرك؛ أي: نادته بالبشارة. ومَن كسَر أراد: قالت الملائكة: إنَّ اللهَ يُبشِّرك. و«إنَّ» بعد القول أبدًا مكسورةٌ)(٦٩).

وقال الزمخشري: (﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بالفتح على: «بأنَّ اللهَ»، وبالكسر على إرادة القول، أو لأن النداء نوعٌ من القول)(٧٠).

وقال ابن عطية: (قرأ ابن عامر وحمزة: «إنَّ اللهَ» بكسر الألف. قال أبو علي: وهذا على إضمار القول، كأنَّه قال: فنادَتْه الملائكةُ فقالت, وهذا كقوله تعالى: «فدعا ربَّه إنِّي مغلوبٌ» [القمر: ١٠] على قراءةِ مَن كسر الألفَ. وقال بعض النُّحاة: كُسرت بعد النداء والدعاء لأن النداء والدعاء أقوالٌ.

وقرأ الباقون بفتح الألف مِن قوله: «أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ». قال أبو علي: المعنى: فنادته بأنَّ اللهَ، فلمَّا حُذف الجارُّ منها وصل الفعل إليها فنصبها، فـ «أنَّ» في موضع نصبٍ، وعلى قياس قول الخليل، في موضعِ جرٍّ.

وفي قراءة عبد الله: «في المحراب: يا زكرياءُ إنَّ اللهَ»، قال أبو علي: فقولُه: «يا زكرياءُ» في موضع نصبٍ بوقوع النداء عليه، ولا يجوز فتحُ الألف في «إنَّ» على هذه القراءة؛ لأن «نَادَتْهُ» قد استوفَتْ مفعولَيْها؛ أحدُهما الضمير، والآخرُ المنادَى، فإن فُتحت «إنَّ» لم يَبْقَ لها شيءٌ مُتعلَّقٌ به.

الموضع الثاني:

قال الفرَّاء: («يَبشُرُك» قرأها بالتخفيف أصحابُ عبد الله في خمسة مواضع من القرآن: في آل عمران حرفانِ، وفي بني إسرائيل، وفي الكهف، وفي مريم. والتخفيف والتشديد صواب. وكأنَّ المشدِّد على بِشارات البُشَراء، وكأنَّ التخفيف من وجهة الإفراح والسرور. وهذا شيء كان المشيخة يقولونه. وأنشدني بعض العرب:

بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً ... أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا(٧١)

وقد قال بعضهم: «أبشرت»، ولعلَّها لغة حجازية. وسمعتُ سفيانَ بن عُيَينة يذكرها: «يُبْشِرُ». و«بشرت» لغةٌ سمعتُها مِن عُكْل، ورواها الكسائي عن غيرهم. وقال أبو ثَرْوانَ: «بَشَرَني بوجهٍ حسنٍ». وأنشدني الكسائي:

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَى ... غُبْرًا أَكُفُّهُمُ بِقَاعٍ مُمْحِلِ
فَأَعِنْهُمُ وَابْشَرْ بِمَا بَشُرُوا بِهِ ... وَإِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَانْزِلِ(٧٢)

وسائر القرآن يُشدَّد في قول أصحاب عبد الله وغيرهم)(٧٣).

وقال الزجّاج: (في ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ ثلاثُ لغاتٍ: «إن الله يُبشِّرك»: بفتح الباء وتشديد الشين، وهي قراءة كثيرة جدًّا، و«يَبْشُرُك» بإسكان الباء وضمّ الشين، وقرأ حُمَيدٌ وحده: «يُبْشِرُك» بضم الياء وإسكان الباء وكسر الشين، فمعنى «يُبَشِّرك» و«يَبْشُرك»: البشارة، ومعنى «يُبْشِرُك»: يَسُرُّك ويُفرِحُك)(٧٤).

وقال الزمخشري: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ بضم الياء وفتح الباء والتشديد، في كل القرآن، إلا في «عسق» فإنهما قرأا: «ذلك الذي يَبْشُرُ اللهُ عبادَه» [الشورى: ٢٣] بفتح الياء وسكون الباء وضمّ الشين.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ بشدّ الشين المكسورة، في كل القرآن.

وقرأ حمزة: «يَبشُر» خفيفًا بضمّ الشين مما لم يقع في كل القرآن إلا قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحِجْر: ٥٤].

وقرأ الكسائي: «يَبشُر» مُخفَّفةً في خمسة مواضع: في آل عمران في قصة زكريا، وقصة مريم، وفي سورة بني إسرائيل، والكهف: «ويَبشُر المؤمنين» [الإسراء: ٩، والكهف: ٢]، وفي «عسق»: «يَبشُر اللهُ عبادَه».

قال غيرُ واحدٍ من اللغويين: في هذه اللفظة ثلاثُ لغاتٍ: «بشَّر» بشدّ الشين، و«بَشَرَ» بتخفيفها، و«أَبْشَرَ يُبْشِرُ إبشارًا»، وهذه القراءات كلها مُتَّجِهة فصيحة مَرْوِيَّة.

وفي قراءة عبد الله بن مسعود: «يُبشِرُك» بضم الياء وتخفيف الشين المكسورة، مِن «أَبْشَرَ»، وهكذا قرأ في كل القرآن)(٧٥).

ووجه القول في تقديم فتح همزة (أن) على كسرها في قوله تعالى: {أن الله يبشرك}؛ أن قراءة الجمهور: (أن الله) بفتح همزة أن، على أنه في محل جر بباء محذوفة؛ أي نادته الملائكة بأن الله يبشرك بيحيى، ثم حُذف الجار، وحذفُه من مثل ذلك شائعٌ كثير، ولكن اختلف النحويون هل يبقى (أن) مع ما بعدها في موضع نصب أو خفض(٧٦).

وأما وجه القول في تقديم التشديد في قراءة {يبشرك}؛ فلأن التشديد أعرب اللغات وأفصحها، ودليله –أي التشديد- أن كل ما في القرآن من هذا الباب من فعلٍ واجبٍ، أو أمرٍ، فهو بالتثقيل(٧٧)، والتثقيل لغة عامة العرب(٧٨).

١١- قوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩]:

قال الطبري رحمه الله: (وأصل يدخرون من الفعل يفتعلون، من قول القائل: ذخرت الشيء بالذال، فأنا أذخره، ثم قيل: يدخر كما قيل: يدكر، من ذكرت الشيء، يراد به يذتخر، فلما اجتمعت الذال والتاء وهما متقاربتا المخرج، ثقل إظهارهما على اللسان، فأدغمت إحداهما في الأخرى وصيرتا دالا مشددة صيروها عدلا بين الذال والتاء، ومن العرب من يغلب الذال على التاء فيدغم التاء في الذال، فيقول: وما تدخرون وهو مدخر لك، وهو مذكر، واللغة التي بها القراءةُ الأُولَى، وذلك إدغامُ الذال في التاء، وإبدالُهما دالًا مُشدَّدةً، لا يجوز القراءة بغيرها؛ لتَظاهُرِ النَّقل من القُرَّاء بها، **وهي اللغة الجودى)**(٧٩).

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾ هي «تَفْتَعِلون» مِن «ذخرت»، وتُقرَأ: «وَمَا تَدْخَرون» خفيفةً على «تَفْعَلون»، وبعضُ العرب يقول: «تَدَّخِرون» فيجعل الدالَ والذالَ يعتقبانِ في «تفتعلون» مِن: «ذخرت»، و«ظلمت»، تقول: «مُظَّلِم» و«مُطَّلِم»، و«مُذَّكِر» و«مُدَّكِر»، وسمعتُ بعضَ بني أسدٍ يقول: «قد اتَّغر»، وهذه اللغة كثيرة فيهم خاصَّةً. وغيرُهم: «قد اثَّغر».

فأمَّا الذين يقولون: «يدَّخر» و«يدَّكر» و«مُدَّكِر»؛ فإنهم وجدوا التاءَ إذا سُكِّنت، واستقبلتها ذالٌ؛ دخلت التاءُ في الذال فصارت ذالًا، فكرِهوا أن تصير التاءُ ذالًا فلا يُعرَف الافتعالُ مِن ذلك، فنظروا إلى حرفٍ يكون عَدْلًا بينهما في المقاربة، فجعلوه مكانَ التاء ومكانَ الذال.

وأمَّا الذين غلَّبوا الذالَ فأَمْضَوُا القياسَ، ولم يلتفتوا إلى أنه حرف واحد، فأدغموا تاءَ الافتعال عند الذال والتاء والطاء.

ولا تُنكِرَنَّ اختيارَهم الحرفَ بين الحرفين؛ فقد قالوا: «ازدجر» ومعناها: «ازتجر»، فجعلوا الدالَ عدلًا بين التاء والزاي. ولقد قال بعضهم: «مُزَّجر»، فغلَّب الزايَ كما غلَّب التاء. وسمعتُ بعضَ بني عُقَيل يقول: «عليك بأبوال الظِّباء فاصَّعِطْها فإنها شفاءٌ للطَّحَل»، فغلَّب الصادَ على التاء، وتاءُ الافتعال تصير مع الصاد والضاد طاءً، كذلك الفصيح من الكلام كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، ومعناها: «افْتَعَلَ» مِن «الضرر». وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]، فجعلوا التاء طاءً في الافتعال)(٨٠).

وقال الزجَّاج: (﴿تَدَّخِرُونَ﴾ بالدال والذال. وقال بعض النحويين: إنما اختِيرَ «تَدَّخِرون» لأن التاء تُدغَم في الذال، نحو: «تَذَّكَّرون»، فكرِهوا «تذخرون» لأنه لا يشبه ذلك، فطلبوا حرفًا بين التاء والذال، فكان ذلك الحرفُ الدالَ، وهذا يحتاج صاحبُه إلى أن يعرف الحروفَ المجهورة والمهموسة؛ وهي -فيما زعم الخليلُ- ضربانِ: فالمجهورةُ حرفٌ أُشبِعَ الاعتمادُ عليه في موضعه ومنَع النَّفَسَ أن

يجري معه، والمهموسُ حرفٌ أُضعِفَ الاعتمادُ عليه في موضعه وجرى معه النَّفَسُ.

وإنما قيل: ﴿تَدَّخِرُونَ﴾، وأصلُه: «تذّخرون»؛ أي: «يفتعلون» مِن «الذُّخْر»؛ لأن الذال حرف مجهور لا يمكن النَّفَسُ أن يجري معه لشِدَّة اعتماده في مكانه، والتاء مهموسة، فأُبدِلَ من مخرج التاء حرفٌ مجهورٌ يشبه الذالَ في جهرها وهو الدال، فصار «تَذْدَخِرُون»، ثم أُدغِمَتِ الذالُ في الدال، وهذا أصلُ الإدغام؛ أن تُدغِمَ الأولَ في الثاني، و«تذَّخِرون» جائزٌ، فأمَّا ما قال في الملبس فليس «تذخرون ملبسًا» بشيءٍ)[٨١].

قال ابن عطية: «﴿وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾، قرأ الجمهور: «تَدَّخِرُونَ» بدالٍ مُشدَّدةٍ وخاءٍ مكسورةٍ، وهو «تَفْتَعِلُونَ» مِن «ذَخَرْتُ»، أصلُه: «تَذْتَخِرُونَ»، استُثقِلَ النطقُ بالذال والتاء لتقاربهما في المخرج، فأُبدلت التاءُ دالًا، وأُدغمت الذالُ في الدال، كما صُنع في «مُدَّكِر» و«مُطَّلِع» بمعنى: «مُضْطَلِع»، وغير ذلك، نحو قول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَطَّلِمُ[٨٢]

بالطاء غير منقوطة.

وقرأ الزُّهْري ومجاهد وأيوب السَّخْتِياني وأبو السِّمال: «تَدْخَرُونَ» بدالٍ ساكنةٍ وخاءٍ مفتوحةٍ)[٨٣].

أما وجه كون (تدَّخرون) هي اللغة الجودى؛ فهو أن عليه قراءة الأكثر من القراء، وأصله تذتخرون تفتعلون من الذخر، فاجتمعت الذال المعجمة مع تاء الافتعال، فأبدلت تاء الافتعال دالًا مهملة فالتقى بذلك متقاربان: الذال والدال، فأدغم الذال المعجمة في المهملة فصار اللفظ: تدخرون.

والافتعال إذا بُني مما فاؤه دال، نحو: دان، أو زاي، نحو: زاد، أو ذال، نحو: ذكر، وجب إبدال تائه دالًا، فيقال: ادَّان، وازداد، وادَّكر، والأصل: اذتان، وازتاد، واذتكر، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر، وذلك الدال.

وإذا أبدلت دالًا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه؛ فيقال: ازدكر، وادَّكر، واذَّكر بذال معجمة، وهذا الثالث قليل[٨٤].

١٢- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿حِجُّ﴾؛ فقرأه جماعةٌ من قُرَّاء أهل المدينة والعراق بالكسر، وقرأ جماعةٌ أُخَرُ منهم بالفتح[٨٥].

وقال الطبري رحمه الله: (**وهما لغتانِ معروفتانِ للعرب**؛ فالكسرُ لغةُ أهلِ نجد، والفتحُ لغةُ أهلِ العالية)[٨٦].

قال الزجَّاج: (يُقرأ بفتح الحاء وكسر الحاء، والأصل الفتح، يُقال: «حَجَجْتُ الشيءَ أَحُجُّه حَجًّا»؛ إذا قصدتَه. والحِجُّ اسمُ العمل بكسر الحاء)[٨٧].

وقال الأزهري: (وقال أبو إسحاق الزجَّاج في قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾: يُقرأ بفتح الحاء وكسرها، والفتح الأصل، تقول: «حَجَجْتُ البيتَ أَحُجُّه حَجًّا»؛ إذا قصدتَه. والحِجُّ اسمُ العمل. قال: وقوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، معناه: أَشهُرُ الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ؛ وهي: شوَّال، وذو القَعْدة، وعشرٌ من ذي الحِجَّة.

وقال الفرَّاء: معناه: وقتُ الحجِّ هذه الأشهرُ.

وأخبرني المنذري عن أبي طالب، في قولهم: «ما حَجَّ ولكنَّه دَجَّ»، قال: الحجُّ: الزيارة والإتيان، وإنما سُمِّيَ حاجًّا بزيارته بيتَ الله)[٨٨].

وقال ابن عطية: («الحِجُّ» بكسر الحاء في جميع القرآن، وفي قوله: {حِج البيت} في آل عمران.

قال سيبويه: الحَجُّ كالرَّدِّ والشَّدِّ، والحِجُّ كالذِّكْر، فهما مصدرانِ بمعنًى، وقيل: الفتح مصدر، والكسر الاسم)[٨٩].

فالوجه في قوله تعالى: {حج البيت} أنه يقرأ بفتح الحاء وكسرها، وأن الأصل فتح الحاء؛ لأن الفعل الثلاثي المعدى قياس مصدره بفتح الفاء، نحو: ضَرَب ضَرْبًا، قال ابن مالك رحمه الله:

فَعْل قياس مصدر المعدَّى   من ذي ثلاثةٍ كرَدَّ رَدًّا

وقيل: بالكسر، على إرادة عمل السنة؛ فهما لغتان وأيهما قُرئ به فهو صواب[٩٠]

١٣- قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٤٠]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿قَرْحٌ﴾؛ فقرأه عامَّةُ قُرَّاء أهل الحجاز والمدينة والبصرة: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾، كلاهما بفتح القاف، بمعنى: إن يَمْسَسْكم القتلُ والجراحُ يا معشر أصحاب محمدٍ فقد مسَّ القومَ من أعدائكم من المشركين قَرْحٌ -قتلٌ وجِراحٌ- مِثلُه.

وقرأ عامَّةُ قُرَّاء الكوفة: «إن يَمْسَسْكم قُرْحٌ فقد مسَّ القومَ قُرْحٌ مِثلُه»، بضمِّ القاف فيهما جميعًا، بمعنى: إن يَمْسَسْكم أَلَمُ الجراحِ فقد مسَّ القومَ منكم مِثلُه[٩١].

وقال الطبري رحمه الله: وأَوْلى القراءتينِ بالصواب قراءةُ مَن قرأ: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ

مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ بفتح القاف في الحرفين؛ لإجماع أهل التأويل على أن معناه: القتل والجِراح، فذلك يدلُّ على أن القراءة هي الفتحُ. وكان بعضُ أهل العربية يزعم أن «القَرْح» و«القُرْح» لغتانِ بمعنًى واحدٍ، **والمعروف عند أهل العلم بكلام العرب ما قلنا**)[٩٢].

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ...﴾، و«قُرْحٌ»، وأكثرُ القُرَّاء على فتح القاف. وقد قرأ أصحاب عبد الله: «قُرْح»، وكأنَّ القُرْحَ أَلَمُ الجِراحات، وكأنَّ القَرْح الجراحُ بأعيانها)[٩٣].

وقال الزجَّاج: (﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾، و«قُرْحٌ» جميعًا يُقرَآنِ، وهما عند أهل اللغة بمعنًى واحدٍ، ومعناه: الجِراحُ وأَلَمُها، يُقال: «قد قَرِحَ يَقرَحُ قَرْحًا»، و«أصابه قَرْحٌ»، قال بعضهم: كأنَّ القُرْحَ الجُرْحُ، وكأنَّ القَرْحَ الأَلَمُ)[٩٤].

وقال الزمخشري: (قُرِئَ «قرح» بفتح القاف وضمِّها، وهما لغتانِ، كـ«الضَّعْف» و«الضُّعْف». وقيل: هو بالفتح: الجِراحُ، وبالضَّمِّ: أَلَمُها. وقرأ أبو السِّمال: «قَرَحٌ» بفتحتين. وقيل: «القَرْح» و«القَرَح» كـ«الطَّرْد» و«الطَّرَد»)[٩٥].

وقال ابن عطية: (قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في روايةِ حفصٍ: «قَرْحٌ» بفتح القاف، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في روايةِ أبي بكر: «قُرْحٌ» بضم القاف، وكلُّهم سكَّن الراءَ.

قال أبو علي: هما لغتانِ كالضَّعف والضُّعف، والكَرْه والكُرْه، والفتحُ أَوْلى لأنها لغة أهل الحجاز، والأخذُ بها أوجبُ لأن القرآن عليها نزل.

قال القاضي أبو محمد: هذه القراءات لا يُظَنُّ إلَّا أنها مَرْوِيَّةٌ عن النبي عليه السلام، وبجميعها عارض جبريل عليه السلام مع طول السِّنين توسعةً على هذه الأُمَّة، وتكملةً للسبعة الأحرف حسَبَ ما بيَّنَّاه في صدر هذا التعليق، وعلى هذا لا يُقال: هذه أَوْلى من جهة نزول القرآن بها، وإن رجحت قراءةٌ فبوجهٍ غيرِ وجهِ النزول.

قال أبو الحسن الأخفش: «القَرْح» و«القُرْح» مصدرانِ بمعنًى واحدٍ، ومَن قال: القَرْح بالفتح الجراحات بأعيانها، والقُرْح بضم القاف أَلَمُ الجراحات؛ قُبل منه إذا أتى برواية؛ لأن هذا مما لا يُعلَم بقياس. وقال بهذا التفسيرِ الطبريُّ)[٩٦].

والوجه في قول الطبري أن القرح بفتح القاف، بمعنى الجرح، أنها قراءة الجمهور، وهو مستعمل في غير حقيقته، وأنه استعارة للهزيمة التي أصابتهم، فالهزيمة تُشبه بالثُّلمة وبالانكسار، فشُبهت هنا بالقرح حين يصيب الجسد، ولا يصح أن يراد به الحقيقة؛ لأن الجراح التي تصيب الجيش لا يُعبأ بها إذا كان معها النصر، فلا شك أن التسلية وقعت عمَّا أصابهم من الهزيمة[٩٧].

١٤- قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي

سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن﴾؛ فقرأه بعضهم: ﴿وَكَأَيِّن﴾ بهمز الألف وتشديد الياء، وقرأه آخرون: بمدِّ الألف وتخفيف الياء(٩٨).

وقال الطبري رحمه الله: وهما قراءتان مشهورتان في قَرَأَةِ المسلمين، ولغتان معروفتان لا اختلاف في معناهما، فبأيِّ القراءتين قرأ ذلك قارئٌ فمُصِيبٌ؛ لاتفاق معنيَيْ ذلك، **وشهرتهما في كلام العرب**(٩٩).

قال الفرَّاء: ({كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً} [البقرة: ٢٤٩]، وفي قراءةِ أُبَيٍّ: «كَأَيِّن مِن فئةٍ قليلةٍ غلبت»، وهما لغتانِ، وكذلك: «وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ»، هي لغاتٌ كلُّها معناهُنَّ معنى «كم»، فإذا ألقيتَ «مِن»؛ كان في الاسم النكرة النصبُ والخفضُ. مِن ذلك قول العرب: «كم رجلٍ كريم قد رأيتُ»، و«كم جيشًا جرَّارًا قد هزمتُ»، فهذانِ وجهانِ، يُنصَبانِ ويُخفَضانِ، والفعل في المعنى واقع)(١٠٠).

وقال الزجَّاج: (يُقرَأ: «وَكَأَيِّنْ» بتشديدٍ، «وكائِن» على وزن «فاعِل»، وأكثرُ ما جاء الشِّعرُ على هذه اللغة، قال جرير:

وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا(١٠١)

وقال الشاعر أيضًا:

وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُو مِنْ مُدَجَّجٍ ... يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا(١٠٢)

ومثل التشديد قوله:

كَأَيِّنْ فِي الْمَعَاشِرِ مِنْ أُنَاسٍ ... أَخُوهُمْ فَوْقَهُمْ وَهُمُ كِرَامُ)(١٠٣).

وقال ابن عطية: (في «كَأَيِّنْ» أربع لغات: «كَأَيِّنْ» على وزنِ «كَعَيِّنْ» بفتح العين، و«كائِن» على وزنِ «كاعِن»، و«كَأْيِن» على وزنِ «كَعْيِن» بسكون العين، و«كَإِنْ» على وزنِ «كَعِنْ» بكسر العين، وأكثر ما استعملت العربُ في أشعارها التي على وزن «كاعِنْ»، فمِنْ ذلك قول الشاعر:

وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ ... يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقَنَّعَا

وقال جرير:

وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

وقال آخر:

وَكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ ... زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ(١٠٤)

وقد جاء في اللغة التي ذكرتُها أولًا قولُ الشاعر:

كَأَيِّنْ فِي الْمَعَاشِرِ مِنْ أُنَاسٍ ... أَخُوهُمْ فَوْقَهُمْ وَهُمُ كِرَامُ

وهذه اللغة هي أصل هذه اللفظة؛ لأنها كافُ التشبيه دخلت على «أيٍّ» كما دخلت على «ذا» في قولك: «لفلانٍ كذا وكذا»، وكما دخلت على «أنَّ» في قولك: «كأنَّ زيدًا أسدٌ»، لكن بقي لها معنى التشبيه في «كأنَّ»، وزال عنها ذلك في «كذا وكذا» وفي «كَأَيِّنْ».

وصرفت العربُ «كَأَيِّنْ» في معنى «كم» التي هي للتكثير، وكثُر استعمالُهم لِلَّفظةِ حتى لعِب فيها لسانُ العرب على اللغات الأربع التي ذكرتُ، وهذا كما لعِب في قولهم: «لَعَمْرِي» حتى قالوا: «رَعَمْلِي»، وكما قالوا: «أطيب» و«أيطب»، وكما قالوا: «طِبِّيخ» في «بِطِّيخ»، فعُومِلَتِ الكافُ و«أيٌّ» معاملةَ ما هو شيء واحد.

فأمَّا اعتلالُ لغةِ مَن قال: «كائِن» على وزن «فاعِل»؛ فإنهم أخذوا الأصلَ الذي هو «كَأَيِّنْ» فقلبوا الياءَ قبل الهمزة، ونُقلت حركةُ كلِّ واحدٍ منهما إلى أختها، فجاء «كيَّأ» على وزن «كيَّع»، فحذفوا الياءَ الثانية المفتوحة تخفيفًا، كما حذفوا الياءَ مِن «ميِّت» و«هيِّن» و«ليِّن» فقالوا: «ميْت» و«هيْن» و«ليْن»، وكما حذفوا الياءَ الثانية مِن «أيٍّ» تخفيفًا، ومنه قول الفرزدق بن غالب التميمي:

تَنَظَّرْتُ نَصْرًا وَالسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا ... عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ[١٠٥]

فجاء «كَيْءٍ» على وزن «كَيْعٍ»، فأُبدلت هذه الياءُ الساكنةُ ألفًا مراعاةً للفتحة التي قبلها، كما قالوا في «يَوْجَل»: «ياجل»، وكما أبدلوا الياء ألفًا في «طاي»، وكما أُبدلت في «آية» عند سيبويه؛ إذ أصلُها عنده: «أيَّة» على وزن «فَعْلة» بسكون العين، فجاء «كاءٍ»، ثم كُتب هذا التنوينُ نونًا في المصحف، فأمَّا قياسُ اللغة فحذفُه في الوقف، فكما يقولون: «مررتُ بزيدْ»، فكذلك يقولون: «كأيْ».

ووقف عليه أبو عمرو «كَأَيْ» بياءٍ ساكنةٍ دون نونٍ، وكذلك روى سَوْرةُ بنُ المبارك عن الكسائي، ووقف سائرُ القُرَّاء بإثبات النون مراعاةً لخطِّ المصحف.

قال أبو علي: ولو قيل: إنه لَمَّا تُصُرِّفَ في الكلمة بالقلب صارت بمنزلة النون التي مِن نفس الكلمة، وصارت بمنزلة لامِ «فاعل»، فأُقِرَّتْ في الوقف؛ لكان قولًا، ويُقوِّي ذلك أنهم لَمَّا حذفوا الكلامَ مِن قولهم: «إمَّا لا»، جعلوها بالحذف ككلمةٍ واحدةٍ، فأجازوا الإمالة في ألفِ «لا» كما تجوز في التي مِن نفس الكلمة في الأسماء والأفعال، فيُوقَف على «كأين» بالنون، ولا يُوقَف على النون إذا لم تُقلَب، كما لا تميل الألف مِن «لا» إذا لم يُحذَف فعلُها.

قال الفقيه أبو محمد: وبهذه اللغة التي فيها هذا القلبُ قرأ ابنُ كثيرٍ وحده، وقرأ سائرُ السبعة باللغة التي هي الأصل: «كأيِّن»)[١٠٦].

وعليه، فالوجه في (كأين) أن فيه أربع لغات، منها لغتان جيدتان: كأيِّن، بتشديد الياء، وهي أشهرها، وهي أصل هذه اللفظة؛ لأنها كاف التشبيه دخلت على أيٍّ المشددة، وكائن على وزن فاعل،

وأكثر ما جاء في الشعر على هذه اللغة، وقد قرئ بهاتين اللغتين، وإن كانت قراءة الجمهور على (وكأيّن)، على وزن كلمة كصَيِّب[١٠٧].

١٥- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]:

اختلف القُرَّاءُ في قراءة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾؛ فقرأ جماعة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء، وقرأته جماعةٌ أُخَرُ: «ولا تَحْسَبَنَّ» بالتاء[١٠٨].

وقال الطبري رحمه الله: (وأَوْلى القراءتين بالصواب في ذلك عندي قراءةُ مَن قرأ: «ولا تَحْسَبَنَّ الذين يبخلون» بالتاء ... وإنما قلنا: قراءةُ ذلك بالتاء أَوْلَى بالصواب من قراءته بالياء؛ لأن المَحْسَبة مِن شأنِها طلبُ اسمٍ وخبرٍ، فإذا قُرئ قولُه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ بالياء، لم يكن للمحسبة اسمٌ يكون قولُه: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ خبرًا عنه. وإذا قُرئ ذلك بالتاء، كان قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ اسمًا له، قد أدّى عن معنى البخل الذي هو اسمُ المحسبةِ المتروكُ، وكان قولُه: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ خبرًا لها، **فكان جاريًا مجرى المعروف من كلام العرب الفصيح**؛ فلذلك اخترنا القراءةَ بالتاء في ذلك على ما بيَّنَّاه، وإن كانت القراءةُ بالياء غيرَ خطأٍ، ولكنَّه **ليس بالأفصح ولا الأشهر من كلام العرب**)[١٠٩].

قال الزجَّاج: (الذي أرى أنا في هذه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ بالياء، ويكون الاسم محذوفًا. وقد يجوز: «ولا تَحْسَبَنَّ الذين يبخلون» على معنى: «ولا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون»، ولكنَّ حذفَ البخل من ها هنا فيه قُبْحٌ، إلَّا أن حذفَه مع قولك: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ قد دلَّ «يبخلون» فيه على البخل، كما تقول: «مَن كذَب كان شرًّا له»، والقراءةُ بالتاء عندي لا تُمنَع، فيكون مثلَ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهل القرية، فكذلك يكون معنى هذا: لا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الباخلين خيرًا لهم)[١١٠].

قال الزمخشري: (﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾، مَن قرأ بالتاء قدَّر مضافًا محذوفًا؛ أي: ولا تحسبنَّ بُخْلَ الذين يبخلون هو خيرًا لهم. وكذلك مَن قرأ بالياء وجعل فاعلَ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ ضميرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو ضميرَ أحدٍ. ومَن جعل فاعلَه: ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾؛ كان المفعولُ الأولُ عنده محذوفًا، تقديرُه: ولا يحسبنَّ الذين يبخلون بُخْلَهم هو خيرًا لهم. والذي سوَّغ حذفَه دلالةُ

﴿يَبۡخَلُونَ﴾ عليه، و﴿هُوَ﴾ فصلٌ(١١١).

وقال ابن عطية: (إعرابُ قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ رفعٌ في قراءةِ مَن قرأ: ﴿يَحۡسَبَنَّ﴾ بالياء من أسفل، والمفعول الأول مُقدَّر بالصلة، تقديرُه: «ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبخَلون بما آتاهم مِن فضلِه بُخْلَهم هو خيرًا»، والمفعول الثاني: «خيرًا»، و«هو» فاصلةٌ، وهي العماد عند الكوفيين، ودَلَّ قولُه: ﴿يَبۡخَلُونَ﴾ على هذا البخل المقدَّر كما دلَّ السفيهُ على السَّفَهِ في قول الشاعر:

إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ ... وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ(١١٢)

فالمعنى: جرى إلى السَّفَهِ.

وأمَّا مَن قرأ: «تحسبنَّ» بالتاء مِن فوق؛ ففي الكلام حذفُ مضافٍ هو المفعول الأول، تقديرُه: «ولا تحسبنَّ يا محمد بُخْلَ الذين يبخلون خيرًا لهم.

قال الزجَّاج: وهي مثلُ ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

وقولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [آل عمران: ١٨٠] خطابٌ على ما يفهمه البشرُ دالٌّ على فناء الجميع، وأنه لا يبقى مالكٌ إلا الله تعالى، وإن كان مُلْكُه تعالى على كلِّ شيء لم يزل.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: «واللهُ بما يعملون» بالياء مِن أسفل، على ذِكْرِ الذين يبخلون ويُطوَّقون، وقرأ الباقون بالتاء مِن فوق، وذلك على الرجوع مِن الغَيْبة إلى المخاطبة؛ لأنه قد تَقدَّم: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٧٩])(١١٣).

والوجه في قوله تعالى: {يحسبن}، أن من قرأ بالياء فـ (الَّذِينَ يَبْخَلُونَ) فاعلون، والمفعول الأول لـ (يحسبن) محذوف؛ لدلالة (يَبْخَلُونَ) عليه، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون البخلَ هو خيرًا لهم، وهذا كما تقول العرب: من كذب كان شرًّا له؛ أي: كان الكذب، فحذف (الكذب)؛ لدلالة (كذبَ) عليه. وهو أجود القراءتين في تقدير النحو؛ وذلك أن الذي يقرأ بالتاء يُضمر (البخل) من قبل أن يُجرِيَ لفظةً تدل عليه، والذي يقرأ بالياء يضمر (البخل) بعد ذكر (يبخلون)، كما قال: من كذب كان شرًّا له(١١٤).

١٦- قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ﴾ [آل عمران: ١٨٢]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾؛ فقرأ قُرَّاءُ الحجاز وعامَّةُ قُرَّاء العراق: ﴿سَنَكۡتُبُ﴾ بالنون، ﴿وَقَتۡلَهُمُ﴾ بنصب «القتل». وقرأ بعضُ قُرَّاء الكوفيين: «سيُكتَبُ ما قالوا وقتلُهم الأنبياءَ» بالياء مِن «سيُكتَب» وبضمِّها، ورفعِ «القتل»، على مذهب ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ اعتبارًا

بقراءةٍ يُذكَر أنها من قراءة عبد الله في قوله: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ﴾ يُذكَر أنها في قراءة عبد الله: «ويُقال»(١١٥).

وقال الطبري رحمه الله: فالصواب من القراءة أن يُوفَّق بينهما في المعنى، بأن يُقرَأ جميعُهما على مذهب ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أو على مذهب ما يُسمَّى فاعلُه. فأمَّا أن يُقرَأ أحدُهما على مذهب ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والآخرُ على وجهِ ما قد سُمِّيَ فاعلُه، من غير معنًى ألجأه إلى ذلك؛ فاختيارٌ **خارجٌ عن الفصيح من كلام العرب**.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿سَنَكۡتُبُ﴾ بالنون، ﴿وَقَتۡلَهُمُ﴾ بالنصب؛ لقوله: ﴿وَنَقُولُ﴾(١١٦).

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾، وقُرئ: «سيُكتَب ما قالوا»، قرأها حمزةُ اعتبارًا لأنها في مصحف عبد الله)(١١٧).

وقال الزمخشري: (وقرأ حمزةُ: «سيُكتَب» بالياء على البناء للمفعول، «ويقول» بالياء. وقرأ الحسن والأعرج: «سيَكتُب» بالياء وتسميةِ الفاعل. وقرأ ابن مسعود: «ويُقال: ذوقوا»)(١١٨).

وقال ابن عطية: (قرأ حمزةُ وحدَه: «سيُكتَبُ» بالياء مِن أسفل، على بناء الفعل للمفعول، و«قَتْلُهم» برفع اللام عطفًا على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، و«يقول» بالياء من أسفل.

وقرأ الباقون: ﴿سَنَكۡتُبُ﴾ بنون الجمع، فإمَّا أنها نون العَظَمة، وإمَّا هي للملائكة، و«ما» على هذه القراءة مفعولةٌ بها، و﴿وَقَتۡلَهُم﴾ بنصب اللام عطفًا على «ما»، و«نَقُولُ» بالنون على نحو ﴿سَنَكۡتُبُ﴾، والمعنى في هاتين القراءتين قريبٌ بعضُه مِن بعض.

قال الكسائي: وفي قراءة عبد الله بن مسعود: «ويُقال ذُوقُوا»، وقال أبو معاذ النحوي: في حرف ابن مسعود: «سنكتب ما يقولون»، «ويُقال لهم ذوقوا».

وقرأ طلحة بن مُصرِّف: «سنكتب ما يقولون»، وحكى أبو عمرو عنه أيضًا أنه قرأ: «ستُكتَب» بتاءٍ مرفوعةٍ «ما قالوا»، بمعنى: ستُكتَب مقالتُهم)(١١٩).

والوجه في قراءة قوله تعالى: {سنكتب}، أن قبله: {لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير} [آل عمران: ١٨١]، فالنون ها هنا بعد الاسم الموضوع للغيبة، كقوله: {بل الله مولاكم} [آل عمران: ١٥٠]، ثم قال: {سنلقي} [آل عمران: ١٥١]، ولو قرئ: (سيُكتَب ما قالوا) بالياء، لكان في الإفراد، كقوله: {وقذف في قلوبهم الرعب} [الأحزاب: ٢٦]، وقوله: {كتب الله لأغلبن أنا} [المجادلة: ٢١]، ويقوِّي (سنكتب)، قولُه: {وكتبنا عليهم فيها} [المائدة: ٤٥]، وهو الموافق لقول الطبري: إنه الصواب من

القراءة[١٢٠].

المبحث الثاني: اختيارات الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في سوَر النساء والمائدة والأنعام

١٧- قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]:

اختلفت القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾:

فقرأها أكثرُ أهل الحجاز وأهل البصرة: «إلَّا أن تكون تجارةٌ» رفعًا، بمعنى: إلَّا أن تُوجَد تجارةٌ, أو تقع تجارةٌ عن تراضٍ منكم. ومذهبُ مَن قرأ ذلك على هذا الوجه: أنَّ «تكون» تامَّةٌ ها هنا، لا حاجة بها إلى خبرٍ، على ما وصفتُ.

وقرأ عامَّةُ قُرَّاء الكوفيين: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ نصبًا، بمعنى: إلَّا أن تكون الأموالُ التي تأكلونها بينكم تجارةً عن تراضٍ منكم, فيَحِلَّ لكم هنالك أكلُها. فتكون الأموال مُضمَرةً في قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ﴾، والتجارةُ منصوبةً على الخبر[١٢١].

وقال الطبري رحمه الله: وكلتا القراءتين عندنا صوابٌ، جائزةٌ القراءةُ بها؛ لاستفاضتهما في قَرَأَةِ الأمصار مع تَقارُبِ معانيهما، غير أن الأمر وإن كان كذلك، فإن قراءة ذلك بالنصب أَعْجَبُ إليَّ من قراءته بالرفع؛ لقوة النصب من وجهين:

أحدهما: أن في «تكون» ذِكْرًا من الأموال.

والآخر: أنه لو لم يُجعَل فيها ذِكرٌ منها، ثم أُفرِدَتْ بـ «التجارة»، وهي نكرة؛ **كان فصيحًا في كلام العرب النصبُ**[١٢٢].

وقال ابن عطية: (قرأ المَدَنِيُّون وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو: «تجارةٌ» بالرفع على تمام «كان»، وأنها بمعنى: وقع.

وقرأت فرقةٌ -هي الكوفيون: حمزة وعاصم والكسائي-: ﴿تِجَٰرَةً﴾ بالنصب على نقصان «كان»، وهو اختيار أبي عُبَيدٍ.

قال القاضي أبو محمد: وهما قولانِ قَوِيَّانِ، إلَّا أن تمام «كان» يترجَّح عند بعض لأنها صلةٌ لـ﴿أَن﴾، فهي محطوطة عن درجتها إذا كانت سليمةً مِن صلة وغيرها، وهذا ترجيحٌ ليس بالقويّ، ولكنَّه حسنٌ، و﴿أَن﴾: في موضعِ نصبٍ.

ومَن نصب ﴿تِجَٰرَةً﴾ جعل اسمَ «كان» مُضْمَرًا، تقديرُه: الأموالُ أموالُ تجارةٍ، فحُذف المضافُ،

وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه، أو يكون التقدير: إلَّا أن تكون التجارةُ تجارةً)(١٢٣).

والوجه في تقديم الطبري النصب على الرفع في قراءة قوله تعالى: {إلا أن تكون تجارة}: أن من نصب جعلها خبر كان وأضمر في كان اسمها تقديره: إلا أن تكون الأموالُ أموالَ تجارةٍ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه. وقيل: تقديره إلا أن تكون التجارة تجارة. والتقدير الأول أحسن؛ لتقدم ذكر الأموال، وأن في قوله: (إلا أن) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

إلا أن قراءة الجمهور برفع (تجارة) على أنه فاعل لكان من كان التامة؛ أي تقع، وهو ما قدمه سيبويه بقوله: وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدٌ؛ فالرفع جيدٌ بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن (يكون) صلةٌ لـ(أنْ) وليس فيها معنى الاستثناء، و(أن يكون) في موضع اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد.

ومثلُ الرفع قولُ الله عز وجل: {إلا أن تكونَ تجارةٌ عن تراضٍ منكم}، وبعضهم ينصب، على وجه النصب في (لا يكون)، والرفع أكثر(١٢٤).

١٨- قوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ۝﴾ [النساء: ٣١]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿مُدْخَلًا﴾؛ فقرأه قومٌ بفتح الميم، وهي قراءة عامَّة قُرَّاء أهل المدينة وبعض الكوفيين، وقرأ آخرون بضم الميم، وهي قراءة عامَّة قُرَّاء الكوفيين والبصريين(١٢٥).

وقال الطبري رحمه الله: وأَوْلَى القراءتين بالصواب قراءةُ مَن قرأ ذلك: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ بضمِّ الميم؛ لِما وصفنا مِن أنَّ ما كان من الفعل بناؤه على أربعةٍ في «فَعَل»، فالمصدرُ منه: «مُفْعَلٌ»، وأنَّ «أَدْخَلَ» و«دَحْرَجَ» «فَعَل» منه على أربعةٍ، فـ«المُدخَلُ» مصدرُه أَوْلى مِن «مَفْعَلٍ»، <u>مع أن ذلك أفصحُ في كلام العرب في مصادرِ ما جاء على «أَفْعَلَ»</u>(١٢٦).

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾، و«مَدْخَلًا»، وكذلك: ﴿أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، وإدخال صدق. ومَن قال: «مَدخلًا» و«مَخرجًا» و«مَنزلًا»؛ فكأنَّه بناه على: أدخِلْني دخولَ صدقٍ، وأَخرِجْني خروجَ صدقٍ.

وقد يكون إذا كان مفتوحًا أن يُراد به المنزلُ بعينه، كما قال: «ربِّ أَنزِلْني مَنزِلًا مُبارَكًا» [المؤمنون: ٢٩]، ولو فتحت الميم كانت كالدار والبيت. وربما فتحت العربُ الميمَ منه، ولا يُقال في الفعل منه إلَّا «أفعلت». مِن ذلك قولُه:

* بِمَصْبَحِ الْحَمْدِ وَحَيْثُ يُمْسِي(١٢٧) *

وقال الآخر:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مَمْسَانَا وَمَصْبَحَنَا ... بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا(١٢٨)

وأنشدني المفضَّلُ:

وَأَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ وَثَّابَةً ... جَوَادَ الْمَحَثَّةِ وَالْمَرْوَدِ(١٢٩)

فهذا مما لا يُبنَى على «فعلت»، وإنما يُبنَى على «أرودت». فلمَّا ظهرت الواوُ في «المُرْود» ظهرت في «المَرْود»، كما قالوا: «مَصْبح» وبناؤه «أصبحت» لا غير)(١٣٠).

وقال الزجَّاج: (قوله ﷻ: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾، الاسم على «أَدْخَلْتُ»، ومَن قال: «مَدخلًا» بفتح الميم، فهو مبنيٌّ على «دخل مدخلًا»، يعني به ها هنا: الجنَّة)(١٣١).

وقال ابن عطية: (قرأ السبعة سوى نافع: ﴿مُّدْخَلًا﴾ بضم الميم، وقرأ نافع: «مَدْخَلًا» بالفتح، وقد رواه أيضًا أبو بكر عن عاصم ها هنا وفي الحج، ولم يختلف في سورة بني إسرائيل في: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] أنهما بضم الميم.

قال أبو علي: «مَدْخَلًا» بالفتح يحتمل أن يكون مصدرًا، والعاملُ فيه فعلٌ يدلُّ عليه الظاهرُ، والتقدير: ويُدخِلكم فتدخلون مَدْخَلًا، ويحتمل أن يكون مكانًا، فيعمل فيه الفعل الظاهر، وكذلك يحتمل «مُدْخَلًا» بضم الميم للوجهين، وإذا لم يعمل الفعل الظاهر فمعموله الثاني محذوف، تقديره: ويُدخِلكم الجنة)(١٣٢).

والوجه في تقديم قراءة مَن ضَمَّ الميمَ في قوله تعالى: {مدخل صدق}: احتمال أن يكون (مدخل) مصدرًا، وأن يكون ظرف مكان وهو الظاهر، والعامة على ضم الميم فيهما؛ لسبقها بالفعل الرباعي (أدخل) في قوله: {أدخلني}، والمصدر من الماضي إذا كان على مثال أَفْعَلَ يكون مُفعَلًا، بضم الميم وفتح العين؛ نحو: أدخلته مُدْخَلا، وأخرجته مُخْرَجا(١٣٣).

١٩- قوله تعالى: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]:

اختلف القُرَّاء في قوله تعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾؛ فقرأه عامَّةُ القُرَّاء في جميع أمصار الإسلام: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ برفع اسم «الله»، على معنى: بحفظ الله إيَّاهُنَّ إذ صيَّرهُنَّ كذلك.

وقرأ ذلك أبو جعفر يزيد بن القَعْقاع المدنيُّ: «بما حفِظ اللهَ»، يعني: بحفظِهِنَّ اللهَ في طاعته، وأداءِ حقِّه بما أَمَرَهُنَّ مِن حفظِ غَيْبِ أزواجِهِنَّ(١٣٤).

وقال الطبري رحمه الله: والصواب من القراءة في ذلك ما جاءت به قَرَأَةُ المسلمين من القراءة مجيئًا يقطع عُذْرَ مَن بلَغه، ويُثبِتُ عليه حُجَّتَه، دون ما انفرد به أبو جعفر فشَذَّ عنهم؛ وذلك القراءةُ برفع اسم «الله» تبارك وتعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾، **مع صحَّة ذلك في العربية وكلام العرب، وقُبْحِ**

نصبِه في العربية؛ لخروجه عن المعروف من منطق العرب؛ وذلك أن العرب لا تحذف الفاعلَ مع المصادر، مِن أجل أن الفاعل إذا حُذف معها لم يكن للفعل صاحبٌ معروفٌ[١٣٥].

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾، القراءة بالرفع، ومعناه: حافظاتٌ لغيب أزواجهنَّ بما حفِظهن اللهُ حين أوصى بهنَّ الأزواجَ. وبعضُهم يقرأ: «بما حفِظ اللهَ»، فنصبه على أن يجعل الفعل واقعًا؛ كأنَّك قلتَ: «حافظات للغيب بالذي يحفظ اللهَ»؛ كما تقول: «بما أرضى اللهَ»، فتجعل الفعلَ لِـ«ما»، فيكون في مذهب مصدرٍ. ولستُ أشتهيه؛ لأنه ليس بفعلٍ لفاعلٍ معروفٍ، وإنما هو كالمصدر)[١٣٦].

وقال الزمخشري: (قُرئ: «بما حفِظ اللهَ» بالنصب على أنَّ «ما» موصولةٌ؛ أي: حافظاتٌ للغيب بالأمر الذي يحفظ حقَّ الله وأمانةَ الله؛ وهو التعفُّف والتحصُّن والشَّفَقة على الرجال والنصيحة لهم)[١٣٧].

وقال ابن عطية: (﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾، الجمهورُ على رفع اسم الله بإسناد الفعل إليه، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع: «اللهَ» بالنصب على إعمال ﴿حَفِظَ﴾.

أمَّا قراءة الرفع فـ«ما» مصدريَّةٌ، تقديرُه: يحفظ الله، ويصحُّ أن تكون بمعنى: «الذي»، ويكون العائد الذي في ﴿حَفِظَ﴾ ضميرَ نصبٍ، ويكون المعنى: إمَّا حفظ الله ورعايته التي لا يتمُّ أمرٌ دونها، وإمَّا أوامره ونواهيه للنساء، فكأنَّها حفظه، فمعناه: أن النساء يحفظن بإزاء ذلك وقدرته.

وأمَّا قراءة ابن القعقاع: «بما حفِظ اللهَ»؛ فالأَوْلى أن تكون «ما» بمعنى: «الذي»، وفي ﴿حَفِظَ﴾ ضمير مرفوع، والمعنى: حافظات للغيب بطاعة وخوف وبِرٍّ ودين، حَفِظْنَ اللهَ في أوامره حين امْتَثَلْنَها، وقيل: يصحُّ أن تكون «ما» مصدريَّةً، على أن تقدير الكلام: بما حَفِظْنَ اللهَ، وينحذف الضميرُ، وفي حذفِه قبحٌ لا يجوز إلا في الشِّعر، كما قال:

.... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا[١٣٨]

يريد: أَوْدَيْنَ. والمعنى: يحفظن اللهَ في أمره حين امْتَثَلْنَهُ.

وقال ابنُ جِنِّي: الكلام على حذفِ مضافٍ تقديرُه: بما حفظ دين الله، أو أمرَ الله.

وفي مصحف ابن مسعود: «بما حفظ الله فأصلحوا إليهن»)[١٣٩].

والوجه في قوله تعالى: {بما حفظ الله} أنها برفع اسم الله، على قراءة الجمهور، والرفعُ أَبْيَنُ مِن النصب كما ذكر ذلك النحاس، وفي معنى الكلام على قراءة الجمهور ثلاثة أقوال؛ أحدها: بحفظ الله إيَّاهنَّ، والثاني: بما حفظ الله لهن مهورهن، وإيجاب نفقتهن. والثالث: أن معناه: حافظات للغيب بالشيء الذي يحفظ به أمر الله[١٤٠].

٢٠- قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾ [النساء: ٨١]:

التاء مِن ﴿بَيَّتَ﴾ تُحرِّكها بالفتح عامَّةُ قُرَّاء المدينة والعراق وسائر القُرَّاء، وكان بعضُ قُرَّاء العراق يُسكِّنُها ثم يُدغِمها في الطاء؛ لمقاربتها في المخرج(١٤١).

وقال الطبري رحمه الله: والصواب من القراءة في ذلك تركُ الإدغام؛ لأنها -أعني التاء والطاء- من حرفين مختلفين؛ وإذا كان كذلك **كان تركُ الإدغام أفصحَ اللغتين عند العرب**, واللغة الأخرى جائزة -أعني الإدغام في ذلك- مَحْكِيَّة(١٤٢).

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾، القراءة أن تُنصَب التاءُ؛ لأنها على جهة فعل. وفي قراءة عبد الله: «بيَّت مُبيِّتٌ منهم غيرَ الذي تقول»، ومعناه: غيَّروا ما قالوا وخالفوا. وقد جزمها حمزةُ وقرأها: «بيَّتْ طائفة»، جزَمها لكثرة الحركات، فلمَّا سُكِّنت التاءُ اندغمت في الطاء)(١٤٣).

وقال الزجَّاج: (وقرأ القرَّاءُ: «بيَّتْ طائفةٌ»، على إسكان التاء وإدغامِها في الطاء. ورُوي عن الكسائي أن ذلك إذا كان في فعل فهو قبيحٌ. ولا فرق في الإدغام ها هنا في فعلٍ كان أو في اسمٍ، لو قلتَ: «بَيَّت طائفةٌ»، و«هذا بَيْتُ طائفةٍ»؛ وأنت تريد: بيَّت طَّائفة كان واحدًا. وإنما جاز الإدغام لأن التاء والطاء من مَخْرَجٍ واحدٍ)(١٤٤).

وقال الزمخشري: (وقُرئ: «بَيَّت طَّائفةٌ» بالإدغام وتذكير الفعل؛ لأن تأنيث «الطائفة» غيرُ حقيقي، ولأنها في معنى: الفريق والفَوْج)(١٤٥).

والوجه في قوله تعالى: {بيت طائفة} عدم الإدغام بين التاء والطاء؛ لأنهما حرفان من مخرجين في كلمتين متفاصلتين، فوجب إبقاء كل واحد منهما بحاله، ولأن الإظهار -كما هو مذهب سائر القراء- فيه إيتاء كل حرفٍ حقَّه؛ من إعرابه، أو حركة بِنْيَتِه التي استحقَّها، والإدغام يلبس على كثير من الناس وجهَ الإعراب، ويوهم غير المقصود من المعنى(١٤٦).

٢١- قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء: ١٢٨]:

اختلفت القُرَّاء في قراءة قوله: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾؛ فقرأ عامَّةُ قُرَّاء أهل المدينة وبعضُ أهل البصرة: «أن يَصَّالحا بينهما صلحًا» بفتح الياء وتشديد الصاد ... ثم أُدغِمت التاءُ في الصاد فصُيِّرتا صادًا مُشدَّدةً. وقرأ عامَّةُ قُرَّاء أهل الكوفة: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ بضم الياء وتخفيف الصاد(١٤٧).

وقال الطبري رحمه الله: وأَعْجَبُ القراءتينِ في ذلك قراءةُ مَن قرأ: «أن يَصَّالحا بينهما صلحًا»، بفتح الياء وتشديد الصاد، بمعنى: «يَتَصَالَحَا»؛ لأن التصالح في هذا الموضع **أَشْهَرُ، وأوضحُ معنًى،**

و أفصحُ، و أكثرُ على أَلْسُنِ العرب من الإصلاح، والإصلاحُ في خلافِ الإفسادِ **أَشْهَرُ** منه في معنى التصالح.

فإن ظنَّ ظانٌّ أن في قوله: ﴿صُلْحًا﴾ دلالةً على أن قراءةَ مَن قرأ ذلك: ﴿يُصْلِحَا﴾ بضمِّ الياء **أَوْلَى بالصواب**؛ فإن الأمر في ذلك بخلافِ ما ظنَّ(١٤٨).

قال الزمخشري: (وقُرئ: «يَصَّالَحَا» و«يَصَّلِحَا»، بمعنى: يَتَصَالَحَا ويَصْطَلِحَا. ونحوُ «اصَّلَحَ»: «اصَّبَرَ» في «اصْطَبَرَ». ﴿صُلْحًا﴾: في معنى مصدرِ كلِّ واحدٍ من الأفعال الثلاثة)(١٤٩).

وقال ابن عطية: (وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: «يَصَّالحا» بفتح الياء وشَدِّ الصاد وألفٍ بعدها، وأصلُها: «يَتَصَالحا».

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿يُصْلِحَا﴾ بضم الياء وسكون الصاد دون ألفٍ.

وقرأ عَبِيدةُ السَّلْماني: «يُصَالِحا» بضم الياء، مِن «المُفَاعَلة».

وقرأ الجَحْدَرِيُّ وعثمانُ البَتِّيُّ: «يَصَّلِحا» بفتح الياء وشَدِّ الصاد، أصلُها: «يَصْطَلِحَا».

قال أبو الفتح: أبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاءٌ، فصارت: «يَصَّلِحا».

وقرأ الأعمش: «إنِ اصَّالَحا»، وكذلك هي في قراءة ابن مسعود.

وقولُه: ﴿صُلْحًا﴾ ليس الصُّلْحُ مصدرًا على واحدٍ من هذه الأفعال التي قُرئ بها، فالذي يحتمل أن يكون اسمًا، كـ«العطاء» مع «أعطيت»، و«الكرامة» مع «أكرمت».

فمَن قرأ: ﴿يُصْلِحَا﴾ كان تَعَدِّيهِ إلى الصُّلح كتَعَدِّيهِ إلى الأسماء، كما تقول: «أصلحتُ ثوبًا».

ومَن قرأ: «يَصَّالَحا» مِن: «تَفَاعَلَ»، وعرف «تَفَاعَلَ» أنه لا يتعدَّى؛ فوجهُه أن «تَفَاعَلَ» قد جاء مُتعدِّيًا في نحو قول ذي الرُّمَّةِ:

وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ ... بِهَا الْوَشْيَ قَرَّاتُ الرِّيَاحِ وَخُورُهَا(١٥٠)

ويجوز أن يكون الصُّلْحُ مصدرًا حُذفت زوائدُه، كما قال:

.... وَإِنْ تَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي(١٥١)

أي: تقديري)(١٥٢).

والوجه في قراءة قوله تعالى: {أن يصلحا}، أن يُقرأ: (أن يصَّالحا)، على قراءة الجمهور، بتشديد الصاد وفتح اللام، وأصله: يتصالحا، فأُدغمت التاء في الصاد؛ لقُرب مخرجهما، ولأن المعروف من كلام العرب إذا كان بين اثنين مشاجرة أن يقولوا: تصالح القوم، فهم يتصالحون. ولا يكادون يقولون: أصلح القوم فهم مُصلِحون(١٥٣).

٢٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]:

اختلف القُرَّاء في قراءة ذلك؛ فقرأه عامَّةُ قُرَّاء المدينة والبصرة: «في الدَّرَك» بفتح الراء، وقرأ عامَّةُ قُرَّاء الكوفة بتسكين الراء[١٥٤].

وقال الطبري رحمه الله: (وهما قراءتانِ معروفتانِ, فبأيِّهما قرأ القارئُ فمُصِيبٌ؛ لاتفاق معنى ذلك، واستفاضةِ القراءة بكل واحدةٍ منهما في قَرَأَةِ الإسلام, غيرَ أني رأيتُ **<u>أهلَ العلم بالعربية يذكرون أن فتح الراء منه في العرب أَشْهَرُ من تسكينها</u>**)[١٥٥].

قال الخليل: («الدَّرْكُ» لغةٌ في «الدَّرَك» الذي هو من القعر)[١٥٦].

وقال الزجَّاج: (القراءة: «الدَّرَك» بفتح الراء، و«الدَّرْك» بتسكين الراء. فأمَّا أهل المدينة وأهل البصرة فيقرؤونها: «الدَّرَك» بفتح الراء، وأمَّا أهل الكوفة والأعمش وحمزة ويحيى بن وثَّاب فيقرؤون: «الدَّرْك».

وقد اختُلف فيها عن عاصم؛ فرواها بعضُهم عنه: «الدَّرَك»، ورواها بعضُهم: «الدَّرْك»، بالحركة والسكون جميعًا، واللغتانِ حكاهما جميعًا أهلُ اللغة، إلَّا أن الاختيارَ فتحُ الراء؛ لإجماع المدنيين والبصريين عليها، وأن أحدًا من المحدِّثين ما رواها إلا «الدَّرَك» بفتح الراء؛ **فلذلك اخترنا «الدَّرَك»**)[١٥٧].

وقال ابن عطية: (قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «في الدَّرَك» مفتوحة الراء، وقرأ حمزة والكسائي والأعمش ويحيى بن وثَّاب: «في الدَّرْك» بسكون الراء، واختُلف عن عاصم؛ فرُوي عنه الفتح والسكون، وهما لغتانِ، قال أبو علي: كـ«الشَّمَع» و«الشَّمْع» ونحوه)[١٥٨].

والوجه في تقديم الطبري تحريك الراء على تسكينها في قوله تعالى: {إن المنافقين في الدرك الأسفل}، أنه أفصح من التسكين، وأشهر وأكثر في الاستعمال؛ لأنه ورد جمعه على أفعال، وأفعال في فَعَل المحرَّك كثيرٌ مَقِيس، ووروده في الساكن نادرٌ كفَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد[١٥٩].

٢٣- قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]:

اختُلف في قراءة قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ فقرأ ابنُ مسعود: «والمقيمون الصلاةَ»، وقال آخرون -وهو قولُ بعضِ نحويِّي الكوفة والبصرة-: «والمقيمون الصلاةَ» مِن صفة «الراسخون في العلم». وقال آخرون: بل المقيمون الصلاةَ من صفةِ غيرِ الراسخين في العلم في هذا الموضع، وإن كان الراسخون في العلم من المقيمين الصلاةَ.

وقال قائلو هذه المقالة جميعًا: موضعُ «المقيمين» في الإعراب خفضٌ؛ فقال بعضُهم: موضعُه

خفضٌ على العطف على «ما» التي في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، ويؤمنون بالمقيمين الصلاةَ(١٦٠).

وقال الطبري رحمه الله: **وأَوْلى الأقوال عندي بالصواب** أن يكون ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ في موضعِ خفضٍ، نسقًا على ﴿وَمَا﴾ التي في قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ ...

وإنما اخترنا هذا القولَ على غيره؛ لأنه قد ذُكر أن ذلك في قراءة أُبَيِّ بن كعب: «والمقيمين», وكذلك هو في مصحفه فيما ذكروا, فلو كان ذلك خطأً من الكاتب لكان الواجبُ أن يكون في كلِّ المصاحف غيرِ مصحفِنا الذي كتبه لنا الكاتبُ الذي أخطأ في كتابتِه، بخلافِ ما هو في مصحفنا، وفي اتفاقِ مصحفِنا ومصحفِ أُبَيٍّ في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صوابٌ غيرُ خطأ, مع أن ذلك لو كان خطأً من جهة الخط, لم يكن الذين أُخذ عنهم القرآنُ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعلِّمون مَن علَّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن, ولَأَصلَحوه بألسنتهم, ولقَّنوه الأُمَّةَ تعليمًا على وجه الصواب. وفي نقلِ المسلمين جميعًا ذلك قراءةً على ما هو به في الخط مرسومًا، أدلُّ الدليلِ على صحَّة ذلك وصوابِه, وأن لا صُنْعَ في ذلك للكاتب.

وأمَّا مَن وجَّه ذلك إلى النصب على وجه المدح للراسخين في العلم، وإن كان ذلك قد يحتمل، **على بُعْدٍ من كلام العرب**؛ لِما قد ذكرنا قبلُ من العِلَّة, وهو أن العرب لا تَعدِل عن إعراب الاسم المنعوت بنعتٍ في نعتِه إلا بعد تمام خبره, وكلامُ الله -جلَّ ثناؤه- أفصحُ الكلام, **فغيرُ جائزٍ توجيهُه إلَّا إلى الذي هو به من الفصاحة**(١٦١).

قال الفرَّاء: (ونُرى أن قوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، أنَّ نصبَ «المقيمين» على أنه نعتٌ للراسخين، فطال نعتُه ونُصب على ما فسَّرتُ لك. وفي قراءة عبد الله: «والمقيمون - والمؤتون»، وفي قراءة أُبَيٍّ: «والمقيمين»، ولم يُجتمَع في قراءتنا وفي قراءة أُبَيٍّ إلا على صواب، والله أعلم.

حدَّثَنا الفرَّاءُ، قال: وقد حدَّثني أبو معاوية الضريرُ، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، أنها سُئلت عن قوله: «إنَّ هذانِ لَساحرانِ» [طه: ٦٣]، وعن قوله: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون» [المائدة: ٦٩]، وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، فقالت: يا ابن أخي، هذا كان خطأً من الكاتب.

وقال فيه الكسائي: «والمقيمين» موضعُه خفضٌ يُرَدُّ على قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾: ويؤمنون بالمقيمين الصلاةَ هم والمؤتون الزكاةَ. قال: وهو بمنزلة قوله: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ

لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، وكان النحويون يقولون: ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾ مردودةٌ على ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ...﴾ إلى ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾، وبعضهم: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ ومِن ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾، وبعضهم: ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ ومِن قَبْلِ ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾.

وإنما امتنع من مذهب المدح -يعني الكسائي- الذي فسَّرتُ لك؛ لأنه قال: لا يُنصَب الممدوحُ إلا عند تمام الكلام، ولم يُتمَم الكلامُ في سورة النساء)(١٦٢).

وقال الزجَّاج: (﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: نَسَقٌ على «ما»، المعنى: يؤمنون بما أُنزِلَ إليك وبالمقيمين الصلاةَ؛ أي: ويؤمنون بالنبيّين المقيمين الصلاةَ.

وقال بعضهم: ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾ عطفٌ على الهاء والميم، المعنى: لكنِ الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاةَ يؤمنون بما أُنزِلَ إليك. وهذا عند النحويين رديءٌ؛ أعني العطف على الهاء والميم؛ لأنه لا يُعطَف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شِعْرٍ.

وذهب بعضُهم أن هذا وهمٌ من الكاتب.

وقال بعضُهم: في كتاب الله أشياء استصلحها العربُ بألسنتها. وهذا القول عند أهل اللغة بعيدٌ جدًّا؛ لأن الذين جمعوا القرآنَ أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أهل اللغة، وهم القدوة، وهم قريبو العهد بالإسلام؛ فكيف يتركون في كتاب الله شيئًا يُصلِحه غيرُهم، وهم الذين أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعوه؟! وهذا ساقطٌ عمَّن لا يعلم بعدهم، وساقطٌ عمَّن يعلم؛ لأنهم يُقتدَى بهم، فهذا مما لا ينبغي أن يُنسَب إليهم -رحمةُ الله عليهم. والقرآن مُحكَم لا لحن فيه، ولا تتكلَّم العربُ بأجودَ منه في الإعراب، كما قال عز وجل: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٢]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا بابٌ يُسَمُّونه بابَ المدح، قد بيَّنوا فيه صحَّةَ هذا وجَوْدَتَه.

وقال النحويون: إذا قلتَ: «مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمَ»، وأنت تريد أن تُخلِّص زيدًا من غيره؛ فالجرُّ هو الكلام حتى يُعرَف زيدٌ الكريمُ من زيدٍ غيرِ الكريمِ. وإذا أردتَ المدحَ والثناءَ؛ فإن شئتَ نصبتَ فقلتَ: «مررتُ بزيدٍ الكريمَ»، كأنَّك قلتَ: أذكُرُ الكريمَ. وإن شئتَ قلتَ: «بزيدٍ الكريمُ»، على تقدير: هو الكريم. و«جاءني قومُك المُطْعِمِينَ في المَحْل، والمُغِيثون في الشدائد»، على معنى: أَذكُرُ المُطْعِمِينَ، وهم المُغِيثون في الشدائد. وعلى هذا الآيةُ؛ لأنه لمَّا قال: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، عُلم أنهم يُقيمون الصلاةَ ويُؤتُون الزكاةَ، فقال: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ

ٱلزَّكَوٰةَ﴾، على معنى: أَذكُرُ المقيمين الصلاةَ، وهم المؤتون الزكاةَ. وأنشدوا بيتَ الخِرْنِق بنت بدر بن هِفَّان:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ(١٦٣)

على معنى: اذكر النازلين، رفعه ونصبه على المدح. وبعضُهم يرفع النازلين وينصب الطَّيِّبين، وكلُّه واحدٌ جائزٌ حسنٌ؛ فعلى هذه الآية.

فأمَّا مَن قال: إنه وهمٌ؛ فقد بيَّنَّا ما فيه كفاية. والذي ذكرناه من الاحتجاج في ذلك مذهبُ أصحابنا البصريين)(١٦٤).

وقال ابن عطية: (اختلف الناس في معنى قوله: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾، وكيف خالف إعرابُها إعرابَ ما تقدَّم وتأخَّر:

فقال أبانُ بن عثمان بن عفان وعائشة رضي الله عنها: ذلك مِن خطأِ كاتب المصحف.

ورُوي أنها في مصحف أُبَيِّ بنِ كعب: «والمقيمون».

وقد رُوي أنها فيه: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ كما هي في مصحف عثمان.

قال الفرَّاء: وفي مصحف ابن مسعود: «والمقيمون»، وكذلك روى عِصْمةُ عن الأعمش، وكذلك قرأ سعيد بن جُبَير، وكذا قرأ عمرو بن عُبَيدٍ والجحدري وعيسى بن عمر ومالك بن دينار، وكذلك روى يونس وهارون عن أبي عمرو.

وقال آخرون: ليس ذلك مِن خطأ الكاتب، ولا خطأً في المصحف، وإنما هذا مِن قطعِ النُّعوت إذا كثُرت على النصب بـ«أعني»، والرفع بعد ذلك بهم، وذهب إلى هذا المعنى بعضُ نحويِّي الكوفة والبصرة، وحُكي عن سيبويه: أنه قطعٌ على المدح، وخبر ﴿لَٰكِنِ﴾: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة الأولى ...

قال القاضي أبو محمد: وقد فُرِّقَ بين الآية والبيت بحرف العطف الذي في الآية، فإنه يُمنَع عند بعضهم تقديرُ الفعل، وفي هذا نظرٌ.

وقال قومٌ: قولُه تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ ليس بعطفٍ على قوله: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾، ولكن على ما في قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾، والمعنى: ويؤمنون بالمقيمين الصلاةَ وهم الملائكة. وقال بعضهم: بل مَن تقدَّم مِن الأنبياء، قالوا: ثم رجع بقوله: ﴿وَٱلۡمُؤۡتُونَ﴾ فعطف على قوله: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾.

وقال قومٌ: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ عطفٌ على: ﴿مَآ أُنزِلَ﴾، والمراد بهم: المؤمنون بمحمد؛ أي: يؤمن

الراسخون بهم وبما هم عليه، ويكون قولُه: ﴿ٱلْمُؤْتُونَ﴾؛ أي: وهم المُؤْتُونَ.

وقال قومٌ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ عطفٌ على الضمير في ﴿مِنْهُمْ﴾، وقال آخرون: بل على الكافِ في قوله: ﴿مِن قَبْلِكَ﴾، ويعني: الأنبياء)(١٦٥).

ووجه القول في إعراب (المقيمين) من قوله تعالى: {والمقيمين الصلاة}، هو أن المقيمين خفض بالعطف على (ما) في قوله: {بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك}، والمعنى: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة، والمراد بالمقيمين الصلاة الأنبياء؛ وذلك لأنه لم يَخْلُ شرعُ أحدٍ منهم من الصلاة. قال تعالى في سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بعد أن ذكر أعدادًا منهم: {وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة} [الأنبياء: ٧٣]. وقيل: المراد بالمقيمين الصلاة الملائكة الذين وصفهم الله بأنهم الصافُّون وهم المسبِّحون، وأنهم يسبِّحون الليلَ والنهار لا يفترون؛ فقوله: {يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك} يعني يؤمنون بالكتب، وقوله: {والمقيمين الصلاة} يعني يؤمنون بالرسل(١٦٦).

واستبعد المبرد النصبَ على المدح؛ لأن المدح إنما يكون بعد تمام الخبر، والخبر لم يأتِ بعدُ. ومذهب سيبويه أن {يؤمنون} الخبر، فقد أتى قبل الراسخون؛ لذا قال بالنصب على المدح، ومذهب المبرد أن {أولئك} الخبر، فهو لم يأتِ بعدُ(١٦٧).

٢٤- قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٢]:

اختلف القُرَّاء في قراءة: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾؛ فقرأ عامَّةُ قُرَّاء الأمصار: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ بفتح الياء، مِن: «جَرَمْتُه أَجْرِمُه». وقرأ يحيى بن وثَّاب والأعمش -من الكوفيين-: «ولا يُجْرِمَنَّكم» مُرتفِعةَ الياء(١٦٨).

قال الطبري رحمه الله: والذي هو أَوْلَى بالصواب من القراءتين قراءةُ مَن قرأ ذلك: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ بفتح الياء؛ لاستفاضة القراءة بذلك في قَرَأَةِ الأمصار، وشذوذِ ما خالفه, وأنها **<u>اللغة المعروفة السائرة في العرب</u>** ... وقراءةُ القرآن بأفصح اللغات أَوْلى وأحقُّ منها بغير ذلك(١٦٩).

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ قرأها يحيى بن وثَّاب والأعمش: «ولا يُجْرِمَنَّكم»، مِن: «أَجْرَمْتُ». وكلامُ العرب وقراءةُ القُرَّاء: ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ بفتح الياء. جاء التفسير: ولا يَحْمِلَنَّكم بُغْضُ قومٍ.

قال الفرَّاء: وسمعتُ العربَ تقول: «فلانٌ جريمةُ أهلِه»؛ يريدون: كاسبٌ لأهله. و«خرج يَجْرِمُهم»: يَكسِبُ لهم. والمعنى فيها متقاربٌ: لا يَكْسِبَنَّكم بُغْضُ قومٍ أن تفعلوا شرًّا)(١٧٠).

وقال الأزهري: (قال الفرَّاءُ: القُرَّاءُ قرؤوا: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، وقرأها يحيى بن وثَّاب والأعمش: «ولا يُجْرِمَنَّكم»، مِن: «أَجْرَمْتُ»، **وكلامُ العرب بفتح الياء.** وجاء في التفسير: ولا يَحْمِلَنَّكم بُغْضُ قومٍ.

قال: وسمعتُ العربَ تقول: «فلانٌ جريمةُ أهلِه»؛ يريدون: كَاسِبَهم. و«خرج يَجرِمُ قومَه»؛ أي: يَكسِبُهم، فالمعنى فيها متقاربٌ: لا يَكْسِبَنَّكم بُغْضُ قومٍ أن تعتدوا.

وقال أبو إسحاق: يُقال: «أَجْرَمَني كذا»، و«جَرَمَني»، و«جَرَمْتُ»، و«أَجْرَمْتُ» بمعنًى واحدٍ.

وقد قيل: «لا يُجْرِمَنَّكم»: لا يُدْخِلَنَّكم في الجُرْم، كما يُقال: «أَثَمْتُه»؛ أي: أدخلتُه في الإثم.

وقال أبو العباس: قال الأخفش في قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾: أي لا يُحِقَّنَّ لكم؛ لأن قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، إنما هو حَقٌّ أنَّ لهم النارَ.

وأنشد:

* جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا(١٧١) *

يقول: حُقَّ لها.

قال أبو العباس: أمَّا قولُه: «لا يُحقَّنَّ لكم»؛ فإنما «أَحْقَقْتُ الشيءَ»: إذا لم يكن حقًّا، فجعلتَه حقًّا. وإنما معنى الآية -والله أعلم- في التفسير: لا يَحْمِلَنَّكم ولا يَكْسِبَنَّكم.

وأخبرني المنذري، عن الحسين بن فهم، عن محمد بن سلَّام، عن يونس، في قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، قال: لا يَحْمِلَنَّكم، وأنشد بيتَ أبي أسماء(١٧٢).

وقال ابن عطية: (وقرأ ابن مسعود وغيره: «يُجْرِمَنَّكُمْ» بضم الياء، والمعنى أيضًا: لا يكسبنَّكم.

وأمَّا قول الشاعر:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً ... جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا

فمعناه: كسبت فزارة بعدها الغضب، وقد فُسِّرَ بغير هذا مما هو قريب منه)(١٧٣).

والوجه في قوله تعالى: {يجرمنكم}، أن القراءة بفتح الياء والقراءة بضمها مستويتان في المعنى لا تفاوت بينهما؛ إذ لا فرقَ بين (جرمته ذنبًا) و(أجرمته إيَّاه)، إلا أن الفتح أجود وأشهر وأفصحُ لفظًا، وهي اللغة الفاشية وإن كانت الأخرى مقبولة. وقال الكسائي: هما لغتان، ولا يعرف البصريون الضمَّ في هذا المعنى، وإنما يقال ذلك في الإجرام(١٧٤).

٢٥- قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٦٠﴾ [المائدة: ٦٠]:

اختلفت القُرَّاء في قراءة ذلك:

فقرأته قُرَّاءُ الحجاز والشام والبصرة وبعضُ الكوفيين: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، فجعل ﴿وَعَبَدَ﴾ فعلًا ماضيًا من صلة المضمر، ونصَب ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾.

وقرأ جماعةٌ من الكوفيين: «وعَبُدَ الطاغوتِ» بفتح العين من «عَبُدَ» وضمِّ بائها، وخفض «الطاغوت» بإضافة «عَبُد» إليه.

وقرأ آخَرون: «وعُبُدَ الطاغوتِ»؛ أراد جمعَ الجمعِ من «العَبْد».

وكان أبو جعفر النحوي يقرؤها: «وعُبِدَ الطاغوتُ».

وذُكر أن بُرَيدة الأسلمي كان يقرؤه: «وعَابِدَ الطاغوتِ»(١٧٥).

وقال الطبري رحمه الله: وأمَّا قراءة القُرَّاء فبأحد الوجهين اللذين بدأتُ بذكرهما؛ وهو: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ بنصب «الطاغوت» وإعمالِ «عبَد» فيه, وتوجيهِ «عبَد» إلى أنه فعلٌ ماضٍ من العبادة. والآخَرُ: «وعَبُدَ الطاغوتِ» على مثال «فَعُلَ», وخفضِ «الطاغوت» بإضافةِ «عَبُد» إليه.

فإذ كانت قراءة القُرَّاء بأحد هذين الوجهين دون غيرهما **<u>من الأَوجُه التي هي أصحُّ مخرجًا في العربية منهما</u>**؛ فأَوْلاهما بالصواب من القراءة قراءةُ مَن قرأ ذلك: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، بمعنى: وجعَل منهم القِرَدةَ والخنازيرَ ومَن عبَد الطاغوتَ؛ لأنه ذُكر أن ذلك في قراءة أُبَيِّ بن كعب وابن مسعود: «وجعَل منهم القِرَدةَ والخنازيرَ وعَبَدُوا الطاغوتَ»، بمعنى: والذين عبَدوا الطاغوتَ. ففي ذلك دليلٌ واضحٌ على صحَّة المعنى الذي ذَكَرْنا مِن أنه مرادٌ به: ومَن عبَد الطاغوتَ, وأن النصب بـ«الطاغوت» أَوْلى على ما وصفتُ في القراءة؛ لإعمال «عَبَدَ» فيه؛ **<u>إذ كان الوجهُ الآخرُ غيرَ مُستفيضٍ في العرب، ولا معروفٍ في كلامها</u>**.

على أن أهل العربية يستنكرون إعمالَ شيءٍ في «مَن» و«الذي» المُضْمَرَينِ مع «مِن» و«في» إذا كفَتْ «مِن» أو «في» منهما, ويستقبحونه، حتى كان بعضُهم يُحِيلُ ذلك ولا يُجِيزُه(١٧٦).

قال الخليل: (وتُقرَأ هذه الآيةُ على سبعة أوجه:

فالعامَّةُ تقرأ: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾؛ أي: عبَد الطاغوتَ مِن دونِ الله.

«وعُبِدَ الطاغوتُ»، كما تقول: «ضُرِبَ عبدُ الله».

«وعَبُدَ الطاغوتُ»؛ أي: صار الطاغوتُ يُعبَدُ، كما تقول: «فَقُهَ الرجلُ، وظَرُفَ».

«وعُبَّدَ الطاغوتِ»، معناه: عُبَّاد الطاغوتِ، جمعٌ، كما تقول: «رُكَّعٌ»، و«سُجَّدٌ».

«وعَبَدَ الطاغوتِ»؛ أرادوا: عَبَدَةَ الطاغوتِ، مِثل: «فَجَرَةٍ»، و«كَفَرَةٍ»، فطُرِح الهاءُ، والمعنى في الهاء.

«وعابد الطاغوتِ»، كما تقول: «ضاربُ الرجلِ».

«وعُبُدَ الطاغوتِ»، جماعة، لا يُقال: «عابدٌ وعُبُدٌ»، إنما يُقال: «عَبُودٌ وعُبُدٌ». ويُقال للمشركين: «عَبَدَةُ الطاغوتِ والأوثانِ»، وللمسلمين: «عُبَّادٌ يعبدون اللهَ».

والمسمَّى بـ«عَبَدَةَ»، والجزم فيها خطأ، إنما هو «عَبَدَة» على بناء «سَلَمَة».

وتقول: «استعبدته»، وهو قريب المعنى مِن «تعبَّد»، إلَّا أن «تعبَّدتُه» أخصُّ.

و«هم العِبِدَّى»؛ يعني: جماعة العبيد الذين وُلدوا في العُبُودة، تعبيدة ابن تعبيدة؛ أي: في العُبُودة إلى آبائه.

و«أَعْبَدَني فلانًا»؛ أي: مَلَّكَني إيَّاه)(١٧٧).

وقال الفرَّاء: (قوله: {مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ}، «مَن» في موضعِ خفضٍ تَرُدُّها على {بِشَرٍّ}، وإن شئتَ استأنفتَها فرفعتَها، كما قال: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحج: ٧٢]، ولو نصَبتَ «مَن» على قولك: «أُنبِّئُكم مَن»، كما تقول: «أنبأتُك خيرًا»، و«أنبأتُك زيدًا قائمًا»، والوجه الخفض.

وقوله: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ على قوله: «وجعَل منهم القِرَدةَ والخنازيرَ ومَن عبَد الطاغوتَ»، وهي في قراءةِ أُبَيٍّ وعبدِ الله: «وعبَدوا» على الجمع، وكان أصحابُ عبدِ الله يقرؤون: «وَعَبَدَ الطاغوتِ» على «فَعَلٍ»، ويُضِيفونها إلى «الطاغوت»، ويُفسِّرونها: «خَدَمةَ الطاغوتِ». فأراد قومٌ هذا المعنى، فرفعوا العينَ فقالوا: «عُبُدَ الطاغوتِ»، مثل: «ثِمَارٍ وثُمُرٍ»، يكون جمعَ جمعٍ. ولو قرأ قارئٌ: «وعَبَدَ الطاغوتِ»؛ كان صوابًا جيِّدًا. يريد: «عَبَدةَ الطاغوتِ»، فيحذف الهاءَ لمكان الإضافة، كما قال الشاعر:

* قَامَ وُلَاهَا فَسَقَوْهَا صَرْخَدَا(١٧٨) *

يريد: ولاتها.

وأمَّا قوله: «وعَبُد الطاغوت»؛ فإن تكن فيه لغة مِثل: «حَذِرٍ» و«حَذُرٍ» و«عَجُلٍ» فهو وجهٌ، وإلَّا فإنَّه أراد -والله أعلم- قول الشاعر:

أَبَنِي لُبَيْنَى إِنَّ أُمَّكُمُ ... أَمَةٌ وَإِنْ أَبَاكُمُ عَبُدُ(١٧٩)

وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأمَّا في القراءة فلا)(١٨٠).

وقال الزجاج: (فأمَّا مَن قرأ: «وعُبُدَ الطاغوتِ» فهو جمعٌ؛ «عَبِيدٌ» و«عُبُدٌ»، مِثلُ: «رَغِيف» و«رُغُف»، و«سَرِير» و«سُرُر»، ويكون على معنى: وجعل منهم عُبُدَ الطاغوتِ، على: «جعلتُ زيدًا أخاك»؛ أي: نَسَبْتُه إليك.

ووجهُ «وعَبُدَ الطاغوت» بفتح العين وضمِّ الباء: أن الاسم يُبنَى على «فَعُلٍ» كما قالوا: «عَلُمٌ زيدٌ»، وكما أقول: «رجلٌ حَذُرٌ»، تأويلُ «حَذِرٍ» أنَّه مُبالِغٌ في الحَذَر، فتأويلُ «عَبُدٍ» أنَّه بلغ الغايةَ في طاعة

الشيطان، وكأنَّ اللفظَ لفظُ واحدٍ يدل على الجمع، كما تقول للقوم: «منكم عَبُدُ العصا»؛ تريد: منكم عَبِيدُ العصا.

ويجوز بعد هذه الثلاثةِ الأَوْجُهِ الرفعُ في قوله: «وعَبُدَ الطاغوتِ»، فيقول: «وعَبُدَ الطاغوتِ»، وكذلك: «وعُبُدَ الطاغوتِ» بالرفع، ولا تُقرَآن بهذين الوجهين وإن كانا جائزين؛ لأن القراءة لا تُبتدَع على وجهٍ يجوز، وإنما سبيلُ القراءة اتّباعُ مَن تقدَّم، فيجوز رفعُ «وعَبُدُ الطاغوتِ»، و«عُبُدُ الطاغوت» على معنى الذَّمّ، والمعنى: وهم عُبُدُ الطاغوتِ، كأنَّه لَمَّا قال: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾، دَلَّ الكلامُ على اتِّباعهم الشياطينَ، فقيل: وهم عُبُدُ الطاغوتِ.

ويجوز أن يكون بدلًا مِن «مَنْ» في رفعِ «مَن»، كأنَّه لَمَّا قيل: منهم مَن لعنه اللهُ وغَضِبَ عليه، قيل: هم عَبُدُ الطاغوتِ وعُبُدُ الطاغوتِ.

ويجوز في الكلام أيضًا: «وعَبْدَ الطاغوت» بإسكان الباء وفتح الدال، ويكون على وجهين؛ أحدُهما: أن يكون مُخفَّفًا مِن «عَبُد»، كما يُقال في «عَضُدٍ»: «عَضْدٌ»، وجائزٌ أن يكون «عَبْد» اسمًا واحدًا يدل على الجنس. وكذلك يجوز في «عبد» الرفع والنصب من جهتينِ كما وَصَفْنا في «عبد»، ويجوز أن يكون النصبُ من جهتين؛ إحداهما: على: «وجعل منهم عَبْدَ الطاغوت»، ويجوز أن يكون منصوبًا على الذَّمّ، على: أعني عبدَ الطاغوت.

ويجوز في: «وعَبْد» «وعَبُد» «وعُبُد» الجرُّ على البدل مِن «مَن»، ويكون المعنى: هل أُنبِّئكم بِمَنْ لعنه اللهُ وعَبُدِ الطاغوت.

ولا يجوز القراءة بشيء من هذه الأوجه إلا بالثلاثة التي رُوِيَتْ وقرأ بها القُرَّاءُ؛ وهي: «وعَبَدَ الطاغوتَ» -وهي أَجْوَدُها-، ثم «وعَبُدَ الطاغوتِ»، ثم «وعُبُدَ الطاغوتِ»)(١٨١).

والوجه في قوله تعالى: {وعبد الطاغوت}، أن في هذه الآية أربعًا وعشرين قراءة، اثنتان منها في السبع، وبقيتها شاذة، وأن القراءة بـ(عَبَدَ الطاغوتَ) هي القراءة الأجود، وهي قراءة جمهور السبعة غير حمزة؛ وذلك لعطف قوله: {من لعنه الله} على {عبد الطاغوت}، ولقراءة ابن مسعود وأُبَي رضي الله عنهما: {وعبدوا الطاغوت}، حملًا للفعل على معنى (الذين عبدوا)؛ فقراءة العامة على اللفظ، وقراءتهما على المعنى(١٨٢).

٢٦- قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]:

اختلف القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ

ﵟٱلۡمُؤۡمِنِينَﵞ:

فقرأته عامَّةُ قُرَّاء الحجاز والمدينة والعراقَيْن: «يا ليتَنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونكونُ من المؤمنين»، بمعنى: يا ليتَنا نُرَدُّ، ولسنا نُكذِّبُ بآياتِ ربِّنا، ولكنَّا نكونُ من المؤمنين.

وقرأ بعضُ قُرَّاء الكوفة: ﵟيَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَﵞ، بمعنى: يا ليتَنا نُرَدُّ، وأن لا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا، ونكونَ من المؤمنين.

وذُكر عن بعض قُرَّاء أهل الشام أنه قرأ ذلك: «يا ليتَنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبُ» بالرفع، «ونكونَ» بالنصب(١٨٣).

واختلف أهلُ العربية في معنى ذلك منصوبًا ومرفوعًا.

وقال الطبري رحمه الله: والقراءة التي لا أختار غيرَها في ذلك: «يا ليتَنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونكونُ من المؤمنين»، بالرفع في كليهما ...

وأمَّا النصبُ في ذلك؛ فإني أظنُّ بقارئه أنه برجاءِ تأويلِ قراءةِ عبدِ الله التي ذكرناها عنه، وذلك قراءتُه ذلك: «يا ليتَنا نُرَدُّ فلا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا ونكونَ من المؤمنين»، على وجهِ جواب التمنِّي بالفاء، وهو إذا قُرئ بالفاء كذلك، ولا شكَّ في صحَّة إعرابِه ومعناه في ذلك؛ أن تأويلَه إذا قُرئ كذلك: لو أنَّا رُدِدْنا إلى الدنيا ما كَذَّبْنا بآيات ربِّنا، ولَكُنَّا من المؤمنين. فإن يكن الذي حكى مَن حكى عن العرب من السماع منهم الجوابَ بالواو و«ثُمَّ» كهيئة الجواب بالفاء صحيحًا، فلا شكَّ في صحَّة قراءةِ مَن قرأ ذلك: ﵟيَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَﵞ نصبًا على جواب التمنِّي بالواو، على تأويل قراءة عبد الله ذلك بالفاء، وإلَّا فإن القراءة بذلك بعيدةُ المعنى مِن تأويل التنزيل، **ولستُ أعلمُ سماعَ ذلك من العرب صحيحًا، بل المعروفُ من كلامها الجوابُ بالفاء، والصرفُ بالواو**(١٨٤).

قال الزجَّاج: (أكثرُ القُرَّاء بالرفع في قوله: «ولا نُكذِّبُ بآياتِ ربِّنا»، ويكون المعنى: أنهم تَمَنَّوُا الرَّدَّ، وضمِنوا أنهم لا يُكذِّبون. المعنى: يا ليتَنا نُرَدُّ، ونحن لا نُكذِّبُ بآيات ربِّنا رُدِدْنا أم لم نُرَدَّ، ونكونَ من المؤمنين؛ أي: قد عَايَنَّا وشاهَدْنا ما لا نُكذِّبُ معه أبدًا.

قال سيبويه: مِثلُه: «دَعْني ولا أعودُ»؛ أي: وأنا لا أعودُ تَرَكْتَني أو لم تَترُكْني.

ويجوز الرفع على وجهٍ آخرَ، على معنى: يا ليتَنا نُرَدُّ، ويا ليتَنا لا نُكذِّبُ بآيات ربِّنا، كأنَّهم تَمَنَّوُا الرَّدَّ والتوفيقَ للتصديق، «ونكونُ من المؤمنين»، الرفع والنصب أيضًا فيه جائزانِ، فأمَّا النصب فعلى: يا ليتَنا نُرَدُّ، وتكون «يا ليتَنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبُ» على الجواب بالواو في التمنِّي، كما تقول: «ليتَك تصير إلينا ونُكرِمَك». المعنى: ليتَ مصيرَك يقعُ وإكرامَنا. ويكون المعنى: ليتَ رَدَّنا وقع وأن لا نُكذِّبَ؛ أي: إن رُدِدْنا لم نُكذِّبْ)(١٨٥).

وقال ابن عطية: (وقرأ ابن عامر في رواية هشام بن عمَّار عن أصحابه عن ابن عامر: «ولا نُكذِّبُ» بالرفع، «ونكونَ» بالنصب. ويَتَوجَّهُ ذلك على ما تَقدَّم في مصحف عبد الله بن مسعود: «يا ليتَنا نُرَدُّ فلا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا ونكونَ» بالفاء.

وفي قراءة أُبَيِّ بن كعب: «يا ليتَنا نُرَدُّ فلا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا أبدًا ونكون»، وحكى أبو عمرو أن في قراءة أُبَيٍّ: «بآياتِ ربِّنا ونحن نكون».

وقولُه: ﴿نُرَدُّ﴾ في هذه الأقوال كُلِّها معناه: إلى الدنيا، وحكى الطبري تأويلًا آخرَ وهو: يا ليتَنا نُرَدُّ إلى الآخرة؛ أي: نُبعَث ونُوقَف على النار التي وَقَفْنا عليها مُكذِّبين لَيْتَ ذلك ونحن في حالةٍ لا نُكذِّب ونكون، فالمعنى: يا ليتَنا نُوقَف هذا الوقوفَ غيرَ مُكذِّبين بآياتِ ربِّنا كائنين من المؤمنين.

قال القاضي أبو محمد: وهذا التأويل يُضعَّف من غيرِ وجهٍ، ويُبطِله قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، ولا يصحُّ أيضًا التكذيبُ في هذا التمنِّي؛ لأنه تَمَنِّي ما قد مضى، وإنما يصحُّ التكذيبُ الذي ذكرناه قبلَ هذا على تَجَوُّزٍ في تَمَنِّي المستقبَلات)[١٨٦].

والوجه في قوله: (ولا نكذب): الرفع، على أن يكون معطوفًا على قوله: {نرد}، فتكون الثلاثة داخلة في التمني، فعلى هذا قد تمنوا: الرد، وألَّا يكذبوا، وأن يكونوا من المؤمنين.

والوجه الثاني: أن يقطع (ولا نكذب) وما بعده عن الأول، فيكون التقدير: يا ليتنا نُرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين، فهم ضمنوا أنهم لا يكذبون بتقدير حصول الرد. والمعنى: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا، رددنا أو لم نرد؛ أي قد عاينَّا وشاهَدنا ما لا نكذب معه أبدًا.

وهذان الوجهان ذكرهما الزجاج والنحويون قالوا: الوجه الثاني أقوى، وهو أن يكون الرد داخلًا في التمني، ويكون ما بعده إخبارًا محضًا. واحتجوا عليه بأن الله كذبهم في الآية الثانية فقال:

{وإنهم لكاذبون}، والمتمني لا يجوز تكذيبه. وقد قال الفراء: والرفع أجود من النصب[١٨٧].

وهذا الوجه وإن كان الناس قد ذكروه ورجحوه، واختاره سيبويه، فقد استشكل عليه أن الكذب لا يقع في الآخرة، فكيف وُصفوا بأنهم كاذبون في الآخرة في قولهم: (ولا نكذب ونكون)؟

وقد أجيب عن ذلك بأن قوله: {وإنهم لكاذبون} استيثاق لذَمِّهم بالكذب وأن ذلك شأنهم، وأنهم صمَّموا في تلك الحال على أنهم لو رُدوا لَمَا عادوا إلى الكفر؛ لما شاهدوا من الأهوال والعقوبات، فأخبر الله تعالى أن قولهم في تلك الحال: (ولا نكذب) وإن كان عن اعتقاد وتصميم، يتغير على تقدير الرد ووقوع العود، فيصير قولهم: (ولا نكذب) كذبًا، كما يقول اللص عند ألم العقوبة: (لا أعود)، ويعتقد ذلك ويصمم عليه، فإذا خلص وعاد كان كاذبًا. وقيل: معنى {وإنهم لكاذبون}؛ أي: لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعث للحال التي كانوا عليها، وقد أجاز أبو عمرو وغيره وقوع التكذيب

في الآخرة؛ لأنهم ادعوا أنهم لو ردوا لم يكذبوا بآيات الله، فعلم الله ما لا يكون لو كان كيف يكون، وأنهم لو ردوا لم يؤمنوا ولكذبوا بآيات الله، فأكذبهم الله في دعواهم(١٨٨).

٢٧- قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهۡوَآءَكُمۡ قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦﴾ [الأنعام: ٥٦]:

اختلف القُرَّاء في قراءة: ﴿ضَلَلۡتُ﴾؛ فقرأها قومٌ بفتح اللام: ﴿ضَلَلۡتُ﴾، وقرأها آخرون بكسرها: «ضَلِلْتُ»(١٨٩).

وقال الطبري رحمه الله: **وال<u>لغة الفصيحة المشهورة</u>** هي فتحُها، وبها قرأ عامَّةُ قُرَّاء الأمصار، وبها نقرأ؛ **<u>لشهرتها في العرب</u>**. وأمَّا الكسرُ فليس بالغالب في كلامها، والقُرَّاءُ بها قليلون(١٩٠).

وقال الزجَّاج: (معنى «ضَلَلْتُ الشيءَ وضَلِلْتُ -بكسر اللام وفتحها- أَضِلُّه وأَضَلُّه»؛ إذا جعلتَه في مكانٍ لم تَدْرِ أين هو، و«يُضِلُّ» مِن: «أَضْلَلْتُه»، ومعنى «أَضْلَلْتُه»: أَضَعْتُه.

قال أبو إسحاق: مَن قرأ بالفتح فمعناه: لا يَضَلُّ؛ أي: لا يَضَلُّ عن ربِّي. وإذا ضَمَمْتَ الياءَ فمعناه: لا يُوجَد ربِّي ضالًّا عنها)(١٩١).

قال ابن عطية: (وقرأ جمهور الناس: ﴿قَدۡ ضَلَلۡتُ﴾ بفتح اللام، وقرأ يحيى بن وثَّاب وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وطلحة بن مُصرِّف: «ضَلِلْتُ» بكسرها، وهما لغتانِ)(١٩٢).

والوجه في قراءة {قد ضللت}: أن فتح اللام وكسرها لغتان فيها؛ ضلَّ يَضِلُّ مثل قَلَّ يَقِلُّ، وضَلَّ يَضَلُّ مثل مَلَّ يَمَلُّ، والأُولى هي الأصح والأفصح؛ لأنها لغة أهل الحجاز، وعليها قراءة الجمهور. قال أبو القاسم الهذلي: وهو الاختيار؛ لأنه أشهر(١٩٣).

٢٨- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾ [الأنعام: ١٢٥]:

اختلف القُرَّاءُ في قراءة قوله تعالى: ﴿حَرَجٗا﴾؛ فقرأه بعضُهم: ﴿حَرَجٗا﴾ بفتح الحاء والراء، وهي قراءة عامَّة المكيين والعراقيين. وقرأ عامَّةُ قُرَّاء المدينة: «حَرِجًا» بفتح الحاء وكسر الراء(١٩٤).

وقال الطبري رحمه الله: والقول عندي في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان، **<u>ولغتان مستفيضتان</u>** بمعنًى واحدٍ، وبأيَّتِهما قرأ القارئُ فهو مُصِيبٌ؛ لاتفاق معنيَيْهما(١٩٥).

قال الفرَّاء: (وقوله: «يجعل صدرَه ضَيِّقًا حَرِجًا»، قرأها ابن عباس وعمر: «حَرِجًا»، وقرأها الناس: ﴿حَرَجٗا﴾)(١٩٦).

وقال الزجَّاج: (ويجوز «حَرِجًا» بكسر الراء، فمَن قال: «حَرِجٌ» فهو بمنزلة قولهم: «رجلٌ دَنِفٌ»؛ لأن قولك: «دَنَفٌ» ها هنا و«حَرَجٌ» ليس من أسماء الفاعلين، إنما هو بمنزلة قولهم: «رجلٌ عَدْلٌ»؛

أي: ذو عَدْلٍ)[١٩٧].

وقال ابن عطية: (وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿حَرَجًا﴾ بفتح الراء، وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: «حَرِجًا» بكسرها. قال أبو علي: فمَن فتح الراءَ كان وصفًا بالمصدر، كما تقول: «رجلٌ قَمَنٌ بكذا، وحَرًى بكذا، ودَنَفٌ»، ومَن كسر الراءَ فهو كـ«دَنِفٍ، وقَمِنٍ، وفَرِقٍ».

ورُوي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأها يومًا بفتح الراء، فقرأها له بعضُ الصحابة بكسر الراء، فقال: «ابغوني رجلًا مِن كِنانة، وَلْيَكُنْ راعيًا مِن بني مُدْلِجٍ»، فلمَّا جاءه، قال له: «يا فتى، ما الحَرَجةُ عندكم؟» قال: الشجرة تكون بين الأشجار لا تصل إليها راعيةٌ ولا وحشيَّةٌ. قال عمرُ: «كذلك قلبُ المنافق لا يصل إليه شيءٌ من الخير»)[١٩٨].

والوجه في قوله: {حرجًا}، أن كسر الراء وفتحها لغتان، وهما بمعنى واحد، يصح القراءة بأي منهما، وإن كان الفتح أشهر؛ قال يونس بن حبيب النحوي: هما لغتان، إلا أن الفتح أكثر على ألسنة العرب من الكسر[١٩٩].

٢٩- قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ﴾ [الأنعام: ١٣٨]:

اختُلف في قراءة: ﴿وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ﴾؛ فقرأها قتادة مضمومةَ الحاء، وقرأها ابن عباس: «وحَرْثٌ حِرْجٌ» بالراء قبل الجيم.

وقال الطبري رحمه الله: وأمَّا القراء من الحجاز والعراق والشام بعدُ فعلى كسرها[٢٠٠]، وهي القراءة التي لا أستجيزُ خلافَها؛ لإجماع الحُجَّة من القُرَّاء عليها، **وأنها اللغة الجودى من لغات العرب**[٢٠١].

قال الأزهري: (وقرأ ابن عباس: «وحَرْثٌ حِرْجٌ»، وقرأ الناس: ﴿وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ﴾، حدَّثَنا حاتم بن محبوب، عن عبد الجبَّار، عن سفيان، عن عمرو، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ: «وحَرْثٌ حِرْجٌ»؛ أي: حرام.

ثعلبٌ عن ابن الأعرابي: الحِرْج: الوَدَعة. والحِرْجُ بمعنى الحِجْر: الحرامُ. والحِرْجُ: ما يُلقَى للكلب مِن صيدِه. والحِرْجُ: القِلادةُ لكل حيوان، والحِرْجُ: الثيابُ التي تُبسَط على حبلٍ لتَجِفَّ. وجمعُها: حِراجٌ في جميعها.

وحَرَّجَ فلانٌ على فلان؛ إذا ضيَّق عليه)[٢٠٢].

وقال الزمخشري: (وقرأ ابن عباس: «حِرْجٌ»، وهو من التضييق، وكانوا إذا عيَّنوا أشياءَ مِن حرثِهم وأنعامِهم لآلهتهم، قالوا: لا يَطعَمُها إلَّا مَن نشاء؛ يَعْنُونَ: خَدَمَ الأوثان، والرجال دون

النساء)[٢٠٣].

وقال ابن عطية: (وقرأ جمهور الناس: ﴿حِجْرٌ﴾ بكسر الحاء، وسكون الجيم.

وقرأ قتادة والحسن والأعرج: «حُجْرٌ» بضم الحاء، وسكون الجيم.

وقرأ ابن عباس وأُبَيٌّ وابن مسعود وابن الزبير والأعمش وعِكْرِمة وعمرو بن دينار: «حِرْجٌ» بكسر الحاء، وتقديم الراء على الجيم، وسكونها.

فالأولى والثانية بمعنى: التحجير وهو المنع والتحريم، والأخيرة مِن الحَرَج وهو التضييق والتحريم)[٢٠٤].

والوجه في قوله تعالى: {حرث حجر}: القراءة بكسر الحاء، فهي قراءة الجمهور، وهي (فِعْل) بمعنى (مفعول)، مثل الذِّبح بمعنى المذبوح، والطِّحن بمعنى المطحون، ويستوي فيه المذكر والمؤنَّث والواحد والجمع[٢٠٥].

٣٠- قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٦١﴾ [الأنعام: ١٦١]:

اختلف القُرَّاء في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾؛ فقرأ عامَّةُ قُرَّاء المدينة وبعضُ البصريين: «دينًا قَيِّمًا» بفتح القاف وتشديد الياء، وقرأ عامَّةُ قُرَّاء الكوفيين: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ بكسر القاف وفتح الياء وتخفيفها[٢٠٦].

قال الطبري رحمه الله: والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان مشهورتان في قَرَأَةِ الأمصار، مُتَّفِقَتا المعنى، فبأيِّهما قرأ القارئُ فهو للصواب مُصِيبٌ، غيرَ أن فتحَ القاف وتشديدَ الياء أَعْجَبُ إليَّ؛ لأنه **أفصحُ اللغتين وأشهرُهما**[٢٠٧].

قال الفرَّاء: (قوله: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾، و«قَيِّمًا». حدَّثَنا محمدٌ، قال: حدَّثَنا الفرَّاءُ، قال: حدَّثَني عمرُو بن أبي المِقْدام، عن رجل، عن عِمْران بن حُذَيفة، قال: رآني أبي حُذَيفةُ راكعًا قد صوَّبتُ رأسي، قال: "ارفعْ رأسَك، دينًا قيمًا". «دينًا قيمًا» منصوبٌ على المصدر)[٢٠٨].

وقال ابن عطية: (وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «قَيِّمًا» بفتح القاف، وكسر الياء وشَدِّها، وأصلُه: «قَيْوِم»، عُلِّلَتْ كتعليل «سَيِّدٍ» و«مَيِّتٍ».

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿قِيَمًا﴾ بكسر القاف، وفتح الياء، على وزن «فِعَل»، وكان الأصل أن يجيء فيه: «قِوَمًا» كـ«عِوَض» و«حِوَل»، إلَّا أنه شَذَّ كشذوذ قولهم: «جِياد» في جمع «جواد»، و«ثِيَرة» في جمع «ثَوْر»)[٢٠٩].

والوجه في قوله تعالى: {دينًا قيمًا}: أن (قِيَمًا) بكسر القاف وفتح الياء مخففًا، و(قَيِّمًا) بفتح القاف وكسر الياء مشدَّدًا لغتان، صحت القراءة بهما، وإن كان يقوي لغة التشديد قوله تعالى: {ذلك الدين القَيِّم} [التوبة: ٣٦]، وقوله تعالى: {فيها كتب قيمة} [البينة: ٣]. وقال الفراء: في هذه الكلمة لغات للعرب، تقول: "هذا قيَّام أهلِه"، و"قوَّام أهله"، و"قيِّم أهله"[(٢١٠)].

خاتمة البحث:

يتجلَّى من خلال هذا البحث أن الإمام الطبري رحمه الله لم يكن ناقلًا للقراءات وبانيًا عليها معانيَ القرآن فحَسْبُ، بل كان عَلَمًا بارزًا في النقد اللغوي، والتمحيص بينها على هذا الأساس، وجمَع -إلى كونه صاحبَ منهجٍ دقيقٍ في ترجيح القراءات باعتبارات التواتر وموافقةِ المصاحف- كونَه يُفاضِلُ بينها من ناحية أخرى تستند إلى رصيد لغوي متين؛ وهو الفصاحة.

وقد أثبتت الدراسة أن ترجيحاته لم تكن عشوائيَّةً، بل كانت مُؤصَّلةً بأفصح اللغات وأشهرِ الأساليب في كلام العرب، مما يعكس عُمْقَ وَعْيِه بأن اللغة هي المفتاح الأصيل لفهم معانيه، وتبيُّن مراميه.

أبرز النتائج:

١. أن تعدُّد القراءات القرآنية لا يلزم منه تساويها في شهرة الاستعمال عند العرب، فمع القطع بقرآنيَّةِ ما تواتر منها، إلا أنها تتفاوت في الحكم بالأفصح.

٢. كشفت الدراسةُ عن سَعة معاني ودلالات القراءات، وسَعة الكيفيات الصوتية في الألفاظ التي تغايرت قراءاتُها واتَّحدت معانيها وتفاوتت في شهرة الاستعمال.

٣. الإمام الطبري يُولِي المعيارَ اللغويَّ في الترجيح بين القراءات أهميةً بالغةً، ومِن صور ذلك: ترجيحُه للقراءات بناءً على ما هو أفصحُ وأصحُّ في كلام العرب، معتبرًا أن القراءة الأكثر شهرةً وذيوعًا وتوافقت عليها غالبيَّةُ الأمصار الإسلامية هي الأقوى والأرجح.

٤. أكَّدت الدراسة على أن الطبري كان مَرِنًا في قبوله لتعدُّد القراءات، ما دامت القراءة مستفيضةً صحيحةَ المعنى، مع التزامه بضوابط اللغة والمصاحف المعتمدة.

٥. بيَّنت الدراسة أن التفاوت في الفصاحة بين القراءات تتسع مباحثه ومادَّته في كتب اللغويين المشتغلين بمعاني القرآن كالفرَّاء والزجَّاج أكثرَ منه في كتب التفسير، وإن تعرَّضت له بعضُ التفاسير بوجهٍ أخصرَ.

توصيات البحث:

١- جمعُ اختياراتِ الطبري في القراءات المبنية على الأفصح في جميع القرآن الكريم.

٢- عقدُ دراسةٍ مُقارِنةٍ بين الطبري والعلماء المُعْتَنِين بهذا الجانب اللغوي الدقيق.

هوامش البحث:

(١) ينظر: الحربي، مقدمة كتاب منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح بين الأقوال التفسيرية.
(٢) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٤٣٨)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٤٣٥/١-٤٣٦).
(٣) ينظر: الطبري، جامع البيان (١٩٤/٢- ١٩٦).
(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١٦٤/١). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (١٨٢/٤)؛ فقد نقل كلامَ الزجَّاج.
(٥) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٧٢/١).
(٦) انظر: الفارسي، شرح كتاب الحماسة (١٠٠/٢ - ١٠١).
(٧) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (٤٦١/١).
(٨) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٤٤٠)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٤٣٨/١).
(٩) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١٦٦/١).
(١٠) الأزهري، تهذيب اللغة (١٤٠/١٤).
(١١) الصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص (٣٦٧).
(١٢) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (٥٥٠/٢ - ٥٥١).
(١٣) ينظر: الطبري، جامع البيان (١١٠/٤-١١١).
(١٤) الفراء، معاني القرآن (١٠٩/١).
(١٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٢٤٩/١).
(١٦) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٤٦/١). وتُنظَر القراءة في: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٤٨٠).
(١٧) وهذا الاستقراء أفادتْه عبارة ابن عطية في الإحالة السابقة، وتابعه عليها غير واحد من المفسرين. ينظر: ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٤٦/١)، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (٢٢٥/٣)، وأبو حيان، البحر المحيط (١٥١/٢).
(١٨) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٤٩٩)، والنوزاوازي ،المغني في القراءات (٥١٠/١).
(١٩) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦٩٤/٣).
(٢٠) الفراء، معاني القرآن (٣٩/١).
(٢١) الأزهري، تهذيب اللغة (١٤٤/٣).
(٢٢) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٩٥/١).
(٢٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ص (٣٩٦)، والسيوطي، همع الهوامع (٣٢٨/١).
(٢٤) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥١٠)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٥٢٦/١).
(٢٥) ينظر: الطبري، جامع البيان (٤٣١/٤-٤٣٢).
(٢٦) الفراء، معاني القرآن (١٥٧/١).
(٢٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١٢٣/٥).
(٢٨) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٢٩/١).

(٢٩) ينظر: الرازي، التفسير الكبير (٥٠٠/٦).

(٣٠) ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة (٢٦٧/٦).

(٣١) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٢٠)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٥٣٥/١-٥٣٦).

(٣٢) ينظر: الطبري، جامع البيان (٥٩٩/٤-٦٠٠).

(٣٣) الفراهيدي، العين (٨/٤).

(٣٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٣٤٣/١).

(٣٥) الأزهري، تهذيب اللغة (٧٩/٦).

(٣٦) لبعض الأنصار في: أبي عبيد، غريب الحديث (٢٣١/١).

(٣٧) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٤٩/١).

(٣٨) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (١٤٩٠/٣)، الأشموني، شرح الأشموني (٢١/٤).

(٣٩) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٢٣)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٥٣٨/١).

(٤٠) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦٣٦/٤-٦٣٩).

(٤١) بلا نسبة في: الطبري، جامع البيان (٤٩٧/٥).

(٤٢) بلا نسبة في: الطبري، جامع البيان (٤٩٨/٥).

(٤٣) الفراء، معاني القرآن (١٧٤/١)، والشِّعر بلا نسبة في: الطبري، جامع البيان (٤٩٨/٥).

(٤٤) للمُعلَّى العبدي كما في: الطبري، جامع البيان (٤٩٩/٥).

(٤٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٣٤٥/١). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (١٥٩/١٢)؛ فقد نقل قولَ الفرَّاء والزجَّاج.

(٤٦) نُسب لذي الرُّمَّة في: الفارسي، الحجَّة (٣٩١/٢)، وليس في ديوانه.

(٤٧) نُسب إلى الخنساء في: أبي عبيدة، مجاز القرآن (٨٠/١).

(٤٨) لأوس بن حجر كما في: أبي عبيد، الغريب المصنف (٣٤٤/١).

(٤٩) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٥٤/١).

(٥٠) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (٥٧٦/٢).

(٥١) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٢٥)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٥٤١/١).

(٥٢) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦٧٣/٤).

(٥٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٣٤٨/١).

(٥٤) الأزهري، تهذيب اللغة (١٩٦/١٥).

(٥٥) الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣١٣/١).

(٥٦) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٥٩/١).

(٥٧) ينظر: الرازي، التفسير الكبير (٤٩/٧)، والسيوطي، الاقتراح ص (٤١٤).

(٥٨) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٥٩).

(٥٩) ينظر: الطبري، جامع البيان (٣٦٣/٥-٣٦٥).

(٦٠) الفراء، معاني القرآن (٢١٠/١).

(٦١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٠٥/١).

(٦٢) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤٢٨/١).

(٦٣) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (٥٩٢/٢)، الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥٩/٣)، أبو حيان، البحر المحيط (١٢٨/٣).

(٦٤) ينظر: النوزاوازي، المغني في القراءات (٥٨١/٢).

(٦٥) ينظر: الطبري، جامع البيان (٣٦٦/٥-٣٦٧).

(٦٦) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٥٩)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٥٨١/٢).

(٦٧) ينظر: الطبري، جامع البيان (٣٦٧/٥-٣٦٩).

(٦٨) الفراء، معاني القرآن (٢١٠/١).

(٦٩) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٠٥/١).

(٧٠) الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣٥٩/١).

(٧١) بلا نسبة في: الطبري، جامع البيان (٣٦٨/٦).

(٧٢) لعبد القيس بن خُفاف البُرْجُمي كما في: المفضل الضبي، المفضَّليات ص (٣٨٥).

(٧٣) الفراء، معاني القرآن (٢١٢/١).

(٧٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٠٥/١). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (٢٤٥/١١)؛ فقد ذكر قولَ الفرَّاء والزجَّاج.

(٧٥) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤٢٨/١).

(٧٦) ينظر: ابن الجزري، شرح طيبة النشر ص (٢٠٧)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٣٩/٣).

(٧٧) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٦٢/٣).

(٧٨) ينظر: الفيومي، المصباح المنير (٤٩/١)، الزَّبيدي، تاج العروس (١٨٥/١٠).

(٧٩) ينظر: الطبري، جامع البيان (٤٢٩/٥).

(٨٠) الفراء، معاني القرآن (٢١٥/١).

(٨١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤١٤/١). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (١٤٠/٧).

(٨٢) لزُهَير بن أبي سُلْمَى كما في: سيبويه، الكتاب (٤٦٨/٤).

(٨٣) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤٤٠/١). وتُنظَر القراءة في: النوزاوازي، المغني في القراءات (٥٨٧/٢).

(٨٤) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (١٩٩/٣)، الأشموني، شرح الأشموني (١٣٤/٤).

(٨٥) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٧٥).

(٨٦) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦١٨/٥).

(٨٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٤٧/١).

(٨٨) الأزهري، تهذيب اللغة (٢٥٠/٣).

(٨٩) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٦١/١).

(٩٠) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (٨٦٢/٢)، الأزهري، معاني القراءات (٢٦٩/١).

(٩١) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٨١)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٦١١/٢).

(٩٢) ينظر: الطبري، جامع البيان (٧٩/٦-٨٠).

(٩٣) الفراء، معاني القرآن (٢٣٤/١).

(٩٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٧٠/١). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (٢٥/٤)؛ فقد ذكر قولَ الفرَّاء والزجَّاج.

(٩٥) الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤١٨/١).

(٩٦) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥١٣/١).

(٩٧) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (٩٩/٤).

(٩٨) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٨٣)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٦١٤/٢).

(٩٩) ينظر: الطبري، جامع البيان (٧٩/٦-٨٠).

(١٠٠) الفراء، معاني القرآن (١٦٨/١).

(١٠١) جرير، ديوان جرير بشرح ابن حبيب (٢٤٤/١).

(١٠٢) لعمرو بن شأس كما في: سيبويه، الكتاب (١٧٠/٢).

(١٠٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٧٥/١). والبيت للكُمَيت بن زيد الأسدي، كما في ديوانه الكميت (١٠٣/٢).

(١٠٤) نُسب لزُهَير بن أبي سُلْمَى كما في: أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب ص (١٧٨).

(١٠٥) نُسب له في: ابن جني، المحتسب (٤١/١).

(١٠٦) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥١٨/١).

(١٠٧) ينظر: ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥١٩/١)، وابن منظور، لسان العرب (٣٧٢/١٣)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (١١٧/٤).

(١٠٨) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٩٤)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٦٢٧/٢).

(١٠٩) ينظر: الطبري، جامع البيان (٢٦٦/٦-٢٦٩).

(١١٠) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٩٣/١).

(١١١) **الزمخشري**، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤٤٦/١).

(١١٢) بلا نسبة في: الفراء، معاني القرآن (١٠٤/١).

(١١٣) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥٤٧/١).

(١١٤) ينظر: قوام السنة الأصبهاني، إعراب القرآن ص (٨٤)، الباقولي، إعراب القرآن (٨٤٦/٣).

(١١٥) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٥٩٦)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٦٢٨/٢).

(١١٦) ينظر: الطبري، جامع البيان (٢٨١/٦-٢٨٢).

(١١٧) الفراء، معاني القرآن (٢٤٩/١).

(١١٨) الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤٤٧/١).

(١١٩) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥٤٨/١).

(١٢٠) ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة (١١٥/٣).

(١٢١) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦١٤)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٦٥٥/٢).

(١٢٢) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦/٦٢٨-٦٢٩).

(١٢٣) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/٤١).

(١٢٤) ينظر: سيبويه، الكتاب (٢/٣٤٩)، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن (١/١٩٦)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (٥/٤).

(١٢٥) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦١٦)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٢/٦٥٧).

(١٢٦) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦/٦٦٠).

(١٢٧) بلا نسبة في: الطبري، جامع البيان (٨/٢٥٨).

(١٢٨) لأُميَّة بن أبي الصلت، في ديوانه ص (٢٨٩).

(١٢٩) لامرئ القيس، في ديوانه ص (١٨٧).

(١٣٠) الفراء، معاني القرآن (١/٢٦٣).

(١٣١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٢/٤٥).

(١٣٢) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/٤٣).

(١٣٣) ينظر: ابن جني، المنصف ص (٢)، والسمين الحلبي، الدر المصون (٧/٤٠١).

(١٣٤) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦١٧)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٢/٦٥٨).

(١٣٥) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦/٦٩٣-٦٩٤).

(١٣٦) الفراء، معاني القرآن (١/٢٦٥).

(١٣٧) الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٥٠٦).

(١٣٨) للأعشى كما في: سيبويه، الكتاب (٢/٤٥).

(١٣٩) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/٤٧).

(١٤٠) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير (١/٤٠٢)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٥/١٧٠).

(١٤١) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٢٦)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٢/٦٧١).

(١٤٢) ينظر: الطبري، جامع البيان (٧/٢٥٠).

(١٤٣) الفراء، معاني القرآن (١/٢٧٩).

(١٤٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٢/٨٢).

(١٤٥) الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٥٤٠).

(١٤٦) ينظر: الرازي، التفسير الكبير (١٠/١٥١)، أبو شامة، إبراز المعاني من حرز المعاني ص (٧٨).

(١٤٧) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٣٦)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٢/٦٨٨).

(١٤٨) ينظر: الطبري، جامع البيان (٧/٥٦٠).

(١٤٩) الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٥٧١).

(١٥٠) نسبه له أبو علي الفارسي في الحجَّة (٣/١٨٤).

(١٥١) لرجل من عبد القيس حليف لبني شيبان كما في: المفضل الضبي، المفضَّليات ص (٧٠).

(١٥٢) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/١١٩).

(١٥٣) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات ص (٢١٤)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (٥/٢١٦).

(١٥٤) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٣٩)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٦٩٣/٢).

(١٥٥) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦١٩/٧-٦٢٠).

(١٥٦) الفراهيدي، العين (٣٢٧/٥).

(١٥٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١٢٤/٢).

(١٥٨) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٢٨/٢).

(١٥٩) ينظر: الألوسي، روح المعاني (١٧١/٣)، القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن (٢٧٨/٣).

(١٦٠) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٤١)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٦٩٧/٢).

(١٦١) ينظر: الطبري، جامع البيان (٦٨٠/٧).

(١٦٢) الطبري، معاني القرآن (١٠٦/١).

(١٦٣) الخرنق، ديوان شِعر الخِرْنِق بنت بدر ص (٢٩).

(١٦٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١٣٠/٢-١٣٢).

(١٦٥) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٣٥/٢).

(١٦٦) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٨٥/٢)، الرازي، التفسير الكبير (٢٦٥/١١).

(١٦٧) ينظر: سيبويه، الكتاب (٦٣/٢)، مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية (١٥٢٧/٢).

(١٦٨) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٤٦)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٧٠٤/٢).

(١٦٩) ينظر: الطبري، جامع البيان (٤٦/٨).

(١٧٠) الفراء، معاني القرآن (٢٩٩/١).

(١٧١) للفزاري كما في: سيبويه، الكتاب (١٣٨/٣).

(١٧٢) الأزهري، تهذيب اللغة (٤٦/١١).

(١٧٣) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٤٨/٢).

(١٧٤) ينظر: النحاس، إعراب القرآن (٢٥٦/١)، الثعلبي، الكشف والبيان (١٠/٤)، الزمخشري، الكشاف (٤٢١/٢).

(١٧٥) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٦٢)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٧٢٢/٢).

(١٧٦) ينظر: الطبري، جامع البيان (٥٤١/٨-٥٤٤).

(١٧٧) الفراهيدي، العين (٤٩/٢).

(١٧٨) بلا نسبة في: الطبري، جامع البيان (٤٤١/١٠).

(١٧٩) لأوس بن حجر، في ديوانه ص (٢١).

(١٨٠) الفراء، معاني القرآن (٣١٤/١).

(١٨١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١٨٨/٢). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (١٣٨/٢).

(١٨٢) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات ص (٢٣٢)، والثعلبي، الكشف والبيان (٨٥/٤)، والسمين الحلبي، الدر المصون (٣٢٧/٤).

(١٨٣) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٨٣)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٧٥٤/٢).

(١٨٤) ينظر: الطبري، جامع البيان (٢٠٨/٩-٢٠٩).

(١٨٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٢٣٩/٢).

(١٨٦) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٨١/٢).

(١٨٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن (٢٧٦/١)، والرازي، التفسير الكبير (٥٠٩/١٢).

(١٨٨) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (٥٧٨/٤).

(١٨٩) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٦٩٠)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٧٦٢/٢).

(١٩٠) ينظر: الطبري، جامع البيان (٢٧٨/٩).

(١٩١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٣٥٩/٣).

(١٩٢) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٩٨/٢).

(١٩٣) ينظر: الجوهري، الصحاح (١٧٤٨/٥)، والثعلبي، الكشف والبيان (١٥٣/٤)، وأبو القاسم الهذلي، الكامل في القراءات العشر ص (٥٤٠).

(١٩٤) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٧١٦)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٧٩٦/٢).

(١٩٥) ينظر: الطبري، جامع البيان (٥٤٧/٩).

(١٩٦) الفراء، معاني القرآن (٣٥٣/١).

(١٩٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٢٩٠/٢).

(١٩٨) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٤٣/٢).

(١٩٩) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير (٧٦/٢).

(٢٠٠) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٧١٨)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٨٠١/٢).

(٢٠١) ينظر: الطبري، جامع البيان (٥٧٧/٩-٥٧٩).

(٢٠٢) الأزهري، تهذيب اللغة (٨٦/٤).

(٢٠٣) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل (٧١/٢).

(٢٠٤) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٥٠/٢).

(٢٠٥) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (٥٤١/١)، الرعيني، تحفة الأقران ص (٦٤).

(٢٠٦) ينظر: المرندي، رسالة قرة عين القراء ص (٧٢٧)، والنوزاوازي، المغني في القراءات (٨١٢/٢).

(٢٠٧) ينظر: الطبري، جامع البيان (٤٤/١٠-٤٥).

(٢٠٨) الفراء، معاني القرآن (٣٦٧/١).

(٢٠٩) ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٦٩/٢).

(٢١٠) ينظر: حجة القراءات (ص٢٧٩)، تفسير الثعلبي (٢١٢/٤).

فهرس المراجع:

١. **ابن أبي الصلت**، أمية. (٢٠٠٩م)، أُميَّة بن أبي الصلت حياته وشعره، دراسة وتحقيق: د. بهجة عبد الغفور الحديثي، (ط١)، أبو ظبي، المجمع الثقافي.

٢. **ابن الجوزي**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. (١٤٢٢هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط١)، بيروت، دار الكتاب العربي.

٣. **ابن جني**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (١٣٧٣هـ)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، (ط١)، دار إحياء التراث القديم.

٤. **ابن جني**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (١٤٢٠هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، (د.ط)، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٥. **ابن حجر**، أوس بن حجر. (١٩٨٠م)، ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، (د.ط)، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر.
٦. **ابن زنجلة**، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة. (د.ت)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، (د.ط)، دار الرسالة.
٧. **ابن عاشور**، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي. (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، (د.ط)، تونس، الدار التونسية للنشر.
٨. **ابن عطية**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي. (١٤٢٢هـ)، تفسير ابن عطية = المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
٩. **ابن منظور**، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين. (١٤١٤هـ)، لسان العرب، (ط٣)، بيروت، دار صادر.
١٠. **ابن هشام**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين. (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك- محمد علي حمد الله، (ط٦)، دمشق، دار الفكر.
١١. **أبو حيان الأندلسي**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين. (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.
١٢. **أبو شامة**، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي. (د.ت)، إبراز المعاني من حرز الأماني، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٣. **أبو عبيد**، القاسم بن سلام بن عبد الله الـهَرَوي البغدادي. (١٣٨٤هـ)، غريب الحديث، تحقيق: د.محمد عبد المعيد خان، (ط١)، الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية.
١٤. **أبو عبيد**، القاسم بن سلام بن عبد الله الـهَرَوي البغدادي. (١٤١٤-١٤١٥هـ، ١٤١٦-١٤١٧هـ)، الغريب المصنَّف، تحقيق: صفوان عدنان داودي، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية.
١٥. **أبو عبيدة**، مَعْمَر بن المثنَّى التيمي البصري. (١٣٨١هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: د. محمد فواد سزگين، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
١٦. **الأزهري**، أبو منصور محمد بن أحمد. (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
١٧. **الأزهري**، محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور. (١٤١٢ه)، معاني القراءات، (د.ط)، المملكة العربية السعودية، مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود.
١٨. **الأشموني**، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني. (١٤١٩هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٩. **الأصبهاني**، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي، أبو القاسم. (١٩٩٥م)، إعراب القرآن للأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، (ط٥)، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.

٢٠. **الألوسي**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. (١٤١٥هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢١. **امرؤ القيس**. (د.ت)، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٥)، القاهرة، دار المعارف.

٢٢. **الأنباري**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات. (٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (ط١)، المكتبة العصرية.

٢٣. **الباقولي**، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين الأصفهاني. (١٤٢٠هـ)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (ط٤)، القاهرة، دار الكتاب المصري- بيروت، دار الكتب اللبنانية.

٢٤. **الثعلبي**، أحمد بن محمد بن إبراهيم. (١٤٢٢هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٥. **جرير**، جرير بن عطية الخطفي. (د.ت)، ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، (ط٣)، القاهرة، دار المعارف.

٢٦. **الجوهري**، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي. (١٤٠٧هـ)، الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، (ط٤)، بيروت، دار العلم للملايين.

٢٧. **الحربي**، د. حسين بن علي. (٢٠١٥م)، منهج الإمام الطبري في الترجيح بين الأقوال التفسيرية- دراسة نظرية تطبيقية، (ط١)، الرياض، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

٢٨. **الخرنق**، الخِرْنِق بنت بدر بن هِفَّان. (١٤١٦هـ)، ديوان الخِرْنِق، تحقيق: د. حسين نصار، (ط٢)، القاهرة، دار الكتب المصرية.

٢٩. **الرازي**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري. (١٤٢٠هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، (ط٣)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٠. **الرعيني**، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي. (١٤٢٨هـ)، تحفة الأقران فيما قُرِئ بالتثليث من حروف القرآن، (ط٢)، المملكة العربية السعودية، كنوز إشبيليا.

٣١. **الزجاج**، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل. (١٤٠٨هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط١)، بيروت، عالم الكتب.

٣٢. **الزمخشري**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله. (١٤٠٧هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (ط٣)، بيروت، دار الكتاب العربي.

٣٣. **السمين الحلبي**، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (د.ط)، دمشق، دار القلم.

٣٤. **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. (١٤٠٨هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٣٥. **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد

الحميد هنداوي، (د.ط)، مصر، المكتبة التوفيقية.

٣٦. **الضَّبِّي**، المفضَّل بن محمد بن يعلى بن سالم. (د.ت)، المفضَّليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، (ط٦)، القاهرة، دار المعارف.

٣٧. **الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري. (١٤٢٠هـ)، تفسير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٣٨. **العكبري**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط)، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٩. **الفارسي**، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. (١٤١٣هـ)، الحجَّة للقُرَّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، (ط٢)، دمشق وبيروت، دار المأمون للتراث.

٤٠. **الفراء**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، (ط١)، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٤١. **الفراهيدي**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. (د.ت)، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار ومكتبة الهلال.

٤٢. **القرشي**، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب. (د.ت)، جمهرة أشعار العرب، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط)، القاهرة، نهضة مصر.

٤٣. **القرطبي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري. (١٣٨٤هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، (ط٢)، القاهرة، دار الكتب المصرية.

٤٤. **القِنَّوجي**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري. (١٤١٢هـ)، فتح البيان في مقاصد القرآن، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

٤٥. **الكميت**، الكُمَيت بن زيد الأسدي. (١٩٦٩م)، شعر الكُمَيت بن زيد الأسدي، (د.ط)، بغداد، مكتبة الأندلس.

٤٦. **المرادي**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي. (١٤٢٨هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط١)، دار الفكر العربي.

٤٧. **المَرْزُباني**، أبو عبيد الله محمد بن عمران. (١٤٠٢هـ)، معجم الشعراء، تصحيح وتعليق: ف. كرنكو، (ط٢)، القاهرة، مكتبة القدسي.

٤٨. **المرندي**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد. (١٤٣٨هـ)، قرة عين القراء في القراءات، تحقيق: نسيبة بنت عبد العزيز الراشد، (د.ط)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤٩. **مكي بن أبي طالب**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي. (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٥٠. **مكي بن أبي طالب**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي. (١٤٢٩هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون

علومه، تحقيق: مجموعة رسـائل جامعية بكلية الدراسـات العليا والبحث العلمي- جامعة الشـارقة، بإشـراف أ.د.الشاهد البوشيخي، (ط١)، جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

٥١. **النحاس**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسـماعيل بن يونس المرادي النحوي. (١٤٢١هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥٢. **النوزاوازي**، محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان. (١٤٣٩هـ)، المغني في القراءات، تحقيق: د.محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، (ط١)، السعودية، جمعية تبيان.

٥٣. **الهُذَلي**، يوسـف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سـواده، اليشـكري المغربي. (١٤٢٨هـ)، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السـيد بن رفاعي الشـايب، (ط١)، مؤسـسـة سـما للتوزيع والنشر.

References in Arabic:

1. Ibn Abi al-Salt, Umayyah. (2009). *Umayyah ibn Abi al-Salt: Hayatuhu wa Shi'ruhu.* Ed. Bahjah Abd al-Ghafur al-Hadithi. (1st ed.). Abu Dhabi: Al-Majma' al-Thaqafi.
2. Ibn al-Jawzi, Jamal al-Din Abu al-Faraj Abd al-Rahman ibn Ali ibn Muhammad. (2001 AH). *Zad al-Masir fi 'Ilm al-Tafsir.* Ed. Abd al-Razzaq al-Mahdi. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.
3. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili. (1953 AH). *Al-Munsif li Ibn Jinni: Sharh Kitab al-Tasrif li Abi Uthman al-Mazini.* (1st ed.). Dar Ihya' al-Turath al-Qadim.
4. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili. (2000 AH). *Al-Muhtasib fi Tabyeen Wujuh Shuwadh al-Qira'at wa al-Idah 'anha.* (d.t.). Cairo: Al-Majlis al-A'la li al-Shu'un al-Islamiyyah.
5. Ibn Hajar, Aws ibn Hajar. (1980). *Diwan Aws ibn Hajar.* Ed. Muhammad Yusuf Najm. (d.t.). Beirut: Dar Beirut li al-Tiba'ah wa al-Nashr.
6. Ibn Zanjalah, Abd al-Rahman ibn Muhammad, Abu Zur'ah. (d.t.). *Hujjat al-Qira'at.* Ed. Sa'id al-Afghani. (d.t.). Dar al-Risalah.
7. Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir ibn Muhammad al-Tahir ibn Ashur al-Tunisi. (1984). *Al-Tahrir wa al-Tanwir = Tahrir al-Ma'na al-Sadid wa Tanwir al-'Aql al-Jadid min Tafsir al-Kitab al-Majid.* (d.t.). Tunis: Al-Dar al-Tunisiyyah li al-Nashr.
8. Ibn Atiyyah, Abu Muhammad Abd al-Haqq ibn Ghalib ibn Abd al-Rahman ibn Tamam ibn Atiyyah al-Andalusi al-Muharibi. (2001 AH). *Tafsir Ibn Atiyyah = Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-Aziz.* Ed. Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
9. Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram ibn Ali, Abu al-Fadl Jamal al-Din. (1994 AH). *Lisan al-Arab.* (3rd ed.). Beirut: Dar Sadir.

10. Ibn Hisham, Abd Allah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abd Allah ibn Yusuf, Abu Muhammad Jamal al-Din. (1985). *Mughni al-Labib ʿan Kutub al-Aʿarib.* Eds. Mazin al-Mubarak & Muhammad Ali Hamd Allah. (6th ed.). Damascus: Dar al-Fikr.
11. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan, Athir al-Din. (2000 AH). *Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir.* Ed. Sidqi Muhammad Jamil. (d.t.). Beirut: Dar al-Fikr.
12. Abu Shamah, Abu al-Qasim Shihab al-Din Abd al-Rahman ibn Isma'il ibn Ibrahim al-Maqdisi al-Dimashqi. (d.t.). *Ibraaz al-Maʿani min Hirz al-Amani.* (d.t.). Beirut: Dar al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
13. Abu Ubayd, al-Qasim ibn Sallam ibn Abd Allah al-Harawi al-Baghdadi. (1964 AH). *Gharib al-Hadith.* Ed. Muhammad Abd al-Ma'id Khan. (1st ed.). India: Matba'at Da'irat al-Ma'arif al-Uthmaniyyah.
14. Abu Ubayd, al-Qasim ibn Sallam ibn Abd Allah al-Harawi al-Baghdadi. (1994–1995 AH). *Al-Gharib al-Musannaf.* Ed. Safwan Adnan Dawudi. Madinah: Majallat al-Jami'ah al-Islamiyyah.
15. Abu Ubaydah, Ma'mar ibn al-Muthanna al-Taymi al-Basri. (1961 AH). *Majaz al-Qur'an.* Ed. Muhammad Fu'ad Sezgin. (d.t.). Cairo: Maktabat al-Khanji.
16. Al-Azhari, Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad. (2001). *Tahdhib al-Lughah.* Ed. Muhammad Awad Mur'ib. (1st ed.). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
17. Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad al-Harawi, Abu Mansur. (1991 AH). *Ma'ani al-Qira'at.* (d.t.). Saudi Arabia: Markaz al-Buhuth, College of Arts, King Saud University.
18. Al-Ashmuni, Ali ibn Muhammad ibn Isa, Abu al-Hasan Nur al-Din al-Ashmuni. (1998 AH). *Sharh al-Ashmuni 'ala Alfiyyat Ibn Malik.* (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
19. Al-Asbahani, Ismail ibn Muhammad ibn al-Fadl ibn Ali al-Qurashi al-Talihi al-Taymi, Abu al-Qasim. (1995). *I'rab al-Qur'an li al-Asbahani.* Ed. Fa'iza bint Omar al-Mu'ayyad. (5th ed.). Riyadh: Fahrasat Maktabat al-Malik Fahd al-Wataniyyah.
20. Al-Alusi, Shihab al-Din Mahmud ibn Abd Allah al-Husayni. (1994 AH). *Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-'Azim wa al-Sab' al-Mathani.* Ed. Ali Abd al-Bari Atiyyah. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
21. Imru' al-Qays. (d.t.). *Diwan Imri' al-Qays.* Ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. (5th ed.). Cairo: Dar al-Ma'arif.
22. Al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat. (2003). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin.* (1st ed.). Al-Maktabah al-ʻAsriyyah.

23. Al-Baqawli, Ali ibn al-Husayn ibn Ali, Abu al-Hasan Nur al-Din al-Isfahani. (2000 AH). *I'rab al-Qur'an al-Mansub li al-Zajjaj.* Ed. Ibrahim al-'Abyari. (4th ed.). Cairo: Dar al-Kitab al-Misri – Beirut: Dar al-Kutub al-Lubnaniyyah.
24. Al-Tha'labi, Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim. (2001 AH). *Al-Kashf wa al-Bayan 'an Tafsir al-Qur'an.* Ed. al-Imam Abu Muhammad ibn Ashur. (1st ed.). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
25. Jarir, Jarir ibn Atiyyah al-Khatfi. (d.t.). *Diwan Jarir bi Sharh Ibn Habib.* Ed. Nu'man Muhammad Amin Taha. (3rd ed.). Cairo: Dar al-Ma'arif.
26. Al-Jawhari, Abu Nasr Ismail ibn Hammad al-Farabi. (1987 AH). *Al-Sihah = Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyyah.* Ed. Ahmad Abd al-Ghafur Attar. (4th ed.). Beirut: Dar al-'Ilm li al-Malayin.
27. Al-Harbi, Husayn ibn Ali. (2015). *Manhaj al-Imam al-Tabari fi al-Tarjih bayn al-Aqwal al-Tafsiriya: Dirasah Nazariyyah Tatbiqiyyah.* (1st ed.). Riyadh: Markaz Tafsir li al-Dirasat al-Qur'aniyyah.
28. Al-Khirniq, al-Khirniq bint Badr ibn Hiffan. (1995 AH). *Diwan al-Khirniq.* Ed. Husayn Nassar. (2nd ed.). Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah.
29. Al-Razi, Abu Abd Allah Muhammad ibn Umar ibn al-Hasan ibn al-Husayn al-Taymi al-Razi, Fakhr al-Din al-Khatib al-Razi. (2000 AH). *Mafatih al-Ghayb = Al-Tafsir al-Kabir.* (3rd ed.). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
30. Al-Ru'ayni, Ahmad ibn Yusuf ibn Malik al-Ru'ayni al-Gharnati, Abu Ja'far al-Andalusi. (2007 AH). *Tuhfat al-Aqran fima Quri'a bi al-Tathlith min Huruf al-Qur'an.* (2nd ed.). Saudi Arabia: Kunuz Ishbiliya.
31. Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim ibn al-Sari ibn Sahl. (1988 AH). *Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuhu.* Ed. Abd al-Jalil Abdah Shalabi. (1st ed.). Beirut: Alam al-Kutub.
32. Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Umar ibn Ahmad al-Zamakhshari. (1987 AH). *Tafsir al-Zamakhshari = Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil.* (3rd ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.
33. Al-Samin al-Halabi, Abu al-Abbas Shihab al-Din Ahmad ibn Yusuf ibn Abd al-Da'im. (d.t.). *Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknun.* Ed. Ahmad Muhammad al-Kharrat. (d.t.). Damascus: Dar al-Qalam.
34. Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi. (1988 AH). *Al-Kitab.* Ed. Abd al-Salam Muhammad Harun. (3rd ed.). Cairo: Maktabat al-Khanji.
35. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din. (d.t.). *Hama' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'.* Ed. Abd al-Hamid Hindawi. (d.t.). Egypt: Al-Maktabah al-Tawfiqiyyah.

36. Al-Dhabbi, al-Mufaddal ibn Muhammad ibn Ya'la ibn Salim. (d.t.). *Al-Mufaddaliyyat.* Eds. Ahmad Muhammad Shakir and Abd al-Salam Muhammad Harun. (6th ed.). Cairo: Dar al-Ma'arif.
37. Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir ibn Yazid ibn Kathir ibn Ghalib al-Amali al-Tabari. (2000 AH). *Tafsir al-Tabari.* Ed. Mahmoud Muhammad Shakir. (1st ed.). Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
38. Al-'Akbari, Abu al-Baqa Abd Allah ibn al-Husayn ibn Abd Allah. (d.t.). *Al-Tibyan fi I'rab al-Qur'an.* Ed. Ali Muhammad al-Bajawi. (d.t.). Isa al-Babi al-Halabi wa Shurakah.
39. Al-Farisi, Abu Ali al-Hasan ibn Abd al-Ghaffar. (1993 AH). *Al-Hujjah li al-Qurra' al-Sab'ah A'immah al-Amsar bi al-Hijaz wa al-Iraq wa al-Sham alladhina dhakarahum Abu Bakr ibn Mujahid.* Eds. Badr al-Din Qahwaji and Bashir Juwijabi. (2nd ed.). Damascus and Beirut: Dar al-Ma'mun li al-Turath.
40. Al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad ibn Abd Allah ibn Manzur al-Daylami. (d.t.). *Ma'ani al-Qur'an.* Eds. Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail al-Shalabi. (1st ed.). Egypt: Al-Dar al-Misriyyah li al-Ta'lif wa al-Tarjamah.
41. Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr ibn Tamim al-Farahidi al-Basri. (d.t.). *Al-'Ayn.* Eds. Mahdi al-Makhzumi and Ibrahim al-Samarrai. (d.t.). Dar wa Maktabat al-Hilal.
42. Al-Qurashi, Abu Zayd Muhammad ibn Abi al-Khattab. (d.t.). *Jumharat Ash'ar al-'Arab.* Ed. Ali Muhammad al-Bajawi. (d.t.). Cairo: Nahdat Misr.
43. Al-Qurtubi, Abu Abd Allah Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Bakr al-Ansari. (1964 AH). *Al-Jami' li Ahkam al-Qur'an = Tafsir al-Qurtubi.* Eds. Ahmad al-Barduni and Ibrahim Atfayish. (2nd ed.). Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah.
44. Al-Qinnawji, Abu al-Tayyib Muhammad Siddiq Khan ibn Hasan ibn Ali ibn Lutfi Allah al-Husayni al-Bukhari. (1991 AH). *Fath al-Bayan fi Maqasid al-Qur'an.* (d.t.). Beirut: Al-Maktabah al-'Asriyyah li al-Tiba'ah wa al-Nashr.
45. Al-Kumayt, al-Kumayt ibn Zayd al-Asadi. (1969). *Shi'r al-Kumayt ibn Zayd al-Asadi.* (d.t.). Baghdad: Maktabat al-Andalus.
46. Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abd Allah ibn Ali al-Muradi al-Misri al-Maliki. (2007 AH). *Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik.* Ed. Abd al-Rahman Ali Sulayman. (1st ed.). Dar al-Fikr al-Arabi.
47. Al-Marzubani, Abu Ubayd Allah Muhammad ibn Imran. (1982 AH). *Mu'jam al-Shu'ara'.* Ed. F. Krenko. (2nd ed.). Cairo: Maktabat al-Qudsi.

48. Al-Marandi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Muhammad. (2017 AH). *Qurrat Ayn al-Qurra' fi al-Qira'at*. Ed. Nasibah bint Abd al-Aziz al-Rashid. (d.t.). Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
49. Maki ibn Abi Talib, Abu Muhammad Maki ibn Abi Talib Hamush ibn Muhammad ibn Mukhtar al-Qaysi al-Qayrawani thumma al-Andalusi al-Qurtubi al-Maliki. (1985 AH). *Mushkil I'rab al-Qur'an*. Ed. Hatim Salih al-Damin. (2nd ed.). Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
50. Maki ibn Abi Talib, Abu Muhammad Maki ibn Abi Talib Hamush ibn Muhammad ibn Mukhtar al-Qaysi al-Qayrawani thumma al-Andalusi al-Qurtubi al-Maliki. (2008 AH). *Al-Hidayah ila Bulugh al-Nihayah fi 'Ilm Ma'ani al-Qur'an wa Tafsirih wa Ahkamih wa Jumal min Funun 'Ulumih*. Ed. A group of postgraduate theses, College of Graduate Studies and Research, University of Sharjah, supervised by A. D. al-Shahid al-Bushaykhi. (1st ed.). Sharjah: University of Sharjah, College of Shari'ah and Islamic Studies.
51. Al-Nahhas, Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail ibn Yunus al-Muradi al-Nahwi. (2000 AH). *I'rab al-Qur'an*. Ed. Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
52. Al-Nuzawazi, Muhammad ibn Abi Nasr ibn Ahmad al-Dahhan. (2018 AH). *Al-Mughni fi al-Qira'at*. Ed. Mahmoud ibn Kabir ibn Isa al-Shanqiti. (1st ed.). Saudi Arabia: Jam'iyyat Tibyan.
53. Al-Hudhali, Yusuf ibn Ali ibn Jabara ibn Muhammad ibn Aqil ibn Suwadah al-Yashkari al-Maghribi. (2007 AH). *Al-Kamil fi al-Qira'at wa al-Arba'in al-Za'idah 'alayha*. Ed. Jamal ibn al-Sayyid ibn Rifa'i al-Shayib. (1st ed.). Mu'assasat Sama li al-Tawzi' wa al-Nashr.